دور المنظمات الدوليه

في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية

الدكتور صالح صالحي

دار الوفاء

دور المنظمات الدولية

فى

إدارة التحولات الاقتصادية العالمية

الطبعـة الأولـى

١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة

الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب: ٢٣٠

ت: ٢٢٥٦٢٢٠/ ٢٢٥٦٢٣٠ ـ فاكس: ٢٢٦٠٩٧٤/ ٠٥٠

المكتبة: أمام كلية الطب ت٢٢٤٩٥١٣/ ٠٥٠

E-Mail : DAR ELWAFA @ HOTMAIL. COM

دور المنظمات الدولية

فى

إدارة التحولات الاقتصادية العالمية

الدكتور

صالحى صالح





مقدمة

لقد تميز النظام الدولى السابق بالازدواجية الأيديولوجية ، وثنائية نمط التنمية ، فكان الصراع متناميا من أجل تعميم تلك الأنماط وتصدير خصوصياتها المجتمعية إلى البلدان النامية كمجال حيوى لعمليات الاستقطاب ،وقد تم ذلك فى إطار التسابق المحموم للهيمنة على المناطق الاستراتيجية التى مكنت القوى الكبرى من التحكم فى مسار العلاقات الاقتصادية الدولية ،وكان دور صندوق النقد الدولى فى هذه المرحلة محدوداً فى إدارة النظام النقدى الدولى،وضعيفا فى مجال توجيه السياسات الاقتصادية القطرية فى البلدان النامية.

وبعد تطور أزمة المديونية العالمية وتزايد انعكاسها السلبى على مسيرة التنمية ،وما تلاها من تصدعات فى بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وتوازناتها التقليدية بسبب انهيار المعسكر الاشتراكى واندماجه طوعا وكرها فى نظام عالمى يتميز بأحادية نمط التنمية.بدأت موجة عولمة تسعى لتجديد آليات تعويم المنهج الرأسمالى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى. . . ،وتدويل أزماته وتحميل تكاليفها للأطراف الضعيفة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولقد أضحت المنظمات الدولية ممثلة فى: صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى والمنظمة العالمية للتجارة ، أطرافا قوية فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية وفى البلدان النامية على الخصوص مستغلة أوضاعها المتردية وظروفها الصعبة ، وتخلت عن دورها فى إدارة النظام النقدى والمالى الدولى الذى يشهد تنامى الاضطرابات النقدية وتطور الأزمات المالية بزيادة دورها الأيديولوجى الانتقائى فى إعادة هيكلة الاقتصادات النامية بصورة قسرية متسرعة .

أمام هذه المستجدات فى مسار العلاقات الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية الدولية ، فقد آن الأوان لتقويم دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى بعد أكثر من نصف قرن من محاولات إدارة الشؤون النقدية الدولية وما رافقها من إخفاقات وإنجازات وتحديات حالية ومستقبلية ،وصولا إلى بلورة معالم الإصلاح وتحديد خطوات التكييف التى تجعل صندوق النقد الدولى والمؤسسات المكملة لدوره فى خدمة المجتمع الدولى بأكمله فى المجال النقدى والمالى.وكذا لابد من قراءة الاتفاقات المتعددة للمنظمة العالمية للتجارة قراءة نقدية متأنية من أجل إبراز أهم الثغرات والجوانب السلبية وتحديد الفرص والمكاسب المتوقعة.

وانطلاقا مما سبق سوف نذكر بظروف تأسيس الصندوق وأهم أهدافه لنتأكد من مدى انسجامه وتفاعله معها ،ونعرف بهيكله التنظيمى ،ونتأكد من مدى كفاية المؤسسات المكملة لدوره،لنلاحظ قوى التأثير والتمثيل التى يبرزها الهيكل التنظيمى،ونتأكد من مدى كفاية الموارد وطبيعة المشروطية والانتقائية فى المساعدات ،ثم نتعرض لمضمون برنامج صندوق النقد الدولى ودوره فى إدارة أزمة المديونية ،ونبرز أهم التحديات التى واجهته.

ونحاول فى الأخير إبراز الخطوات الإجرائية للإصلاحات الضرورية المتعلقة بالعضوية والتصويت والحصص ، والمهام الجديدة ، ودور حقوق السحب الخاصة وطبيعة نظام أسعار الصرف ، وتنظيم السيولة الدولية ، وآليات الائتمان الدولى التى تساعد على إقامة نظام نقدى عادل ومتوازن ،تقوده مؤسسة قادرة على معالجة الأزمات الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية، كما سوف نتعرض إلى التحولات التى عجلت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمى وإطارها المؤسسى ،وأهم المبادئ التى تحكم النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف ،كما سوف نتناول أهم وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة.

وحسبنا أن نسلط بعض الأضواء على هذه المؤسسات التى أصبحت تلعب دورا استراتيجيا أيديولوجيا فى العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال دراسة النقاط التى ينتظمها القسمان التاليان:

ـ **القسم الأول**: دور المنظمة العالمية للتجارة فى النظام التجارى العالمى الجديد فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية ،ويشمل:

المبحث الأول: تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمى.

المبحث الثانى: مبادئ النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف.

المبحث الثالث: وظائف ومجالات عمل المنطمة العالمية للتجارة.

ـ **القسم الثانى**: دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية،ويشمل:

المبحث الأول :الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولى وهيكله التنظيمى وأشكال مساعداته.

المبحث الثانى :مجموعة البنك الدولى والمؤسسات المكملة لدور الصندوق .

المبحث الثالث: مضمون برنامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات

المتكاملة معهما .

المبحث الرابع: دور صندوق النقد الدولى فى إدارة أزمة المديونية فى الدول النامية.

المبحث الخامس: تكاليف برامج التكييف الليبرالى المفروضة من قبل صندوق النقد الدولى.

المبحث السادس: مخاطر وأوهام برامج التكييف الهيكلى ومشاريع العولمة القسرية .

المبحث السابع: صندوق النقد الدولى بعد أكثر من نصف قرن من الإخفاقات والتحديات وضرورة الإصلاحات المؤسسية (للصندوق).

د . صالح صالحى

القسم الأول

دور المنظمة العالمية للتجارة فى النظام التجارى العالمى الجديد فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية

ويتناول المباحث التالية:

المبحث الأول : تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمى .

المبحث الثانى :مبادئ النظام التجارى المتعدد الأطراف .

المبحث الثالث : وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الأول

تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمى

أولاً: تأسيس المنظمة العالمية للتجارة :

١ـ التحولات التى عجلت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة:

لقد حدثت تحولات مهمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ،هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التى ساعدت على إنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية ، وتوجيه السياسات التجارية القطرية ،ومن أهم تلك التحولات نذكر:

أ ـ انهيار المعسكر الاشتراكى وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتى السابق وتفككه، مما أفسح المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالى ، وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمى وتوجيهه والتحكم فى مسارات تطوره.

ب ـ إخفاق مسيرة التنمية فى البلدان النامية ، وتفاقم مشكلات المديونية وما ترتب على ذلك من قبول اضطرارى بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ،ومن بينها سياسة تحرير التجارة وتسريع وتيرة الانفتاح الارتجالى فى ظل مشروطية الأطراف القوية فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

جـ ـ تطور أزمات الدول الصناعية المتقدمة ، ورغبتها فى توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادى من جهة ، وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصاداتها المحلية من جهة أخرى ، ولا غرابة فى ذلك ففى مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا فى العالم فإن الصادرات السلعية تضمن لوحدها حوالى ٢٣ مليون منصب شغل ، وإن كل مليار دولار من الصادرات الإضافية يساهم فى إنشاء حوالى ١٩٠٠٠ وظيفة [1]، فإذا علمنا بأن فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى تضم الدول الصناعية الكبرى ، يقدر عدد العاطلين عن العمل بـ ٣٥مليون عاطل ، فإن من أفضل السياسات المساعدة على التخفيف من ارتفاع معدلات البطالة هو الاتجاه نحو المزيد من اكتساح الأسواق التجارية الخارجية ، وزيادة صادراتها بصورة تؤدى إلى تحريك النمو بهذه البلدان ، وهذا

(1)Fereydoun A. Khavant, Le nouvel ordre commercial mondial,p55 .

ما أكده السيد ميشال كمديسيس كمنجزات إيجابية للصندوق بقوله: « تمكنت البلدان النامية بواسطة الارتفاع السريع فى وارداتها من منع هبوط اقتصادى أشد فى العالم الصناعى، والواقع أنها أصبحت فى حد ذاتها عاملامحركا للنمو. أليس هذا إنجازا ضخما؟» (١).

د ـ محدودية الاتفاقات التجارية التى تمت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات الأصلية)،من حيث المجالات التجارية ، والصلاحيات الإدارية ، الأمر الذى استدعى ضرورة توسيعها لتشمل ميادين عديدة فى التجارة الدولية تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل التجارة فى الخدمات ، والاستثمار الأجنبى المرتبط بالتجارة،وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة،فمجموعة الدول المتقدمة سيطرت على أكثرمن ٧٦٪ من التجارة العالمية فى الخدمات فى الوقت الحالى .

هـ ـ تجدد الفكر الليبرالى بمختلف تياراته وروافده ، فبعد إخفاق الفكر الكينزى فى إيجاد الحلول للمشكلات المستجدة للاقتصاديات المتقدمة ،حدثت ثورة فكرية ضد المدرسة الكينزية وسياساتها ،أدت إلى صعود تيارات الليبرالية الجديدة تسعى إلى العودة إلى رأسمالية القرن الثامن عشر ،عن طريق الدعوة إلى المزيد من الحرية والانفتاح وإعادة الاعتبار لقوى السوق بشكل أساسى من خلال تحجيم دور الدولة،وتصفية قطاعها العام، . . . إلخ ،وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ،وأولوية السياسات المرتكزة على تنمية قوى العرض الكلى فى مقابل السياسات المرتكزة على الطلب الكلى الفعال ،وأولوية التوازنات النقدية والمالية فى مقابل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ،وخاصة فى الاقتصاديات النامية.

فأضحت المذهبية الرأسمالية فى صورتها الليبرالية الجديدة الإطار المذهبى الذى يحكم مبادىء وأحكام واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة .

إن هذه الأوضاع قد ساعدت على إجراء الترتيبات اللازمة فى الجولة الثامنة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التى تمت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريقات والتجارة (الجات) ،والتى سميت بجولة أورجواى، وكان من أهم نتائجها تحويل (الجات) إلى منظمة عالمية للتجارة كما أشرنا سابقا.

وكما كان وجود (الجاتGATT) فى سنة ١٩٤٧ يعتبر جزءاً من : « عملية قامت

---

(١) ميشال لولار ، الصندوق الدولى وعملياته ، ترجمة الدكتورهشام متولى ، دار طلاس ، دمشق،ط١ ، ١٩٩٥م،ص ١٢.

بها الدول الصناعية الكبرى أساسا لإعادة ترتيب الأوضاع التجارية العالمية. . .، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الدور الرائد فى التخطيط (الجات) والتوصل إلى صياغة أسس النظام التجارى العالمى الذى تضمنته مواد هذه المعاهدة. . .» [1]، والذى من خلاله حافظت على أسواقها ومنتجاتها طيلة نصف القرن، فإن المنظمة العالمية للتجارة كما سنرى ستكون فى خدمة مصالح الدول المتقدمة التى ستحصل على ٨٤٪ من الزيادات المتوقعة فى الدخل العالمى الناتج عن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، بينما سوف لا يزيد نصيب البلدان النامية والاشتراكية سابقا عن ١٦٪ رغم أنها تشكل أكثر من ٧٥٪ من سكان العالم. وستقوم هذه المنظمة بدور كبير فى إدارة العلاقات التجارية الدولية وإعادة ترتيب قواها وتكتلاتها ومؤسساتها فى ظل المذهبية الرأسمالية المتجددة.

٢ ـ من الاتفاقية العامة « الجات» GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC :

لقد استمرت جهود الأطراف القوية فى العلاقات التجارية الدولية ، من أجل تحرير التجارة وإزالة كافة العوائق التى تؤثر على حركية انسياب السلع والخدمات ، ورغم فشل محاولات تنظيم العلاقات التجارية الدولية بإنشاء منظمة عالمية للتجارة تكمل دور مؤسسات بريتون ـ وودز "Bretton Woods" بالتخلى عن ميثاق هافانا نهائيا فى سنة ١٩٥٠ ، والاكتفاء بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التى تمت المصادقة عليها فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ من قبل ٢٣ دولة ، وأصبحت تعرف باتفاقية الجات ، وظلت هذه الاتفاقية التى تنظم بعض جوانب العلاقات التجارية الدولية إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة ١٩٩٥ ، وكانت « الجات » عبارة عن اتفاقية فى شكل مؤسسة غير دائمة تقوم بوظيفة الإشراف على تنفيذ القواعد والمبادىء الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية للأطراف المتعاقدة، وتساهم فى تسوية الخلافات ، وفض المنازعات التى تنشأ بين الأطراف المتعاقدة ، وتنظيم جولات المفوضات التجارية من أجل توسيع وتعميق مبادئ حرية التجارة الدولية، وقد أدارت ثمانى جولات من المفوضات خلال الفترة ١٩٤٧ـ١٩٩٣ كما هى مبينة فى الجدول التالى:

---

(١) د، إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٥٥، ص ١٩ وما بعدها.

الجدول رقم (١) جولات المفاوضات الثمانية للجات خلال الفترة ١٩٤٧ـ١٩٩٣

جولة المفاوضات	مدة الجولة	عدد الأطراف المشاركة	أهم النتائج المتحققة
جنيف (سويسرا) Geneve	١٩٤٧	٢٣	تخفيض التعريفات لـ ٥٠٪ من التجارة الدولية .
آنسى (فرنسا) Annecy	١٩٤٩	١٣	٥٠٠٠ تخفيض فى التعريفات
توركاى (إنجلترا) Torquay	١٩٥٠ ١٩٥١	٣٨	تخفيض ٢٥ ٪ لحوالى ٥٥٠٠٠ منتج .
جنيف Geneve	١٩٥٦	٢٦	تخفيضات للتعريفات تقدر بـ ٢,٥ مليار دولار .
ديلون (جنيف) Dillon	١٩٦١ـ ١٩٦٢	٢٦	تخفيضات للتعريفات لحوالى ٦٠٠٠٠ منتج . تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوروبى بدء المفاوضات الزراعية منتج بعد منتج .
كنيدى(جنيف) Kennedy	١٩٦٤ـ ١٩٦٧	٤٨	تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٥٪ على المنتجات الصناعية . اتفاقية حول التعاملات ضد سياسات الإغراق .
طوكيو Tokyo	١٩٧٣ـ ١٩٧٩	١٠٤	تسع اتفاقيات خاصة بالقيود غير التعريفية : ١ ـ اتفاقية الدعم . ٢ـ اتفاقية إجراءات القيود الفنية على التجارة . ٣ـ اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد ٤ـ اتفاق المشتريات الحكومية

			٥ـ اتفاقية احتساب قيمة الجمارك. ٦ـ اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية. ٧ـ اتفاقية الألبان. ٨ـ اتفاقية التجارة فى الطائرات المدنية ٩ـ اتفاقية مكافحة الإغراق. متوسط الحقوق الجمركية المطبقة بين البلدان الصناعية يصل إلى ٦,٣٪ أربعة ترتيبات خاصة
الأورجواى Uruguay	١٩٨٦ـ ١٩٩٣	١١٥	اتفاقية تأسيس المنظمةالعالميةللتجارة. مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة والنسيج ،والاستثمارات المرتبطة بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية ، وتسوية المنازعات ، وتخفيضات الحقوق الجمركية .

وقد استطاعت الدول القوية أن تجسد فلسفتها التى عجزت على فرضها منذ تخليها عن ميثاق هافانا فى نهاية الأربعينيات بسبب بداية الحرب الباردة بين المعسكرين ،وعدم توافر الأجواء المناسبة سواء على المستوى التطبيقى أو على المستوى النظرى الفكرى.

وكانت المحصلة النهائية لجولة الأورجواى التى استمرت حوالى ثمانى سنوات مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ، والقرارات الهامة التى تحكم مسار العلاقات التجارية الدولية ، وتوزع مكاسب تحرير التجارة على المستوى العالمى خلال القرن الحادى والعشرين ،والتى صادق عليها المؤتمر الوزارى المنعقد بمراكش فى أبريل ١٩٩٤.

ولعل أهم تلك الاتفاقيات التى تم التأكيد عليها فى الاجتماع الوزارى الاستثنائى للجات الذى حضرته ١٢٥ دولة هو اتفاق تأسيس المنظمة العالمية للتجارة التى أضحت كيانا مستقلا ، ودائما اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ يتولى تنفيذ سائر الاتفاقيات أسفرت عليها جولات المفاوضات وأهمها [١]:

(١) راجع: أسامة المجدوب ،الجات من هافانا إلى مراكش ،الدار المصرية اللبنانية ط٢، ١٩٩٧،ص٦١وما بعدها.

Fereydoun A. Khavant, Le nouvel ordre commercial mondial : du gatt a L O . M . C . NATHAN . paris 1995 . p36 .

١ـ الاتفاق الختامى لنتائج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
٢ـ اتفاق الوصول للأسواق للتجارة فى السلع.
٣ـ اتفاقية التجارة فى الخدمات.
٤ـ اتفاقية الزراعة والإجراءات الصحية.
٥ـ اتفاقية المنسوجات والملابس.
٦ـ اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار.
٧ـ بروتوكول جولة أورجواى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.
٨ـ اتفاق قواعد المنشأ.
٩ـ اتفاق التفتيش ما قبل الشحن.
١٠ـ اتفاقية مكافحة الإغراق.
١١ـ اتفاق العوائق الفنية للتجارة.
١٢ـ اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد.
١٣ـ اتفاقية الدعم والإجراءات التوازنية.
١٤ـ اتفاق احتساب قيمة الجمارك.
١٥ـ اتفاق المشتريات الحكومية.
١٦ـ اتفاقية إجراءات الوقاية.
١٧ـ مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات.
١٨ـ عناصر النظام المتكامل لتسوية المنازعات.
١٩ـ اتفاقية قيود موازين المدفوعات.
٢٠ـ المذكرة التفسيرية للمادة الثالثة من اتفاقية الجات، و المتعلقة بالتنازلات الإضافية.
٢١ـ المذكرة التفسيرية للمادة ١٧من اتفاقية الجات، والمتعلقة بالمعاملة الوطنية.
٢٢ـ المذكرة التفسيرية للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات، والخاصة بالترتيبات الإقليمية.
٢٣ـ المذكرة التفسيرية للمادة ١٧ من اتفاقية الجات ، والمتعلقة بتنظيم الإعفاءات.
٢٤ـ المذكرة التفسيرية للمادة ٢٧ من اتفاقية الجات ، والمتعلقة بتعديل التنازلات.

٢٥- المذكرة التفسيرية للمادة ٣٥ من اتفاقية الجات ،والمتعلقة بالتحلل المؤقت من الالتزامات.

٢٦- آلية مراجعة السياسات التجارية.

٢٧- القرار الوزارى لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والأقل نموا.

وبعد الموافقة الأولية لممثلى الدول المشاركة فى جولة أورجواى بجنيف فى١٥سبتمبر ١٩٩٣، انعقد الاجتماع الوزارى بمراكش (١٢- ١٦) أبريل ١٩٩٤، وصادق على الوثائق النهائية للمفاوضات المتعددة الأطراف بجولة أورجواى عن طريق مجموعة من القرارات التالية [١]:

١- قرار بقبول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢- قرار بإنشاء اللجنة التحضيرية المكلفة بإجراءات إنشاء المنظمة وتحديد مجال عملها.

٣- قرار بدراسة الانعكاسات المالية والإدارية المترتبة على إنشاء المنظمة.

٤- قرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة، وإنشاء لجنة دائمة مكلفة بذلك.

٥- الموافقة على إصدار إعلان مراكش الذى يمثل تلخيصا لنتائج جولة أورجواى.

٦- قرار باعتماد الوثيقة الختامية لجولة أورجواى و المصادقة عليها من قبل الوزراء.

٧- اعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها من القرارات والاتفاقيات والإعلانات.

وعمومًا يمكن القول بأن جولة طوكيو٧٣/ ١٩٧٩، وجولة أورجواى ٨٦/ ١٩٩٣بما تتمخض عنهما من اتفاقيات لإعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية ترجمة فعلية للفكر الاقتصادى للمدارس، والتيارات الليبرالية الجديدة بعد عجز الفكر الكينزى، والاشتراكى عن إبراز بدائل تخفف من حدة أزمات الاقتصاديات المتقدمة ،وتحد من تفاقم مشكلات الاقتصاديات النامية.

ثانيا: الهيكل التنظيمى والإطار المؤسسى للمنظمة العالمية للتجارة:

سوف نتعرض للجوانب المؤسسية والتنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة ضمن النقاط التالية:

---

(١) أسامة المجدوب : مرجع سابق ،ص ٦٤ ، ٦٥ .

- الهيكل التنظيمى للمنظمة العالمية للتجارة.

- أسلوب اتخاذ القرارات وطريقة الانضمام والانسحاب.

- أسلوب تسوية المنازعات وفض الخلافات.

١ ـ الهيكل التنظيمى للمنظمة العالمية للتجارة:

يتكون الهيكل التنظيمى للمنظمة من مجموعة الهيئات التالية:

- المؤتمر الوزارى.
- المجلس العام.
- المجالس المتخصصة.
- الأجهزة واللجان الفرعية.
- المدير العام.

أ ـ المؤتمر الوزارى:

وهو أعلى هيئة فى المنظمة يتألف من ممثلى الدول الأعضاء وهو الذى يقوم بتأدية وظائف المنظمة ، وله صلاحيات اتخاذ القرارات فى جميع القضايا المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية وفقا لما تنص عليه الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ، بما فى ذلك صلاحية تعديل مواد اتفاقية ،ويعقد اجتماعاته كل سنتين.

ب ـ المجلس العام:

ويتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء،ويتولى مهام المجلس الوزارى بين الدورتين ، من خلال الإشراف على التنفيذ المباشر لمهام المنظمة ، كما يتولى وضع القواعد التنظيمية والإشراف على جهاز تسوية المنازعات ، وآلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وعلى المجالس المتخصصة ، وهى مجلس التجارة فى السلع ، ومجلس التجارة فى الخدمات ، ومجلس حقوق الملكية ، كما يشرف على الأجهزة واللجان الفرعية ، ويضع الترتيبات و الأسس المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الدولية والهيئات الأخرى .

جـ ـ المجالس المتخصصة:

وتشمل مجلس التجارة فى السلع ،ومجلس التجارة فى الخدمات ،ومجلس حقوق الملكية ، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التى تقع فى دائرة اختصاصه،من خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له.

د ـ اللجان الفرعية:

وتشمل مجموعة اللجان الفرعية التابعة للمجلس الوزارى ، وهى : لجنة الإدارة ، إضافة إلى اللجان الفرعية المتخصصة لمجلس السلع ،والخدمات ،وحقوق الملكية.

هـ ـ المدير العام للمنظمة:

ويعين من قبل المؤتمر الوزارى للمنظمة ويعاونه أربعة مديرين عامين مساعدين كنواب له ،توضع تحت تصرفه أمانة عامة تضم حاليا أكثر من ٥٠٠موظف دولى،ومقرها بجنيف (سويسرا).

ويقوم المدير العام بتأدية واجباته وممارسة صلاحياته خلال المدة المحددة فى إطار القرارات والأنظمة التى يعتمدها المجلس الوزارى وتحت تصرفه،وتبلغ ميزانية المنظمة حاليا أكثر من ٩٣ مليون دولار.

وسوف نوضح ذلك الهيكل التنظيمى من خلال الشكل رقم(١).

٢ـ أسلوب اتخاذ القرارات وطريقة الانضمام والانسحاب:

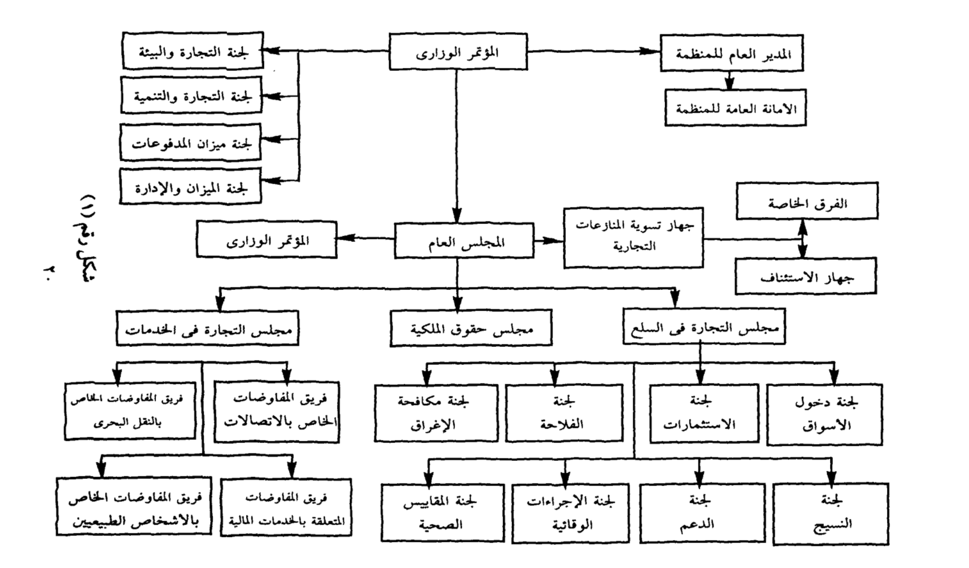
أ ـ أسلوب اتخاذ القرارات:

تتمتع كل دولة عضو بالمنظمة العالمية للتجارة بصوت واحد بغض النظر عن حجم الدولة ونسبة مساهمتها فى ميزانية المنظمة ،وليس لأى دولة حق الاعتراض ،وهذا خلاف ما هو جارٍ فى المنظمات الأخرى ، والتى ترتبط فيها القوة التصويتية للدولة بحجم مساهمتها المالية كما هو الحال فى صندوق النقد الدولى،والبنك الدولى.

وهذا الوضع يتيح للبلدان النامية أن ترفض مشاريع الاتفاقيات التى تتعارض مع مصالحها الوطنية ، رغم أن الواقع يدل بأن البلدان المتقدمة كما أنها تتحكم فى مسار المنظمات الأخرى بحكم حجم مساهمتها المالية ، فإنها توجه مسار المفاوضات ، وتفرض مشاريع الاتفاقيات بسبب انعكاسات مشروطية وزنها الاقتصادى ونفوذها السياسى على البلدان النامية ، التى طالما كانت من أكثر الحاضرين الذين لا يؤثرون ، ومع هذا فإن المزيد من التنسيق والتعاون بين الأطراف الضعيفة يمكن أن يعظم مصلحتها ويجعلها كتلة فاعلة وليست منفعلة.

وتتخذ القرارات بالتوافق والتراضى طالما لا توجد اعتراضات،وفى الحالات التى يصعب فيها التوصل إلى قرار بالتوافق،فإن الأغلبية تحسم موضوع الخلاف،وقد تكون أغلبية الثلاث أرباع،أو أغلبية الثلثين حسب طبيعة الموضوع الذى يكون محلا للتفاوض والتصويت[1].

(1) Dominique Pantz. Institutions Politiques commerciales Internationales. ARMAND COLIN. 1998.P97.



المؤتمر الوزارى
المدير العام للمنظمة
الأمانة العامة للمنظمة
لجنة التجارة والبيئة
لجنة التجارة والتنمية
لجنة ميزان المدفوعات
لجنة الميزان والإدارة
المجلس العام
المؤتمر الوزارى
جهاز تسوية المنازعات التجارية
الفرق الخاصة
جهاز الاستئناف
مجلس التجارة فى السلع
مجلس حقوق الملكية
مجلس التجارة فى الخدمات
لجنة دخول الأسواق
لجنة الاستثمارات
لجنة الفلاحة
لجنة مكافحة الإغراق
لجنة النسيج
لجنة الدعم
لجنة الإجراءات الوقائية
لجنة المقاييس الصحية
فريق المفاوضات الخاص بالاتصالات
فريق المفاوضات الخاص بالنقل البحرى
فريق المفاوضات المتعلقة بالخدمات المالية
فريق المفاوضات الخاص بالأشخاص الطبيعيين

شكل رقم (١)

ب ـ طريقة الانضمام والانسحاب:

يحق لأى دولة أو إقليم جمركى،الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد تقدمه بطلب الانضمام،والتزامة بالتنازلات والتعهدات المحددة فى كافة الاتفاقيات من خلال المفاوضات مع الدول الأعضاء.

كما يحق لأى عضو الانسحاب من المنطقة بعد ستة أشهر من إخطار المدير العام للمنظمة، فيتحلل بعد ذلك من كافة الالتزامات، والتعهدات ،ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام.

٣ ـ أسلوب تسوية المنازعات وفض الخلافات:

يمكن لأى طرف وقع عليه الضرر بسبب المخالفات للتعهدات أو الخرق للاتفاقيات التجارية أن يرفع شكوى إلى المنظمة بعد التأكد من عدم إمكانية حل النزاع عن طريق المشاورات ومساعى الوساطة،فيتم تعيين الفريق الخاص بموضوع الخلاف، وتكليفه من قبل جهاز تسوية المنازعات بالاستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الخبراء المستقلين، وينتهى إلى إعداد تقرير أولى يحال إلى جهاز تسوية المنازعات ،الذى يعتمده، ويتم وضع ذلك القرار موضع التنفيذ،وفى حالات رفض أحد الأطراف لتقرير الفريق الخاص ،يحال على جهاز الطعن ،الذى يعتمد تقريره ويتم اتخاذ القرار على ضوء ذلك؛ ليوضع موضع التنفيذ.

وقد يقبل العضو بشكل طوعى تنفيذ القرار الصادر عن جهاز تسوية المنازعات،أو يرفض،ففى هذه الحالة تجرى معه مفاوضات متعلقة بتنفيذ الحكم،وإذا فشلت تنسحب منه جميع الامتيازات التعريفية التى استفاد منها ويلزم بتطبيق القرارات المتعلقة بموضوع النزاع.

فقد تستغرق عملية حسم الخلاف سنتين إذا لم تتم تسويتها بشكل ودى،عبر عدة مراحل بدءاً من مرحلة المشاورات والمصالحة، والتى قد تستغرق شهرين ،ومرحلة الترتيبات الإجرائية المتعلقة بموضوع الخلاف وقد تستغرق ثلاثة أشهر،ومرحلة اتخاذ القرار وصدور الحكم وقد تدوم ٩٠ يوما،ثم مرحلة وضع تلك القرارات موضع التطبيق، والتى لا يجب أن تتجاوز مدتها ١٥ شهرا.

ويلاحظ بأنه فى حالة رفض الطرف المدان بمخالفة الاتفاقيات للحكم الصادر،فإن للدولة المتضررة حق طلب التعويض عن الأضرار،أو توقيع عقوبات تجارية على العضو المخالف ، مع العلم بأن المنظمة لا تتولى توقيع العقوبات ،وإنما تفوض الأمر للطرف المتضرر بإيقاع العقوبة من خلال سحبه للامتيازات التعريفية أو تعليقه للالتزامات التجارية مع الدولة المدانة.

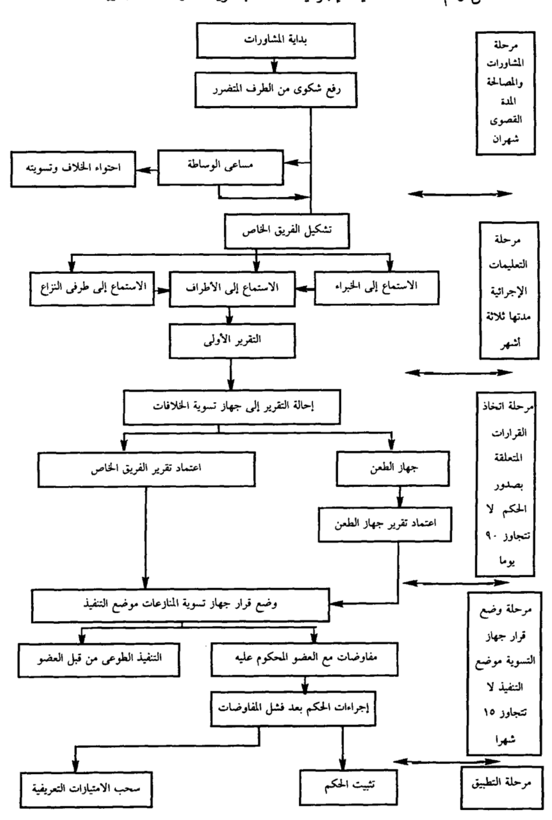
ونرى بأن هناك نوعا من «عدم التناسب بين الإخلال بالترام معين،والعقوبة الممكن توقيعها . . . فطالما أن توقيع العقوبة متروك للطرف المتضرر ؛ فإن قدرة الأقوياء على معاقبة الضعفاء ستكون أكبر من قدرة الضعفاء على فرض عقوبات مؤثرة أو رادعة على الأقوياء» [١].

---

(١) إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتها ، ص ٨٤ .

والشكل رقم (٢) يبين مراحل تسوية المنازعات.

الشكل رقم (٢) : العملية الإجرائية المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية



المبحث الثانى

مبادئ النظام التجارى المتعدد الأطراف

إن معظم مبادئ النظام التجارى المتعدد الأطراف ،الذى أصبحت تشرف عليه المنظمة العالمية للتجارة والمؤسسات المكملة لدورها مفروضة من قبل الدول المتقدمة،وتجسد هيمنة الأطراف القوية ،وتكرس أولوية مصالحها القومية على حساب البلدان النامية باعتبارها أطرافا ضعيفة ،رغم أنها تشكل أغلبية سكان المعمورة ،وهذا يعنى بأن آليات النظام التجارى المتجدد ستؤدى إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو،وتكاليف التحولات الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين .ولا غرابة إذا وجدنا أن الكثير من الإشكاليات التجارية لم تتناولها مبادئ النظام التجارى الجديد ،سواء على المستوى : تشكيلة السلع والخدمات ،أو على مستوى النشاط المؤسسى الاحتكارى المتعدد الجنسيات الذى يؤثر فى حجوم الإنتاج ، ويتحكم فى مستويات الأسعار ،ويحدد معدلات الأرباح، ويقلل من درجة المنافسة مما يؤدى إلى الانتقال من أسواق شبه تنافسية إلى أسواق احتكارية فى العديد من الأنشطة الاقتصادية ،الأمر الذى يحد من التأثيرات الإيجابية لقوى السوق.هذا ناهيك عن عدم توسيع اهتمام آليات النظام التجارى لتشمل تجارة الأسلحة وبعض السلع والخدمات الاستراتيجية. . .إلخ.

إن النظام التجارى المتعدد الأطراف الحالى يرتكز فى أسسه الأيديولوجية على المذهبية الرأسمالية بموجتها الفكرية وتحولاتها الواقعية المتجددة ،ومن ثم فهو يساهم عن طريق عولمة النشاط التجارى فى فرض الخصوصية الحضارية الغربية.

ومن خلال القراءة السريعة للاتفاقيات ومذكرات التفاهم والقرارات الصادرة عن الجات ١٩٩٤،والمنظمة العالمية للتجارة يمكن إبراز المبادى الأساسية التى تحكم العلاقات التجارية بين مختلف الأطراف الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة ومنها [(١)]:

- مبدأ عدم التميز فى المعاملات التجارية.
- مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق.
- مبدأ الوقاية.

(1) Dominique Pantz, Instutions et Politiques Commerciales Internationales du Gatt a I , O.M.C. ARMAND COLIN. paris 1998.p 25.

أولا:مبدأ عدم التمييز فى المعاملات التجارية:

ويعنى مبدأ عدم التمييز أن أى عضو فى المنظمة العالمية للتجارة يحظى بنفس المعاملة التجارية لسلعه وخدماته المتماثلة مع الأعضاء الآخرين ، دون التمييز ، وهذا يتطلب ضرورة الالتزام بالمبادئ التالية:

١ ـ الالتزام بتعميم مبدأ المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية:

هذا المبدأ المنصوص عليه فى المادة الأولى للجات والذى يعتبره البعض القاعدة الذهبية للتجارة الدولية المتعددة الأطراف؛ يعنى أن المزايا أو المعاملة التفضيلية التى يمنحها أحد الأطراف للمنتجات الناشئة فى أية دولة ،أو المتجهة إليها سوف تعمم فورا من دون قيود أو شروط على بقية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

٢ ـ الالتزام بمبدأ المعاملة القومية المتساوية:

يقصد بمبدأ المعاملة القومية بأن الدولة لا تتخذ أية قيود غير تعريفية أو إجراءات إدارية وتنظيمية من شأنها أن توفر حماية للمنتج المحلى وتحدث تميزا ضد المنتجات المستوردة ،فالدول الأعضاء مطالبة بتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية وغير التمييزية بين المنتجات المحلية ،والمنتجات المستوردة.

٣ ـ الالتزام بمبدأ الشفافية فى تطبيق الاتفاقيات:

يقتضى مبدأ الشفافية انكشاف المنظومة الإجرائية ، والتنظيمية الوطنية المتعلقة بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية للدولة العضو بما يتفق ، والاتفاقيات ، ويؤكد الالتزام بالتعهدات ، ويسهل متابعة السياسات التجارية للبلدان الأعضاء عن طريق آلية مؤسسية للرقابة التى تمارسها مختلف اللجان المتخصصة للمنظمة العالمية للتجارة.

٤ ـ استثناءات من تطبيق مبدأ عدم التمييز فى المعاملات:

هناك حالات يسمح فيها للدول الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة بعدم الالتزام بتطبيق بعض الاتفاقيات المتعلقة بمبدأ عدم التمييز فى المعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء ومن أهمها:

أ ـ التكامل الجهوى سواء كان متعلقا بمناطق تجارة حرة،أو اتحادات جمركية حيث يستثنى أعضاء هذه الاتحادات من تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وهذا يعنى أن المزايا المتاحة للدول الأعضاء فى هذه الأشكال التكاملية لا يمكن تعميمها على بقية الأطراف الأخرى فى المنظمة العالمية للتجارة.

ب ـ الإجراءات المتعلقة برعاية الآداب والأخلاق العامة،وحفظ الأمن الوطنى.

جـ ـ الإجراءت الخاصة بحماية الصحة العامة وحفظ حياة الإنسان والحيوان والنبات.

د ـ الإجراءت اللازمة لحماية التراث الثقافى.

هـ ـ التدابير الضرورية للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة ،وحماية البيئة . . .الخ.

ثانيا:مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق:

يهدف النظام التجارى المتعدد الأطراف إلى التجسيد الفعلى لمبدأ حرية الدخول إلى الأسواق الوطنية ،بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات ،وضمان المناخ التنافسى الملائم الذى يؤمن حرية تدفق السلع والخدمات إلى مختلف الأسواق،والمناطق التجارية ،بشكل يساعد على الارتقاء بدرجات الكفاءة الاستخدامية ،ويحقق أفضل المستويات التخصيصية للموارد على المستوى العالمى،ويؤكد التوزيع الأمثل للثروات والدخول.

إن هذا التحليل النظرى الهام يواجه صعوبات واقعية بعضها عالجته اتفاقيات الجات ١٩٩٤ ، وما ترافق معها من مذكرات تفاهم متعلقة بتجسيد مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق مثل اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية ، واتفاقية التجارة فى السلع الصناعية، واتفاقية الملابس والمنسوجات ، وغيرها من القواعد والإجرءات الكثيرة المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية ، والتى وردت ضمن العديد من الاتفاقات نذكر منها:

١ ـ الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ:

يمكن تعريف قواعد المنشأ بأنها منظومة القوانين والتشريعات والأحكام والآليات التى تتبعها وتطبقها أية دولة من أجل تحديد منشأ السلعة ،وكانت تستخدم كأداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة التجارية الخارجية ، فينص الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ بمنع استعمال قواعد المنشأ بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة كأداة للممارسات التقييدية التى تؤثر سلبيا على حرية التجارة الدولية ، وتخل بمبدأ الدخول إلى الأسواق بسبب ما يترتب على ذلك من قيود على الواردات انطلاقا من المعاملة التمييزية المتعلقة بمنشأ السلع.

ولهذا يلتزم الأعضاء وفقا لتطبيق مبدأ شفافية المعاملات بضرورة انكشاف منظومتهم القانونية المتعلقة بقواعد المنشأ عن طريق النشر والإعلام.

وقد تضمن الاتفاق التأكيد على أنه لا يجب أن تكون قواعد المنشأ التى تطبقها الدول الأعضاء على الصادرات والواردات أشد صرامة من تلك الخاصة بتحديد طبيعة السلعة

محلية أم أجنبية ،وبدون تمييز بين الدول الأعضاء مهما كان انتماء الأطراف المنتجة لتلك السلع ،بحيث تطبق تلك القواعد بشكل متوازن وعادل وموحد.

٢ ـ الاتفاق المتعلق بالرسوم الجمركية:

ويهدف هذا الاتفاق إلى المزيد من شفافية إجراءات التقييم الجمركى للحد من التهرب من أداء الرسوم الجمركية من جهة ، ولحماية المستوردين من تعسف السلطات الجمركية من جهة أخرى.

٣ ـ الاتفاق المتعلق بتراخيص الاستيراد:

والذى يهدف إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على تراخيص الاستيراد ، وإضفاء المزيد من الشفافية حول أحكامها، وعدم استعمالها كإجراء تمييزى لتقييد الواردات وحماية المنتجين بالداخل من المنافسة الخارجية.

٤ ـ الاتفاق المتعلق بالتفتيش والفحص قبل الشحن:

وذلك للتأكد من نوعية السلع ودرجة جودتها،وطبيعة أسعارها، وتصنيفها الجمركى ، من أجل تقليل المنازعات بين المتعاملين فى مجال التجارة الخارجية والشركات المكلفة بالتفتيش والفحص ، فى حالة الشعور بالمعاملات المعيقة وغير العادلة أو تسريب المعلومات السرية المتعلقة بالمصدرين ، أو الاختلاف المتعلق بأسعار السلع ونوعيتها. . .إلخ،ويسعى هذا الاتفاق إلى تسهيل إجراءات الفحص والتفتيش بوضوح والخطوات والمراحل والوثائق المتعلقة بالمعاينة والتفتيش.

٥ ـ الاتفاق المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة:

لقد أضحت المعايير الفنية للسلع والمواصفات القياسية للبضائع من بين أهم العوائق والقيود غير الجمركية للتجارة ؛ ولذلك فإن هذا الاتفاق يتضمن مجموعة المعايير والضوابط التى توجه عمل الأجهزة الحكومية فى البلدان الأعضاء فيما يتعلق بإعداد منظومة المعايير الفنية، والنظم القياسية، وكيفيات تطبيقها،إضافة إلى الالتزام بتجسيد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية ،ومبدأ تحويل القيود غير الجمركية، إلى قيود جمركية ومبدأ الشفافية فى وضوح إجراءات المطابقة والتوافق التى تمكن أى منتج أجنبى من الدخول إلى السوق فى إطار نفس المعاملة والشروط الخاصة بالمنتج المحلى.

ولا شك بأن البلدان المتقدمة ما زالت تستخدم المعايير الفنية، والمواصفات السلعية كعوائق أمام صادرات البلدان النامية.

٦ ـ الاتفاق المتعلق بالمعايير الصحية:

تضمن هذا الاتفاق مجموعة من القواعد الخاصة بضبط المعايير الصحية حتى يقلل من المبالغة فى استخدامها كإجراء لتقييد الواردات من السلع، والمنتجات الزراعية، وخاصة من قبل البلدان المتقدمة.

رغم تعدد الاتفاقيات التى تؤدى إلى مزيد من الانفتاح التجارى الذى يعظم مصالح الأطراف القوية فى العلاقات التجارية ،فإن هناك العديد من القضايا التى مازالت عالقة وستكون من أهم حقول نشاط المنظمة العالمية للتجارة وأصعبها مثل توحيد الإجراءات التى تحكم الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة الدولية ، وآليات إدماج وضبط النشاط التجارى المتعدد الجنسيات ضمن وظائف المنظمة العالمية للتجارة ، وتمكينها من مراقبة الممارسة الاحتكارية للشركات الدولية النشاط فى السوق الدولية والتى تؤثر على حرية المنافسة ، وتؤدى إلى التحكم فى الأسواق والأسعار ومعدلات الأرباح ،وتمارس أشكال نوعية من الإغراق والإصطفائية التحكمية فى التجارة الدولية ،إضافة إلى إيجاد أفضل الوسائل لعلاج مشكلات التطور المتفاوت بين أعضاء المنظمة ، وما يصاحبه من إمكانية تجديد استقواء الدول القوية بإجراءات وآليات المنظمة العالمية للتجارة،واستئثارهم بمعظم المكاسب الناتجة عن تحرير الأسواق . . . إلخ.

ولا شك فى أن هذه المعضلات وغيرها ستتم معالجتها عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف والاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية ، وفى إطار الإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات من خلال الأطر المؤسسية للمنظمة العالمية للتجارة ، وستكون مصلحة الأطراف القوية هى الأولى بالتجسيد والرعاية فى ظل هذه الأوضاع المتأزمة التى تعيشها الاقتصادات النامية.

ثالثا : مبدأ الوقاية:

يقوم النظام التجارى العالمى المتجدد على مبدأ الوقاية لأطرافه من الممارسات التجارية التى تؤثر بشكل سلبى على الأسواق الوطنية نتيجة لتجاوز قواعد التجارة ،والإخلال بمناخ المنافسة التجارية الدولية.

وبناء على ذلك فقد أجيز للأطراف الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة أن تتدخل لحماية أسواقها الوطنية بصوره تساعدها على تلافى الأزمات التى تؤثر على سرعة اندماجها فى منظومة العلاقات التجارية الدولية ، ولكن مفهوم الحماية هنا فضلا عن ظرفيته ومحدوديته فإنه يختلف عن المفهوم السابق المرتبط بحماية الاقتصاد الوطنى ككل

فى ظل سيادة كاملة للدولة وخاصة النامية ،فنحن نشهد عصر السيادة الاقتصادية المحدودة بسياساتها التجارية المنفعلة بتوجيهات الأطراف الفاعلة والقوى المهيمنة على العلاقات الاقتصادية الدولية.

فى ظل هذه الأوضاع تلجأ الدولة لحماية أسواقها فى حالات عديدة نذكر منها:

١ ـ حالة مواجهة سياسات الإغراق:

تعتبر سياسة الإغراق إذا قامت مؤسسة ببيع منتوجها الموجه للتصدير فى دولة أخرى بسعر يقل عن قيمته الحقيقية ،بغية الهيمنة على السوق وتحطيم المؤسسات المنافسة المحلية والأجنبية ... إلخ.

وقد أتاحت المنظمة العالمية للتجارة لأطرافها إمكانية مواجهة هذه السياسة الإغراقية عن طريق فرض رسوم تعويضية مضادة للإغراق بعد حصول حالات الإغراق وتأكيد الدولة وقوعه وإثبات تعرضها للضرر.

وقد أثبتت الوقائع التجارية بأن المستفيد الأول من إجراءات مكافحة الإغراق هو الدول القوية التى أضحت تستعمل وسائل مكافحة الإغراق كاجراءات لحماية اقتصادياتها، ولا غرابة إذا وجدنا أن عمليات مواجهة الإغراق قد تضاعفت ثلاث مرات قبل الجات ١٩٩٤ الأمر الذى جعل أحد الباحثين يؤكد ذلك بقوله:

" entre 1989 et 1994 Le nombre de procedures antidumping s'est muLtipLie par trois, ceLLes- ci etant devenues une des armes Les pLus efficaces deL' arsenaL protectionniste"[1].

والأطراف القوية فى المنظمة العالمية للتجارة لها القدرة على الاستفادة من الوسائل الحمائية بفضل قوتها وحجم إمكانياتها وكفاءة دبلوماسيتها الاقتصادية إضافة إلى أن المادة ١٧ فى فقرتها السادسة: (تجعل إجراءات مكافحة الإغراق عرضة لقواعد مراجعة أو مراقبة من جانب منظمة التجارة العالمية... أقل تشددا مما هو معمول به فى كثير من الاتفاقيات الأخرى ،ومن ثم فثمة مجال رحب لحرية الحركة أمام السلطات المحلية المعنية بمراقبة الإغراق ، وتنفيذ إجراءات مواجهته ،فى تفسير نصوص الاتفاق على هواها، كذلك فإن الموارد المالية والإمكانيات الفنية المطلوب توافرها محليا لإجراء التحقيق فى حالات الإغراق وإثبات وقوع الضرر من الإغراق ومتابعة الإجراءات الأخرى المنصوص عليها فى الاتفاق لا تقدر عليها سوى الدول الصناعية) [٢].

---

(1) Ferey doun A. Khavand, op. cit,p167

(٢) د. إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ ، ص ٦٧.

٢ ـ حالة وقاية بعض الفروع الإنتاجية من الأضرار الجسيمة لتدفق الواردات:

إجراءات الوقاية تهدف إلى حماية بعض فروع الإنتاج الوطنى من التدفقات الكبيرة للواردات من بعض المنتجات التى تتسبب فى حدوث أضرار للمنتجين المحليين مما يؤدى إلى اضطراب سوق الدولة المتأثرة بتدفق الواردات.

ولتفادى هذه المخاطر يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع وقوع الأضرار، والتخفيف من انعكاساتها المحتملة، مثل التقييد الكمى للواردات ، أو استخدام رسوم جمركية مرتفعة بالمقارنة مع تلك المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة (م.ع.ت)، وقد حددت مراحل وشروط التخفيف من قبل السلطات المحلية ضمن الاتفاق المتعلق بالإجراءات الوقائية.

وتتميز الإجراءات الوقائية بخاصيتين أساسيتين هما:

- كونها إجراءات مؤقتة.
- كونها إجراءات ليست انتقائية ، تميزية.

فهى إجراءات مؤقتة تسمح بإعادة هيكلة فروع الإنتاج المتضررة ، وبالتالى فإنها مؤقتة، وليست موجهة للحماية من المنافسة الدولية بشكل دائم، وهى محددة المدة بأربع سنوات قابلة للتجديد ، بعدها تؤمر السلطات المحلية للدولة بوقف تلك الإجراءات الوقائية.

وهى كذلك إجراءات ليست انتقائية ضد دولة معينة أو منطقة جغرافية معينة ، بل تطبق على المواد المحددة التى تؤثر على فرع الإنتاج المحلى مهما كان المنشأ الجغرافى لتلك المنتجات أو دولها ، وبذلك فلا يجب تطبيقها بشكل انتقائى على دولة دون أخرى ، أو شركة دون غيرها.

ولا شك فى أن الدولة المتقدمة هى المستفيد الأول من الإجراءات الوقائية لحماية الاقتصاد الوطنى، إما على مستوى المرونة المحددة لها فى اتخاذ الإجراءات ، أو على مستوى بقاء بعض الصادرات الهامة للبلدان النامية (واردات البلدان الصناعية) خارج الاتفاق المنظم للإجراءات الوقائية ، مثل صادرات الملابس والمنسوجات، والصادرات الزراعية ، الأمر الذى يمكن الدول المتقدمة من اللجوء إلى إجراءات تميزية ضد الدول المنافسة الجديدة وخاصة فى تجارة المنسوجات والملابس ، أو تعمد إلى رفع الأسعار الجمركية بسبب تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية فيما يتعلق بالتجارة فى المنتجات الزراعية . . . إلخ.

ولا غرابة إذا وجدنا بعض التكتلات كالاتحاد الأوروبى قد اتخذت احتياطاتها منذ

البداية عن طريق تحجيم الواردات من بعض المنتجات إذا كان دخولها يؤثر على صناعة أية دولة عضو بالاتحاد الأوروبى كما جاء فى المادة ١١٣ من اتفاقية روما.

ومن هنا نرى أن الأطراف الضعيفة فى المنظمة العالمية للتجارة يصعب عليها استعمال الإجراءات الوقائية لحماية فروعها الإنتاجية فى ظل الشروط المحددة ،وأوضاع سيادتها الاقتصادية المهددة والمنقوصة.

٣ ـ ضوابط الدعم والإجراءات المضادة له:

الدعم وسيلة من وسائل التدخل المباشر للدول فى السوق ،ويتجسد فى المساهمة المالية التى تقدمها الدولة، أو إحدى تنظيماتها العامة ، سواء كانت فى شكل تحويلات مباشرة للأموال ، أو تنازل عن إيرادات عامة كالإعفاءات الضريبية والجمركية ، أو شكل دعم مباشر للدخول والأسعار ، وتقديم سلع وخدمات ، ومساعدات القاعدة الهيكلية ، والبنية الأساسية. . .إلخ والتى تقدم عادة للمؤسسات المحلية أو لبعض القطاعات والفروع الهامة بالاقتصاد الوطنى لتمكينها من مواجهة المنافسة فى السوق المحلية أو فى السوق الدولية.

ولقد تضمن الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى إطار جولة الأورجواى إلى تحديد ضوابط للدعم، والإجراءات المضادة له،وتم فى إطاره التمييز بين ثلاث أنواع من الدعم حسب مدى مشروعيتها:

أ ـ الدعم المسموح به (القائمة الخضراء):

ويشمل الدعم والإعانات العمومية المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير ،والتنمية الجهوية للمناطق الأقل نموا ،وحماية البيئة ،وحفظ المحيط مثل الإعانات التى تقدم لبعض المؤسسات من أجل تكييف أجهزتها ، ومعداتها بشكل يقلل من مخاطرها على البيئة والمحيط.

ويستدعى الأمر أن يتم هذا الدعم فى إطار شروط دقيقة ومحددة ،وهذا الدعم مسموح به فى إطار المنظمة العالمية للتجارة ،ولا يستدعى إجراءات مضادة له.

ب ـ دعم محظور (القائمة الحمراء):

وهو ذلك الدعم غير المسموح به الذى يؤدى إلى تفضيل استعمال المنتجات المحلية (والخدمات المحلية) على المنتجات الأجنبية المستوردة ،وكذلك الدعم الخاص بالصادرات.

وقد وردت بعض الاستثناءات الخاصة التى تعفى البلدان الأقل نموا من حظر دعم الصادرات ،وتعطى مهلة ثمانية سنوات للبلدان النامية الأخرى، وهى قابلة للتمديد،على أن يتم إلغاء الدعم حيث تكون تلك الدول قد تمكنت من تنمية قدرتها التنافسية خاصة

عندما تبلغ حصة الدول ٣,٢٥٪ من التجارة العالمية لتلك السلع، أو المنتجات المدعومة.

وكذلك تعفى البلدان النامية لمدة ٥سنوات ،والأقل نموا منها لمدة ٨ سنوات من الالتزام بحظر دعم، وإعانة المنتجات المحلية فى مواجهة المنتجات الأجنبية المستوردة ،بدءا من تاريخ قيام المنظمة العالمية للتجارة.

كما يجوز للبلدان التى تقوم بإصلاحات اقتصادية تقديم الدعم التأهيلى للمشروعات المدرجة ضمن برنامج الخوصصة ،مثل قيام الدولة بتغطية جزء من تكاليفها الاجتماعية (كالتسريح والتقاعد ،والذهاب الإدارى...)وإعفائها من ديونها المستحقة ...إلخ.كل ذلك من أجل تسهيل عملية خوصصتها.

جـ- الدعم المباح فى حدود عدم الإضرار (القائمة الصفراء):

وهى بعض أشكال الدعم الداخلية ،والتى تدخل فى بعض أصناف الدعم التى لا تحدث أضرارا بالغة بالمصالح التجارية للدول الأعضاء مثل الدعم الذى يتعدى٥٪من قيمة المنتج،الإعانات الخاصة لتغطية خسائر الاستغلال ، والتشغيل للمشاريع العامة فى بعض الفروع ،والدعم المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة للمؤسسات،وحدوث الأضرار البالغة لا يمكن اعتبارها إذا أثبتت الدولة التى تقدم الدعم بأن ذلك لا يحدث ضررا للدولة التى تقدمت بالشكوى.

أما الإجراءات المضادة للدعم فهى تلك الإجراءات التى تفرض على الدول التى تقدم دعما محظورا (القائمة الحمراء) أو بسبب ضرر جسيم يمس بالمصالح التجارية للدول الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة ،وفى هذه الحالة تفرض رسوم تعويضية من أجل إلغاء آثار انخفاض الأسعار الناتجة عن الدعم للمنتج المصنع والمصدر،ترتفع هذه الرسوم بعد خمس سنوات إذا ثبت بأن الأضرار لن تستمر بعد إلغاء الرسوم التعويضية ،ولا شك أن هذه الإمكانية قد تحولت إلى سلاح حمائى تستغله بعض البلدان وخاصة المتقدمة منها وهذا أكده أحد الباحثين بقوله:

"Mais dans Ia pratique, elle est devenue une arme protectionniste particuierement redoutable. On constate en effet, que les pays importateurs ont tendance a appliquer systematiquement cette mesure a l encontre des produits les plus competitifs en provenanace des pays les plus dynamiques"(1).

والملاحظ أن اتفاق الدعم لا ينطبق على السلع والمنتوجات الزراعية التى تعالج الدعم المتعلق بصورة مستقلة فى اتفاق الزراعة.

(1) FERXDON A. Khavand.Op. Cit. p 165.

المبحث الثالث

وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة

أولا:وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

نصت اتفاقية التأسيس للمنظمة العالمية للتجارة والمكونة من ١٦ مادة على مختلف الجوانب والقضايا التى تحكم عمل المنظمة باعتبارها الإطار المتعدد الأطراف المشترك لتسيير العلاقات التجارية بين أعضائها وفقا للاتفاقيات ، ومذكرات التفاهم التى تم إنجازها. وقد حددت المادة الثالثة من مواد هذه الاتفاقية مهام المنظمة العالمية للتجارة فيما يلى:

١- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وكذا إدارة الاتفاقيات الجماعية وهى تلك التى تلزم الأطراف التى وافقت عليها فقط.

٢- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف ،فى المسائل المعلقة ،أو المتفق عليها ،فضلا عن الشروع فى جولات أخرى للمفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير فى التجارة الدولية.

٣- الإشراف على جهاز فصل المنازعات ، وتسوية الخلافات التجارية التى تنشأ بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم،وتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة.

٤- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد ، والضوابط المتفق عليها.

٥- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولى،والبنك الدولى، والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل المزيد من التنسيق، والتوجيه للسياسات الاقتصادية على المستوى الدولى.

يتبين لنا مما سبق أن المنظمة ستكمل الدور الأيديولوجى الذى تقوم به حاليا المؤسسات المالية والنقدية الدولية فى إدارة الاقتصاد العالمى،وتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية بصورة تضمن عولمة المذهبية الرأسمالية بموجتها الليبرالية الجديدة،وهذا ما أكده المدير العام لصندوق النقد الدولى السيد ميشال كمديسيس بقوله: « ينبغى للصندوق أن يواصل قيامه بدور نشط فى دعم تحرير التجارة على نطاق واسع وذلك بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للتجارة ».

ثانيا : مجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة:

إن نهاية الجولة الثامنة من المفاوضات كانت بداية لمرحلة جديدة من العلاقات التجارية الدولية ،تميزت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة من جهة ،و من جهة أخرى توسيع وتعميق مجالات عملها ،لتشمل ميادين جديدة وحساسة وخطيرة تجاوزت التجارة فى السلع ، وامتدت إلى التجارة فى الخدمات ، والأوجه التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ، والاستثمار الأجنبى المرتبط بالتجارة ، وأضحى عمل المنظمة العالمية يشمل المجالات التالية:

- التجارة فى السلع.
- التجارة فى الخدمات.
- التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.
- الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة.

١ ـ التجارة فى السلع:

لقد توسعت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف فى مجال تجارة السلع لتشمل مجالات جديدة مثل:التجارة فى السلع الزراعية ،والتجارة فى المنسوجات والملابس، إضافة إلى تعميق خطوات التحرير بموجب العديد من الضوابط والأحكام المتعلقة بحركة انسياب السلع على المستوى الدولى.

ولعل أهم مجالات التجارة فى السلع التى أصبحت ضمن مجال المنظمة العالمية للتجارة، والتى شملتها الاتفاقيات الجديدة ،والمحددة ما يلى:

أ ـ التجارة فى السلع الزراعية :

كان القطاع الزراعى من أهم القطاعات التى حظيت بالسياسات الحمائية المتعددة الأشكال فى الدول المتقدمة ،بدءا من الرسوم والتعريفات الجمركية ،إلى الدعم المتنوع الصور، إلى القيود الكمية والنوعية ،وهذا الوضع أدى إلى تحول بعض الدول المتقدمة إلى منافسين كبار فى السوق الزراعية العالمية ،الأمر الذى أثر على الاقتصاد الزراعى فى البلدان النامية،وأدى إلى تحجيم نموه وتطوره،وأضحت بعض البلدان مستوردة للغذاء بعد أن كانت مصدرة له.

ولما تزايد الصراع بين الأطراف القوية ،وتزايدت الأعباء الناجمة عن دعم القطاع الزراعى وأصبحت تفوق ١٥٨ مليار دولار [١] تتحملها الدول الصناعية للحفاظ على

(١) أسامة المجذوب ،مرجع سابق ،ص ٩٧.

مواقعها التنافسية ، بدأت مفاوضات عسيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى ، واليابان ، وكندا. . . في إطار مفاوضات جولة أورجواى ،التى كانت أساس اتفاقية رئيسية سميت باسم « اتفاقية بلير هاوس »،تضمنت التزامات الأطراف بعناصر الإصلاحات التى تؤدى إلى التحرير التدرجى لسوق السلع الزراعية وأهمها:

١ـ تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات الزراعية إلى قيود تعريفية ،وبهذا يتم إلغاء الحصص الكمية ،وقوائم حظر الاستيراد ،وتحديد أسعار استيراد معينة، وإحلالها برسوم جمركية تخضع للاتفاق .

٢ ـ تخفيض الرسوم الجمركية الحالية أو تلك الناتجة عن إزالة القيود غير الجمركية خلال فترة زمنية محددة ،وبمعدلات ونسب متفق عليها تتناسب مع طبيعة الظروف الاقتصادية للأطراف المتعاقدة ،فتلتزم الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها الجمركية بمعدل سنوى ٦٪ خلال ست سنوات أى بمتوسط خفض إجمالى يصل إلى ٣٦٪،وتلتزم الدول النامية بخفض تعريفاتها بمعدل سنوى يساوى ٢,٤٪ خلال فترة عشر سنوات ، أى بتخفيض إجمالى يصل إلى ٢٤٪ (١) .

٣ ـ تخفيض الدعم المحلى الممنوح للقطاع الزراعى بنسبة ٢٠٪ خلال ست سنوات للدول المتقدمة ،و١٣,٣٪ للدول النامية خلال عشر سنوات ،وإعفاء الدول الأقل نموا وهى التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويا.

وقد استثنت الاتفاقية بعض أنواع الدعم ومنها:

ـ الدعم المتعلق بتنمية البحوث والتطوير.

ـ الدعم الخاص بالإرشاد الزراعى ومحاربة الآفات والأمراض الزراعية ،والكوارث والبيئة.

ـ الدعم الموجه للتنمية الجهوية والريفية والزراعية.

ـ الدعم المتعلق بالإصلاحات الهيكلية.

ـ الدعم المقدم بنسبة ٥٪ من القيمة الكلية للإنتاج الزراعى للدول المتقدمة وبنسبة ١٠٪ للدول النامية.

ـ إضافة إلى أشكال أخرى عديدة منها (٢):الدعم الغذائى المقدم إلى الفئات المحتاجة،والدعم الخاص بخدمات التفتيش ومراقبة تطبيق المعايير الصحية وخدمات

---

(١) د .عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، مطبعة رمضان ، الإسكندرية ، ١٩٩٩،ص ٤٠.

(٢) إبراهيم العيسوى ، مرجع سابق ، ص ٦١.

التسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية، وبرامج تخزين الغذاء، وصيانة الأمن الغذائى ،ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار ،ودعم التأمين الزراعى.

ولا شك أن الاستثناءات العديدة للدعم،والنسب الإجمالية المحددة تتيح للدول المتقدمة على الخصوص إمكانية استعمال وسيلة الدعم لحماية القطاع الزراعى عند مستويات مرتفعة ،كما يمكن أن تخفض نسب قليلة فى بعض الزراعات الاستراتيجية.

٤ـ تخفيض دعم الصادرات تخفيضا قيميا بنسبة ٣٦٪من قيمة الصادرات المدعومة وكميا بنسبة ٢١٪ من كمية الصادرات المدعومة باعتبار فترة الأساس هى (١٩٨٦ـ١٩٩٠) بالنسبة للدول المتقدمة ،خلال ست سنوات للدول النامية ،مع إعفاء الدول الأقل نموا.

٥ـ الإجراءات الصحية المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات: لقد تم الوصول إلى تحديد مجموعة من القواعد والضوابط والإجراءات التى من شأنها حماية صحة الإنسان والحيوان ، والنبات بشرط ألا تستخدم كوسيلة حمائية تجارية ،ويدعو الاتفاق إلى إقرار مواصفات وتوصيات منظمة الأغذية ،والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)،ولجنة دستور الأغذية، والمتعلقة بـ: « المواد المضافة إلى الأغذية ومخلفات العقاقير البيطرية والمبيدات والملوثات وطرق التحليل وأخذ العينات ،والمبادىء والتوجيهات بشأن الممارسة الصحية » [1].

وكذا التوجيهات الخاصة الحيوانية من قبل المكتب الدولى للأمراض الوبائية الحيوانية (IOE) والمعاهدة الدولية لحماية النبات (IPPC) التى أعدتها الفاو،وتشمل إجراءات المكتب الدولى للأمراض الوبائية : « القوانين واللوائح والأنظمة والمتطلبات والإجراءات المتعلقة بمعايير المنتج النهائى،وعمليات طرق الإنتاج والاختبار والتفتيش ومنح الشهادات ، واعتماد المعالجات فى المخابر الصحية، ومتطلبات التغليف المتعلقة بسلامة الغذاء » [2].

ونحن نعتقد من واقع التجربة فى العلاقات التجارية الزراعية بين البلدان المتقدمة والنامية بأن الذى يمتلك إمكانيات الالتزام بهذه المعايير الصحية ،ويتوفر على قدرات التقدير والتقييم هى الأطراف القوية ممثلة فى الدول المتقدمة ،وبالتالى سوف تستخدم هذا الاتفاق لغطاء حمائى تجارى ،إذا اقتضت مصالحها الوطنية ذلك كما حدث فى السابق مع العديد من البلدان النامية.

٦ـ قرار تعويض الدول النامية المتضررة من الإصلاحات التى تضمنتها اتفاقيات التجارة فى السلع الزراعية ،والتى سيترتب عليها ارتفاع فى الأسعار الأمر الذى يؤدى إلى

---

(١) د. عبدالواحد العفورى ، العولمة والجات : التحديات والفرص ، مكتبة مدبولى ، ط ١ ، ٢٠٠٠.

(٢) المصدر نفسه ،ص ٨٠ ، ٨١ .

ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية ، وهذا يتطلب ضرورة تخفيف الانعكاسات السلبية التى تتعرض لها الدول المتضررة ،إلا أن الاتفاق لم يحدد أشكال الالتزامات ، وأنواعها بالنسبة للدول المتقدمة للتخفيف من حدة تلك الآثار على الاقتصادات النامية.

ب ـ التجارة فى السلع الصناعية:

لقد أسفرت جولة أورجواى عن مجموعة متعددة من التنازلات الجمركية بما تتضمنه من إعفاءات وتخفيضات من أجل التحرير الانتقائى للسلع الصناعية التى ترغب الدول المتقدمة فى تحرير أسواقها ،وأهمها (١):

١ـ إعفاء مجموعة من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية فى أسواق الدول الصناعية ومنها : المنتجات الصيدلانية ، ومعدات البناء ، والمعدات الطبية ، والصلب ، والأثاث ، والمعدات الزراعية. .ورفع نسبة الواردات الصناعية المعفية التى تدخل أسواق البلدان الصناعية من ٢٠٪ إلى ٤٤٪ من إجمالى وارداتها الصناعية.

٢ ـ خفض تعريفات السلع المصنعة من متوسط ٦,٣٪ إلى متوسط ٣,٨٪ أى بنسبة خفض تصل إلى ٤٠٪ فى الدول المتقدمة.

٣ ـ تقليص حجم الواردات التى تدخل إلى أسواق البلدان الصناعية بتعريفة جمركية تساوى أو تزيد عن ١٥٪ من ٧٪ إلى ٥٪ من إجمالى الواردات وتكون تلك النسبة فى البلدان النامية من ٩٪ إلى ٥٪.

٤ـ تعهد الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة ٤٠٪ على الأسماك والمنسوجات والملابس والجلود والمطاط والأحذية ومعدات النقل وبنسبة ٦٠٪ على الأخشاب والورق وعجائن الورق والآلات اليدوية.

إضافة إلى التزامات أخرى،ولكنها تبقى دون مستوى التخفيضات التى قامت بها البلدان النامية فى إطار برامج الإصلاح التى فرضت عليها من قبل المؤسسات النقدية والمالية والدولية.

ونلاحظ على الفروع الصناعية التى أعفيت من الرسوم بأن مساهمة الاقتصاديات النامية فيها إما ضعيفة ومحدودة ،بموجب معايير أخرى ،أو فروع تحتاجها الدول المتقدمة كالصلب وغيره ،أو نجدها تحت هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات. أما الفروع الهامة التى تميز الاقتصاديات النامية فيها بمكانة استراتيجية فإنها لم تطرح ضمن مفاوضات السلع الصناعية مثل البترول.

---

(1) Dominique pantz, op. cit .p 66
- Fereydoun A. Khavand, op.ciT.p 141,142

جـ ـ التجارة فى المنسوجات والملابس:

لم تكن التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس خاضعة لأحكام الجات الأصلية ،بل كانت تحكمها منذ ١٩٦٢ أحكام الاتفاقية التى عرفت باسم « اتفاقية الألياف المتعددة الأطراف » والتى كان يتم على أساسها تحديد حصص تصدير الدول المصدرة ،وحصص استيراد الدول المستوردة وقد « مثلث هذه الاتفاقية صورة من صور التمييز من قبل الدول الصناعية المتقدمة ضد صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس التى تمتلك الميزة النسبية لإنتاجها. . . وقد كان هذا النظام قيدا صارما على قدرات البلدان النامية فى صناعاتها وبالتالى فى صادراتها من المنسوجات والملابس» (١).

وتشكل هذه التجارة حوالى ٤٠٪ من مجموع صادرات البلدان النامية ، وهى تتناسب مع طبيعة هذه الاقتصادات من حيث خصائصها فهى صناعة تقوم على التكنولوجيا الكثيفة العمالة ،وبالتالى فهى بسيطة التكنولوجيا ومنخفضة التكاليف وغير ملوثة للبيئة ومعظم مدخلاتها محلية ،إضافة إلى كونها مرتفعة العائد.

وقد استطاعت البلدان النامية إدماج قطاع المنسوجات والملابس ضمن مفاوضات جولة أورجواى التى أسفرت عن اتفاقية عرفت باتفاقية المنسوجات والملابس التى تهدف إلى تحرير هذه التجارة من خلال الوسيلتين التاليتين:

١ ـ الوسيلة الأولى: وتتمثل فى إدماج تجارة المنسوجات والملابس وإخضاعها لمبادئ اتفاقية الجات الجديدة خلال عشر سنوات خلال أربع مراحل كما هى مبينة فى الجدول التالى (٢) :

المرحلة	التاريخ	نسبة الإدماج
الأولى	١٩٩٥/٠١/٠١	٪١٦
الثانية	١٩٩٥/٠١/٠١ ـ ١٩٩٨/٠١/٠١	٪١٧
الثالثة	١٩٩٨/٠١/٠١ ـ ٢٠٠٢/٠١/٠١	٪١٨
الرابعة	٢٠٠٢/٠١/٠١ ـ ٢٠٠٥/٠١/٠١	٪٤٩

(١) د. عبدالواحد العفورى ،مرجع سابق ،ص ٨٢.

(2) F.A. Khavand, op. cit p:157.159

٢ـ الوسيلة الثانية: زيادة الحصص الكمية المفروضة على واردات المنسوجات والملابس من بعض المنتجات خلال عشر سنوات بنسب تقدر ب١٦٪ خلال السنوات الثلاث الأولى اعتبارا من ١٩٩٥، و٢٥٪ خلال الثلاث سنوات التالية لها، و٢٧٪ خلال الأربع سنوات المتبقية.

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تضمنت بعض الجوانب الانتقائية فى التطبيق مما يقلل من آثارها الإيجابية على الاقتصاديات النامية، سواء من حيث طول مدة الدمج لهذا القطاع الذى ترتب عنه تأخير حوالى ٥٠٪ من الواردات إلى مرحلة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥ أو من حيث حرية الأطراف فى اختيار بعض السلع النسيجية التى يتم إخراجها من اتفاقية الألياف المتعددة الأطراف، خلال كل فترة، الأمر الذى يتيح لبعض الدول اختيار السلع والمنتجات التى لا تخضع لحماية كبيرة، أو لعدم أهميتها، هذا فضلا عن إمكانية لجوء الدولة إلى إجراءات وقائية تمييزية إذا تضررت بعض فروع القطاع خلال هذه الفترة الانتقالية المحددة بعشر سنوات.

٢ـ التجارة فى الخدمات:

يعد مجال التجارة فى الخدمات من أهم المجالات الجديدة التى تم إدراجها ضمن القواعد والأحكام المتعددة الأطراف المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها والتى أسفرت عنها جولة أوروغواى، وأضحى الإشراف على التجارة فى الخدمات من اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة التى ستطبق الاتفاقيات المتعلقة بهذا المجال وتسعى لدفع المفاوضات نحو المزيد من التحرير للتجارة فى قطاع الخدمات الذى صار يلعب دورا كبيرا فى الاقتصاديات الحديثة، النامية والمتقدمة، إذ يمثل أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلى العالمى، وتزيد هذه النسبة فى البلدان المتقدمة عن ٦٥٪، وتفوق ٥٠٪ فى البلدان النامية، الأمر الذى يؤكد حجم التوسيع المتوقع فى التجارة الدولية المرتبط بتحرير تجارة الخدمات التى تشكل حاليا حوالى ٢٠٪ من حجم التجارة الدولية.

وتتميز فروع قطاع الخدمات بالتطور المتفاوت بين البلدان المتقدمة من جهة، وبين هذه الأخيرة ومجموعة الدول النامية التى تتميز بضعف كبير فى مستويات التقدم بهذا القطاع بمختلف المعايير، من جهة أخرى، الأمر الذى يبين بأن التحرير المتسرع لهذا القطاع يعنى إيجاد مناخ للمنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى فى قطاع الخدمات والبلدان الضعيفة بمؤسساتها الأضعف، وتكون نتائج المنافسة هى لمزيد الاصطفاء السوقى لصالح الدول المتقدمة للاختراق الانتشارى للنشاط الاقتصادى الخدمى الذى يشكل أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلى فى البلدان النامية. ولهذا كانت الولايات المتحدة على رأس

الدول التى ساهمت بقوة فى إخضاع هذه التجارة لقواعد النظام التجارى المتعدد الأطراف،عكس البلدان النامية التى كانت تسعى من أجل إبقاء التجارة فى الخدمات خارج إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف لما يترتب عن ذلك من مس بسيادة الأطراف الضعيفة وتهديد لمصالحها الوطنية.

ورغم محدودية اتفاقية التجارة فى الخدمات حيث ستغطى نسبة ٢٥٪ من قطاعات الخدمات فى الدول المتقدمة ،ونسبة ٧٪ من البلدان النامية [(١)]،إلا أن أهميتها تتجلى فى انطلاق المزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحرير هذا القطاع تحت الإشراف المباشر والدائم للمنظمة العالمية للتجارة.

وقبل إبراز أهم عناصر الاتفاقية المتعلقة بالتجارة العالمية فى الخدمات ، لابد من التعريف بالفروع التى يشملها قطاع الخدمات من أجل التأكيد على أهمية هذا القطاع ، وحسب التصنيف الأول الذى أعدته مجموعة المفاوضات فإنها تشمل المجموعة الخدمية التالية:

أ ـ خدمات الأعمال:وتشمل الخدمات المتخصصة (القانونية والمحاسبية والضريبية والهندسية والصحية والبيطرية) ، وخدمات الحسابات الآلية وما يرتبط بها (مثل خدمات التركيب ، وخدمات تنفيذ البرامج وقواعد البيانات ، ومعالجتها) وخدمات البحوث والتطوير فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من التخصصات الأخرى ، والخدمات العقارية ، وخدمات الإيجار والتأجير (السفن والطائرات وغيرها ، الآلات والمعدات) وخدمات الأعمال المرتبطة بالإعلان والتسويق والاستشارات الإدارية والعلمية والفنية والتحاليل ، وتلك المتصلة بالزراعة والصيد والتعدين والتصنيع والطاقة والصيانة والتصوير والطباعة والنشر. . .إلخ.

ب ـ خدمات الاتصالات:وتشمل خدمات البريد والاتصالات بمختلف أنواعها (مثل البريد السريع،وخدمات الهاتف والفاكس والتلغراف ونقل البيانات بالإرسال السريع وبإرسال الدائرة والبريد الإلكترونى والبريد الصوتى والفاكسميل وتحويل الرموز والشفرات ونظم المعلومات الآنية ومعالجة البيانات. . . إلخ) وخدمات الوسائل السمعية والبصرية (مثل خدمات إنتاج وتوزيع وعرض الأفلام التلفزيونية ، وشرائط الفيديو وخدمات الإذاعة والتلفزيون والإرسال الإذاعى والتلفزى ،والتسجيل. . .إلخ).

جـ ـ الخدمات الإنشائية وما يرتبط بها من خدمات هندسية:وتشمل خدمات أعمال

---

(١) سايمون ج .ايفنت ، نظام التجارة العالمى:المسار المقبل ،مجلة التمويل والتنمية ، العدد ١٩٩٩/٤١ ص ٢٥.

إنشائية عامة للمبانى وللهندسة المدنية ،وخدمات التركيب والتجميع ،وخدمات إتمام البناء وأعمال التشطيب. . . إلخ.

د ـ خدمات التوزيع: وتتضمن: خدمات الوكلاء بالعمولة ،وخدمات تجارة الجملة والتجزئة،وخدمات حقوق الامتياز التجارية. . . إلخ.

هـ ـ الخدمات التعليمية: بما تشمله من خدمات التعليم الابتدائى والثانوى والعالى، وتعليم الكبار. . . إلخ.

و ـ خدمات البيئة :مثل خدمات المجارى،وخدمات التخلص من النفايات ،وخدمات الصرف الصحى. . . إلخ.

ز ـ الخدمات المالية: وتشمل خدمات التأمين (التأمين على الحياة ، والتأمين الصحى، والتأمين ضد الحوادث) خدمات إعادة التأمين ورد التأمين ، خدمات المساعدة التأمينية بما فيها السمسرة والوكالة) والخدمات المصرفية والمالية مثل : قبول الودائع والأقراض والتأجير التمويلى ، خدمات الدفع وتحويل الأموال والضمانات والالتزامات، والإيجار لحساب المنشأة أو لحساب العملاء فى البورصة أو فى سوق الأوراق المالية غير المسجلة وما يتصل بذلك،المشاركة فى إصدار الأوراق المالية بكافة أنواعها بما فيها أعمال الضمان والاستثمار ،السمسرة المالية ،إدارة الأصول ،مثل إدارة الحافظة وكافة أشكال إدارة الاستثمار الجماعية وإدارة صناديق المعاشات وخدمات ودائع الكفالة والأمانة، خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية ، الخدمات الاستشارية المالية وغيرها من الخدمات المساعدة ، خدمات تقديم ونقل ومعالجة المعلومات والبيانات المالية والبرامج المتصلة بها. . . إلخ.

ح ـ الخدمات الصحية والاجتماعية: وأهمها خدمات المستشفيات وخدمات الصحة البشرية الأخرى والخدمات الاجتماعية. . . إلخ.

ط ـ خدمات السياحة والأسفار: وأهمها الفنادق والمطاعم والتموين المرتبط بها،وخدمات وكالات السفر والسياحة ،وخدمات الإرشاد السياحى. . . إلخ .

ى ـ الخدمات الرياضية والثقافية والترفيهية: ومنها الترفيه عن طريق الغناء المباشر والمسرح والسيرك، وخدمات وكالات الأنباء ،والمكتبات والمتاحف وغيرها من الخدمات الرياضية والترفيهية الأخرى. . . إلخ.

ك ـ خدمات النقل: بما فيها من خدمات النقل البحرى،والنقل المائى الداخلى،والنقل الجوى،والنقل الفضائى، والنقل بالسكك الحديدية والنقل البرى ،وخدمات النقل

بالأنابيب ، والخدمات المساعدة لجميع وسائل النقل (وكالات نقل البضائع ، التخزين والمخازن).

وهناك خدمات استثنيت من الاتفاقية وهى الأكثر ارتباطا بالسيادة الوطنية مثل: خدمات الدفاع والأمن والعدالة. . .إلخ.

إن تلك الفروع التى أشرنا إليها تبين أهمية هذا القطاع والمخاطر المستقبلية للتحرير المتسرع للتجارة فى الخدمات.

ولقد تضمنت الاتفاقية بالتجارة العالمية فى الخدمات القضايا التالية:

١ ـ تحديد طبيعة التجارة فى الخدمات:

انطلاقا من معيار تأدية الخدمة فتأخذ تبعا لذلك التجارة فى الخدمات شكل انتقال الخدمة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستفيدة كما هو الحال فى خدمات المصارف وشركات التأمين والخدمات العالمية للاتصالات. . .إلخ ،أو تأخذ شكل انتقال مستهلك الخدمة من دولته إلى دولة تقديم الخدمة ،مثل خدمات السياحة والأسفار ،أو شكل التواجد للمشروع الذى يؤدى الخدمات من الدولة الأصلية إلى الدولة المستفيدة مثل إنشاء فروع الشركات وتواجد الوكالات ومكاتب التمثيل ،أو شكل انتقال المواطن من دولة إلى دولة أخرى لتأدية خدمة مثل خدمات الخبراء والمستشارين الأجانب،وخدمات العمالة المهاجرة التى لم يشملها الاتفاق.

٢ـ الالتزامات العامة المتعلقة بالتجارة فى الخدمات:

تضمنت الاتفاقية التزامات وضوابط عامة هى فى معظمها تأكيد على تجسيد قواعد النظام التجارى المتعدد الأطراف ،مثل تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ،ومبدأ الشفافية وما تتطلبه من وضوح الإجراءات والقوانين الوطنية ذات الصلة بالتجارة فى الخدمات،وزيادة مشاركة البلدان النامية فى التجارة الدولية للخدمات عن طريق تحسين القدرة القطاعية وكفاءة الأداء التنافسية وزيادة فرص دخولها لأسواق الخدمات ،وتسهيل وصول موردى الخدمات فيها للمعلومات الخاصة بأسواق الدول المتقدمة ،والجوانب الفنية والتجارية لتوريد الخدمات ،إضافة إلى تشجيع الأعضاء على إقامة تكتلات إقليمية لتحرير التجارة فى الخدمات ،وخاصة بين البلدان النامية التى تجيز لها بنود الاتفاقية الدخول فى اتفاقات تكامل تام لأسواق العمل فيما بينها ،إضافة إلى التعهد بإزالة العوائق التمييزية،والاعتراف بنتائج التعليم والخبرة والمؤهلات كأساس لمنح تراخيص توربد الخدمات، وعدم فرض شروط على باقى الأطراف بخصوص الاعتراف المتعلق بمنح

التراخيص ،أو استعمالها بشكل تمييزى بين الأعضاء ،أو ربط منح التراخيص بضرورة اكتساب الخبرة والتأهيل ونوع معين من التعليم فى البلد الذى يمنح تراخيص التوريد للخدمات . . . إلخ.

٣ ـ الالتزامات المحددة المتعلقة بالتجارة فى الخدمات:

وهى عبارة عن مجموعة من الالتزامات والتعهدات المحددة فى القطاعات التى ترغب الدولة فى تحريرها مرفوقة بشروط الوصول إلى الأسواق والتأهيل للمعاملة الوطنية والجدول الزمنى لتنفيذ التعهدات وتواريخ سريانها ،وأن هذه الالتزامات للتحرير الجزئى حسب الظروف القطرية يحددها كل عضو بكل حرية ،ولكن بعد إقرار هذه التعهدات تصبح جزءا لا يتجزأ من اتفاقية التجارة فى الخدمات ويلتزم العضو بتنفيذ تلك التعهدات، وليس له الحق فى تعديلها إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ التنفيذ.

وتتعهد الدول الأعضاء بزيادة وتائر تحرير تجارة الخدمات من خلال المزيد من المفاوضات فى مختلف الفروع ضمن برنامج المنظمة العالمية للتجارة.

٤ ـ فروع تجارة الخدمات التى يشملها التحرير:

لقد تم الوصول إلى اتفاق بين الدول الأعضاء على الفروع الأساسية لتجارة الخدمات التى يجب أن يشملها التحرير خلال هذه المرحلة وهى [1]:

الخدمات المالية ،خدمات النقل الجوى والبحرى ،خدمات الاتصالات الأساسية والاتصالات عن بعد، خدمات السياحة، خدمات التشييد والمقاولات، الخدمات الاستشارية، خدمات ريفية ،خدمات التعليم ،نشاط الأعمال، انتقال الأشخاص الطبيعيين (الذين يؤدون خدمة فى ظل إقامة مؤقتة ،وليس الذين يريدون الوصول إلى سوق العمل عند دولة أخرى).

ويتم تعميق إجراءات التحرير بموجب دفع المفاوضات بشكل أكبر فى هذه المجالات، بالإضافة إلى توسيع فروع الخدمات فى المراحل اللاحقة.

٣ ـ حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة:

أ ـ إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن العلاقات التجارية وانعكاساته:

يعد مجال الحقوق الفكرية من بين المجالات الجديدة لنطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة ،ولقد شهد العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية برن Berne لحقوق

---

(١) أسامة المجدوب ، الجات من هافانا إلى مراكش ، مرجع سابق ، ص ١٣٨.

المؤلف، واتفاقية باريس الخاصة بالبراءة والعلامات ،واتفاقية روما لحماية المؤدين ومنتجى التسجيلات ،و اتفاقية واشنطن لحقوق الملكية المتعلقة بالدوائر المتكاملة ،إضافة إلى تأسيس المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية فى سنة ١٩٦٧ واعتبارها من بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة اعتبارا من سنة ١٩٧٤ وهى تضم أكثر من ١٥٠ دولة وتشرف على إدارة أكثر من ٢٣ اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية ،ومع هذا فقد أصرت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى تحت ضغط الشركات الدولية النشاط على تأمين المزيد من الحماية لحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، ورغم رفض البلدان النامية التى رأت بأن هذا المجال من اختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية من جهة ،فضلا عن ذلك فإن الهدف هو حرمان الدول النامية من التحكم فى التكنولوجيا ،وإضفاء المزيد من الاحتكار فى المجال العلمى والمعرفى من قبل الدول المتقدمة التى طالما تذرعت بانتهاك شركات البلدان النامية لحقوق الملكية عن طريق الاقتباس من الاختراعات والمحاكاة للعلاقات. . .إلخ، رغم أن الكثير من التطورات التى حدثت فى الدول المتقدمة ما كانت لتحقق لو فرض عليها حصار إجرائى دولى فيما يتعلق بهذه الحقوق أثناء الفترات الحاسمة من تطورها.

وقد نجحت فى النهاية الدول المتقدمة بتوصلها إلى حل توفيقى مع البلدان النامية على إدراج حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف التى تم التوصل فيها إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ،وقد أكدت المادة السابعة بأن الهدف من هذه الاتفاقية هو بأن: « تسهم حماية وإنقاذ الملكية الفكرية فى تشجيع روح الابتكار التكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا ،بما يحقق المنفعة المشتركة والتوازن بين الحقوق والواجبات» [(١)]، ونحن نعتقد بأن هذه الاتفاقية لا تؤدى إلى تحقيق الأهداف فعلا بل العكس هو وضع قيود على انتقال المعرفة وتطويع التقنيات الحديثة ،وتحميل الاقتصادات النامية تكاليف مرتفعة نتيجة لاستهلاكها للتكنولوجيا وحرمانها من فرص مشاركتها فى إنتاجها، هذا إلى جانب كون الاتفاقية تؤمن مستويات عالية من الحماية لحقوق الملكية تتناقض فى معظم الأحيان مع مبادئ التحرير التى تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة ودعاوى التعاون والتنسيق الدولى، ولذلك فحين: « نتصفح هذا الجزء من الاتفاقية نكتشف أنه من الضخامة بالشكل الذى لا يمكن إغفاله ،كما كتب بصيغ قانونية من الصعوبة والغموض ،بحيث لا يمكن القول غير أنها تحقق أهداف الغرب وأساليبه الجديدة فى السيطرة على العالم [(٢)].

---

(١) نص المادة السابعة من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

(٢) د. مصطفى عبدالغنى، الجات والتبعية الثقافية ،مركز الحضارة العربية، ط ١ ، ١٩٩٨، ص ١٧.

ب ـ مجالات حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ونطاقها:

لقد حددت الاتفاقية مجالات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والتى أصبحت تدخل ضمن نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة وهى تشمل الميادين التالية (١):

١ـ حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها.

٢ـ العلامات التجارية المميزة للسلع والخدمات.

٣ـ المؤشرات الجغرافية وهى المؤشرات التى تحدد منشأ سلعة معينة فى أراضى بلد عضو أو منطقة أو موقع فى تلك الأراضى حين تكون النوعية والسمعة والسمات المميزة للسلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشئها الجغرافى.

٤ـ التصميمات الصناعية وهى تلك المتعلقة بتصميم السلع وتحديد شكلها النهائى أو غلافها... إلخ.

٥ـ براءات الاختراع سواء المتعلقة بالمنتجات أم بالعمليات الصناعية فى كافة ميادين التكنولوجيا إذا كانت جديدة وتنطوى على خطوة إبداعية وقابلة للاستخدام الصناعى.

٦ـ التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة.

٧ـ حماية المعلومات السرية ، والمتعلقة بالمعارف التقنية ، والأسرار التجارية من «عمليات الإخلال بالثقة ومن الممارسات التجارية غير الشريفة ، وألا يتم الإفصاح عنها إلا عند الضرورة ، وبإذن من الجهة التى وفرتها ،كما يجب حماية بيانات الفحص أو الاختيار التى تقدم للحكومات للحصول على موافقتها لتسويق الأدوية أو المنتجات الكيماوية الزراعية التى تستخدم مواد كيماوية جديدة » (٢).

٨ـ مكافحة الممارسات غير التنافسية فى التراخيص التعاقدية .

وتتعهد جميع الأطراف المتعاقدة بحماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات عن طريق تشريعاتها المحلية ،ولقد حدد الاتفاق الحد الأدنى للحماية الذى يجب التقيد به.

٤ ـ إجراءات الاستثمار الأجنبى المرتبط بالتجارة:

لقد توسع نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة ليشمل مجال الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة ،بعد الضغوط التى مارستها الدول المتقدمة من أجل تحرير حركة الاستثمارات الأجنبية وإزالة كافة القيود والعوائق المتعلقة بانسيابه ، وهذا فى إطار سعى الأطراف القومية إلى تحرير كل المجالات التى تمتلك فيها ميزة تنافسية كبيرة ،رغم تحفظ

(١) راجع نص الاتفاقية.

(٢) د.عاطف السيد ،الجات والعالم الثالث ،مرجع سابق ،ص ٧٢.

البلدان النامية واعتبارها بأن تحرير الاستثمارات الأجنبية بدون ضوابط سيؤدى إلى تعظيم مصلحة الدول المتقدمة صاحبة الشركات الكبرى ،على حساب الأطراف الضعيفة فى سرق رؤوس الأموال .

ولقد توصلت أطراف المفاوضات فى جولة أورجواى إلى اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار الأجنبى المتعلقة بالتجارة ،سيساهم فى إزالة كافة الضوابط والإجراءات السيادية للسياسة الاقتصادية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد الوطنى على المستوى المحلى ،وذلك بتقليص سلطة الدولة ودورها ،لصالح حرية المستثمر الأجنبى فى التوطن الاستثمارى على المستوى المكانى والزمانى ،وعلى مستوى الفروع والعلاقات الإنتاجية والتسويقية والتصرف فى العوائد ،بالدول التى تنساب إليها الاستثمارات.

ولقد ارتكز اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة على مبدأين أساسيين من مبادئ النظام التجارى المتجدد الذى تشرف عليه المنظمة العالمية للتجارة وهما: مبدأ المعاملة الوطنية ،ومبدأ الشفافية:

أ ـ المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية :

لقد نص الاتفاق على تساوى المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطنى والأجنبى من جهة وضرورة إزالة كافة القيود المعيقة للاستثمار الأجنبى فى إطار تطبيق اتفاقية الجات ٩٤ المتعلقة بالتجارة فى السلع ،وهذا يعنى ضرورة التزام الدول الأعضاء بالتخلص من القيود والإجراءات التالية:

١ ـ قيد المكون المحلى فى المنتج النهائى: فالدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية أحيانا تفرض شروطا متعلقة باستخدام المستثمر مواد أولية أو نصف مصنعة أو سلعا محلية بنسب وقيم معينة ضمن قيمة الإنتاج المتحقق ، فبموجب الاتفاق يتم إلغاء هذا القيد بضمان حرية المستثمر فى عدم استخدام أى منتج محلى إذا أراد ذلك.

٢ ـ قيد التصدير والاستيراد: تلتزم الدول الأعضاء بالتخلص من القيود المتعلقة بإلزام المستثمر الأجنبى بتصدير نسب معينة من إنتاجيه أو تسويق نسبة معينة فى السوق الداخلية أو تقييد استيراد بعض المدخلات. . . إلخ وكل ذلك من أجل تحقيق توازن بين صادرات المستثمر الأجنبى ووارداته.

٣ ـ قيد العملة الأجنبية :تلتزم الأطراف المستضيفة للاستثمارات الأجنبية بالتخلص من هذا القيد الذى يربط بين قيمة النقد الأجنبى المخصص للاستيراد وبين العوائد المتحققة من التصدير من أجل إحداث توازن يضمن مصلحة الاقتصاد الوطنى ،فالدولة بموجب الاتفاق ملزمة بالتخلص من هذه القيود النقدية والقيمية وغيرها.

ب ـ شفافية المنظومة الإجرائية والقانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبى:

إن إعمال مبدأ الشفافية يقتضى التزام الدول الأعضاء بالإعلان عن منظومة إجراءات الاستثمار الأجنبى المرتبط بالتجارة ،بحيث تكون معلومة لجميع الأطراف عن طريق إبلاغ مجلس التجارة فى السلع بكافة الإجراءات والتدابير بما فيها تلك المتعارضة مع الاتفاق والتى يستدعى الأمر ضرورة إلغائها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ،و ٥ سنوات بالنسبة للدول النامية ،و٧ سنوات للدول الأقل نموا.

لا شك فى أن هذا الاتفاق يجسد رغبة الأطراف القوية ،ويعظم مصلحتها ،وهو يتجاهل أشكال الإجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة ، ولا يتعرض للسياسات الاقتصادية للشركات الدولية النشاط ، ولا يتناول ممارستها الانتقائية وتزايد تكتلاتها الاحتكارية بشكل أضحى مخلا بشروط التنافس فى معظم الأسواق ، وازداد خطره على الاقتصاديات النامية ،ولعل ما حدث فى شرق آسيا أكبر دليل على المخاطر التى يمكن أن تحدثها العولمة المالية فى البلدان النامية.

القسم الثانى

دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية

ويتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولى وهيكله التنظيمى وموارده وأشكال مساعداته.

المبحث الثانى: مجموعة البنك الدولى والمؤسسات المكملة لدور صندوق النقد الدولى.

المبحث الثالث : مضمون برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات المتكاملة معهما.

المبحث الرابع : دور صندوق النقد الدولى فى إدارة أزمة المديونية.

المبحث الخامس: تكاليف برامج التكييف الليبرالى المفروضة من قبل الصندوق.

المبحث السادس: أوهام ومخاطر برامج التكييف الليبرالى والعولمة القسرية.

المبحث السابع: صندوق النقد الدولى بعد نصف قرن من الإخفاقات وضرورة الإصلاحات.

المبحث الأول

الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولى وهيكله التنظيمى وموارده وأشكال مساعداته

أولا: تأسيس صندوق النقد الدولى وأهدافه:

١ ـ تأسيس الصندوق:

بعد الأزمات التى شهدتها الحياة الاقتصادية ،والاضطرابات التى تعرض لها النظام النقدى الدولى قبيل الحرب العالمية الثانية برزت مناقشات متعددة بتشجيع من الدول الرأسمالية القوية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول الطرق المثلى للتحكم فى أسعار الصرف ،وفى ظل أى نظام نقدى ،كيفية تسهيل حركة المبادلات الدولية وتحقيق نوع من الاستقرار فى ميزان المدفوعات.

وبعد مشاورات بين عدد من الدول ،توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى اتفاق عرض فى مؤتمر « بريتون وودز » "Bretton Woods" سنة ١٩٤٤ يعتمد بشكل كبير على مخطط هارى هوايت الأمريكى الذى كان يعمل موظفا كبيراً بقسم الخزينة الأمريكية ،ويأخذ بعض البنود من مخطط جون .م.كنز الإنجليزى ،ويعلق السيد دومينيك كارو على اتفاقية التأسيس موضحا بأنه « اتفاق شبه إجماعى برز للوجود فيما يتعلق بتأسيس صندوق دولى يقتبس عناصره التأسيسية الرئيسية من مخططى هوايت و ركينز وباديا هكذا كأنه تسوية أنجلو أمريكية من الممكن حتى أن تعين فيها الهيمنة الأمريكية » [١].

وفى هذا المؤتمر الذى حضرته ٤٤ دولة تقرر تأسيس منظمتين هما: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ويبلغ عدد أعضاء الصندوق حاليا حوالى ١٨٢ دولة.

٢ ـ الأهداف الأساسية للصندوق:

أوكلت إلى صندوق النقد الدولى مجموعة من الأهداف ،كان الاعتقاد سائدا بأنها ستحقق الاستقرار فى النظام النقدى الدولى حسب مناقشات مؤتمر« بريتون وودز »،ويمكن اختصارها فى النقاط التالية:

---

(١) دومنيك كارو ،صندوق النقد الدولى ، ترجمة د.مصطفى عدنان ،وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧٨ ،ص ١٢.

أ ـ تحقيق الاستقرار النقدى الدولى انطلاقا من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف عن طريق:

ـ تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى الذهب.

ـ تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.

ـ السماح بتقلبات فى أسعار الصرف فى حدود ١٪.

ـ متابعة سياسات تغيير أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء التى تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها إذا كان بحدود ١٠٪ بالموافقة فى العادة ،وإذا زادت عن ذلك فإن للصندوق رأيه بالإيجاب أو الرفض.

ب ـ تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجى للدول التى تعانى عجزا فى ميزان مدفوعاتها.

جـ ـ رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التى تعيق تطور التبادل الدولى حيث تلتزم الدول الأعضاء :

ـ رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.

ـ إزالة أشكال الرقابة عن عمليات الصرف الخارجى وصولا إلى حرية التحويل بين العملات.

د ـ تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء فى الشؤون المالية والاقتصادية العاملين بصندوق النقد الدولى تحت تصرف تلك الدول فى مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

وقد بدأ الالتزام الفعلى بإجراءات تحقيق هذه الأهداف بعد خمس سنوات منذ إمضاء الاتفاقية لتلافى المشكلات الصعبة والظروف الخطيرة التى خلفتها الحرب العالمية الثانية.

٣ ـ انهيار اتفاقيات « بريتون وودز » وتطور دور صندوق النقد الدولى:

نتيجة لتزايد العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى ،وما رافقه من ارتفاع فى معدلات البطالة والتضخم وهروب رؤوس الأموال الأمريكية إلى أوربا ،وبداية الشعور بأن الدولار قد فقد قيمته ،فحدثت موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها المارك الألمانى الذى أعلنت ألمانيا عن تعويمه فى سنة ١٩٧١.

فكانت السياسة الجديدة الاقتصادية للرئيس نيكسون متضمنة بنودا تلغى بعض أصول

اتفاقيات « بريتون وودز » ،ومنها عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتعويمه ،وفرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية خاصة مع اليابان ، فانهارت بذلك دعامتان هامتان فى النظام النقدى الدولى هما:

- التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب.

- التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تتابع عمليات تعويم العملات من قبل الدول الأعضاء الذى كانت نتيجة لصالح الولايات المتحدة إذ أدى إلى [١]:

تنشيط صادراتها واستعادة قوتها الاقتصادية ،تخفيض مديونيتها الخارجية بالقيمة الحقيقية ، استرجاع الدولار لمكانته العالمية ، إضعاف مراكز بقية الدول فى الاقتصاد الدولى.

إن هذه التغييرات فى بعض المبادئ التى يقوم عليها صندوق النقد الدولى - كأكبر مؤسسة مؤثرة فى النظام النقدى الدولى - جعلت دوره يقل فى الدول المتقدمة التى تهيمن على إدارته ،ويزداد تأثيره فى البلدان النامية التى تشكل ثلثى أعضائه ،حيث أصبح يلعب دورا خطيرا فى إدارة أزمة المديونية العالمية حسب رؤيته الخاصة التى تعكس مصالح الدائنين، وأضحى يقوم بالمهام التالية [٢]:

- الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض المالية وجذبها وإقراضها .

- الإشراف والرقابة على تنفيذ سياسته وبرامجه فى البلدان النامية والاشتراكية سابقا، والدول الحديثة التصنيع بعد تطور أزماتها المالية.

- تنامى دوره التنظيمى فى إدارة أزمة المديونية العالمية ، فقد أصبحت النسبة العظمى من القروض المنسابة إلى البلاد النامية والديون المعاد جدولتها لا تتم إلا بموافقته المسبقة وضماناته المشروطة بتعهد البلدان المثقلة بالديون بتطبيق برنامج التكييف كمدخل لدمج تلك الاقتصاديات فى النظام الرأسمالى العالمى ،ويوجد حاليا أكثر من ٥٠بلدا ،أى ثلث عدد الأعضاء تستخدم تمويل الصندوق فى تنفيذ السياسات الاقتصادية التى يوصى بها الصندوق فضلا عن دخوله كطرف بين مجموعة من البلدان النامية والدائنين الخواص أو الرسميين.

---

(١) د. محمد مرعشلى ،فى واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ،المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ١٩٧٨، ط، ص ١٣٥ .

(٢) د. رمزى زكى ، نحو مفهوم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى ، مجلة دراسية عربية ، العدد ٩/ ١٩٨٩ .

ثانيا: الهيكل التنظيمى لصندوق النقد الدولى:

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولى هيكله التنظمى ، وقد أجريت عليها ثلاثة تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ فى ديسمبر من سنة ١٩٤٥ ، وهى تنص على التركيبة التنظيمية التالية:

- مجلس المحافظين.
- المجلس التنفيذى.
- المدير العام.
- اللجنة المؤقتة.
- لجنة التنمية.

١ ـ مجلس المحافظين:

ويتكون من محافظ ونائبه لكل دولة من الدول الأعضاء فى الصندوق ، والمحافظون عادة هم إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية وأحيانا يختارون من بين الشخصيات الأخرى المماثلة ، وهو بمثابة الجمعية العامة للصندوق ، ويجتمع مرة واحدة فى السنة ، وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة وإبداء الرأى فى مجموعة من القضايا التى تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة فى الصندوق ، ومنها:

أ ـ الفصل فى شروط انضمام الأعضاء الجدد .

ب ـ مراجعة الحصص وأشكال الدفع.

جـ ـ تعديل اتفاقيات الصندوق أو حله.

د ـ تحديد الدخل الصافى للصندوق الواجب توزيعه . . . إلخ.

ويختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو وحجم حصتها، فهناك الأعضاء ذوو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، وهناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم فى تحديد سياسة الصندوق رغم أغلبيتهم داخل المجلس ، ولذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجهات الصندوق لأن: «أسلوب اتخاذ القرارات يقضى بضرورة حصول أى قرار مبدئى على أكثرية ٨٥٪ من الأصوات ، وهذا ما يعطى الولايات المتحدة وحدها ما يوازى حق النقض لأى قرار توافق عليه»(١)، فهى تمتلك

---

(١) د. عز الدين صالحانى ، صندوق النقد الدولى والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربى، ط ١ ، ١٩٨٣ .

بمفردها ١٧,٨٣٪ من الأصوات (١) .

٢ ـ المجلس التنفيذى:

يتكون من ٢٤ مديراً تنفيذياً يجرى تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم وهى الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا ،وينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعة ،بحيث تختار كل مجموعة مديراً تنفيذيا يمثلها فى المجلس الذى يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات فى صندوق النقد الدولى وممارسة صلاحياته كمراقبة سياسات أسعار الصرف وتحديد المساعدات المالية والفنية المطلوب تقديمها، وإجراء المشاورات مع أعضائه ،والقيام بالمراقبة عن طريق إرسالياته للبلدان المعنية بذلك ، وتحديد الميزانية الإدارية والمصادقة عليها،واختيار المدير العام للصندوق. وتتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعا لمكانة دولهم التى ترتبط بالقيمة المالية للحصة التى تعتبر : « أهم عنصر فى العلاقات المالية والتنظيمية بين العضو وصندوق النقد الدولى» (٢).

وبصورة عامة فإن للمجلس التنفيذى ـ مجلس إدارة صندوق النقد الدولى ـ وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية ،وأخرى تنظيمية إدارية ،وبعضها استشارية رقابية . . .وهو المحرك الحقيقى والفعلى لصندوق النقد الدولى.

٣ ـ المدير العام لصندوق النقد الدولى:

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذى لمدة خمس سنوات ،وجرت العادة أن يكون غير أمريكى على عكس مدير البنك الدولى الذى يختار من بين رعايا الولايات المتحدة الأمريكية ،فكان جميع مديرى الصندوق منذ تأسيسة إلى الآن من الأوربيين (٣).

ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذى ويدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه ،وهو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور وموظفى الصندوق ،وله دوره فى إعداد الميزانية وتنفيذها مصادقة المجلس عليها ،كما يؤمن التنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية والجهوية ،إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية.

ويقوم بالإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفى مثل إدارة الشؤون المالية ،وإدارة الشؤون القانونية ،وإدارة شؤون النقد الدولى والصرف ،وإدارة الإحصاء والخزينة. . .إلخ،أو ذات الاختصاص الجهوى مثل دائرة

---

(١) نشرة صندوق النقد الدولى ،سبتمبر ١٩٩٥،ص ٣ .

(٢) نشرة صندوق النقد الدولى ،أغسطس ١٩٩٤،ص ٥ .

(٣) نشرة صندوق النقد الدولى ،سبتمبر ١٩٩٥،ص ٢٥ وما بعدها .

إفريقيا ،ودائراة آسيا ،ودائرة أوربا ،ودائرة نصف الكرة الغربى ،أو ذات الاختصاص الفنى والتكوينى مثل معهد صندوق النقد الدولى ،ومعهد فيينا المشترك ،ودائرة المصارف المركزية ،وأمانة المساعدة الفنية . . .إلخ،ويمارس المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذى وبمساعدة ثلاثة نواب له.

٤ ـ اللجنة المؤقتة :

أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام ١٩٧٤ وتتكون من ٢٤ محافظا من محافظى الصندوق (وزراء المالية عادة)،وتجتمع مرتين خلال السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدى الدولى وترفقها بالاقتراحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

وقد أنشئت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذى نصت عليه الاتفاقية ويعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزارى الذى يشرف على إدارة النظام النقدى الدولى ويقدم التوجيهات والمقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية ،ولكن مجلس المحافظين لم ينشىء هذا المجلس.

٥ ـ لجنة التنمية:

وهى لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظى صندوق النقد الدولى ومجلس محافظى البنك الدولى ،وتتكون من ٢٢ عضوا من وزراء المالية ،وتعقد عادة اجتماعين فى السنة يترافقان مع اجتماعى اللجنة المؤقتة ،وتقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بقضايا التنمية والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية.

إن لجنة التنمية تعتبر الهيئة التى تساعد على التنسيق القراراتى والتكامل البرامجى بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تعاملها مع البلدان النامية.

وهناك لجنتان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمى للصندوق تمثل الأولى الدول الأكثر تصنيعا فى العالم وتسمى مجموعة العشرة ،وتمثل الثانية البلدان النامية وتسمى مجموعة ال٢٤ (GROUPE DES24).

٦ ـ مجموعة العشرة:

قد أنشئت سنة ١٩٦٢ بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهى بلجيكا ، كندا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا ، السويد على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضائه فى إطار تسهيلات

الاتفاقيات العامة للقروض ، وتعبر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدى والمالى ،وتعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسى الذى يحكم قرارات ومواقف صندوق النقد الدولى.

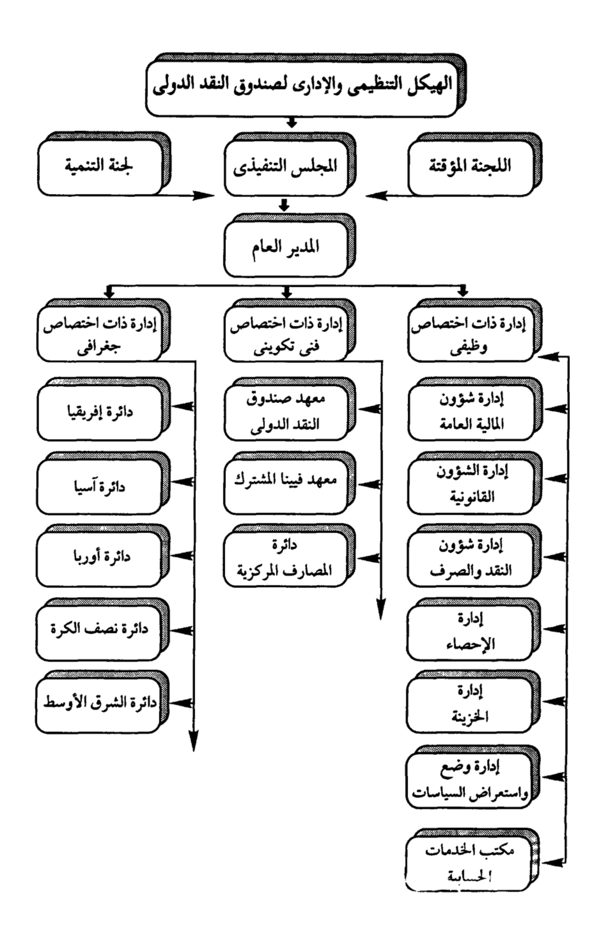
وقد تناوب على إدارة صندوق النقد الدولى منذ تأسيسه المديرون التالية أسماؤهم:

- كاميل جات من بلجيكا: أول مدير عام للصندوق ١٩٤٢ـ١٩٥١ .
- إيفاروث من السويد: مدير عام للصندوق ١٩٥١ ـ ١٩٥٦ .
- بير جاكسون من السويد: مدير عام للصندوق ١٩٥٦ ـ ١٩٦٣ .
- بير بول شويتزر من فرنسا: مدير عام للصندوق ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣ .
- جوهانس ويتيفين من هولندا: مدير عام للصندوق ١٩٧٣ـ ١٩٧٨ .
- جاك دى لاروزيير من فرنسا: مدير عام للصندوق ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧ .
- ميشال كامديسو من فرنسا: مدير عام للصندوق منذ ١٩٧٨ .

٧ـ مجموعة ال٢٤ الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية:

وقد انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى عام ١٩٧٢،وهى تتكون من ٢٤ دولة بواقع ٨ دول لكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ،وهى تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدى الدولى وتجتمع بالموازاة مع اجتماع لجنة التنمية واللجنة المؤقتة التابعين للصندوق ، ولها مواقف انتقادية جريئة تجاه برامج الصندوق وسياسته فى الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلدان النامية .

والشكل اللاحق يبين بعض أجزاء الهيكل التنظيمى للصندوق .


الهيكل التنظيمى والإدارى لصندوق النقد الدولى
لجنة التنمية
المجلس التنفيذى
اللجنة المؤقتة
المدير العام
إدارة ذات اختصاص جغرافى
إدارة ذات اختصاص فنى تكوينى
إدارة ذات اختصاص وظيفى
دائرة إفريقيا
دائرة آسيا
دائرة أوربا
دائرة نصف الكرة
دائرة الشرق الأوسط
معهد صندوق النقد الدولى
معهد فيينا المشترك
دائرة المصارف المركزية
إدارة شؤون المالية العامة
إدارة الشؤون القانونية
إدارة شؤون النقد والصرف
إدارة الإحصاء
إدارة الخزينة
إدارة وضع واستعراض السياسات
مكتب الخدمات الحسابية

ثالثا :موارد صندوق النقد الدولى وأشكال مساعداته:

١ ـ موارد صندوق النقد الدولى:

يمكن تقسيم موارد الصندوق إلى قسمين أساسيين:

أ ـ حصص الأعضاء.

ب ـ الاقتراض.

أ ـ حصص الأعضاء:

إن الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى تساهم بحصة معينة يتحدد على أساسها:

- ـ اكتتاب كل دولة فى الصندوق.
- ـ القوة التصويتية لكل دولة.
- ـ الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب).

كان الأعضاء يدفعون ٧٥٪ بالعملة الوطنية و٢٥٪ من الحصة المتبقية بالذهب ، وعدلت فيما بعد وأصبح البلد العضو يدفع ٧٥٪ بالعملة الوطنية و ٢٥٪ بالعملات القابلة للتحويل والاستخدام.

تحديد حصص الأعضاء:

تتحدد حصص الاكتتاب المبدئية فى عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشتمل على متغيرات اقتصادية هامة كالدخل القومى ،والأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل،وقيمة الصادرات والواردات. . .إلخ.

وقد استحدث الصندوق منذ إنشائه صيغا عديدة لتحديد الحصص المبدئية أهمها [١] :

$$X(1+C/Y)\ 227\ vc\ .Q=(0,01\ Y+0,025\ R+0,5p+0$$

ثم أصبحت:

$$Q=0,0045Y+0,05281008\ R+0,039\ (P+C)+1,0432VCO$$

(١) صندوق النقد الدولى،موارد الصندوق ، مصادرها واستخداماتها،معهد الصندوق ١٩٩٤.

وتعرف الرموز السابقة كما يلى:

Q = الحصة.

Y = إجمال الناتج المحلى (١٩٨٥).

R = متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل)(١٩٨٥).

P= المتوسط السنوى للمدفوعات الجارية (متوسط ١٩٨١ ـ ١٩٨٥).

C = المتوسط السنوى للمتحصلات الجارية (متوسط ١٩٨١ ـ ١٩٨٥).

VC= تغيرية المتحصلات الجارية (انحراف معيارى واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات فى الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥).

وقد أجريت تعديلات وزيادات فى حصص جميع الأعضاء تقريبا.

حساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ح س خ : Le droit de tirage specialsdr

ترتبط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بقيمة خمس عملات أساسية تشكل سلة التقييم وهى: الدولار الأمريكى ، الجنيه الاسترلينى، الين اليابانى ،المارك الألمانى ، الفرنك الفرنسى. وكانت النسب المئوية المرجحة المتفق عليها فى تحديد مقدار كل عملة ضمن سلة التقييم حتى نهاية سنة ١٩٩٠ هى ٤٠٪ للدولار ،٢١٪ للمارك ،١٧٪ للين اليابانى،١١٪ لكل من الفرنك الفرنسى والجنيه الإسترلينى وتتحدد هذه النسب على أساس الأهمية النسبية لهذه العملات فى التجارة الدولية بالنظر إلى قيمة صادرات الأعضاء فى الصندوق ،وكذلك الأرصدة الاحتياطية من تلك العملات التى احتفظت بها الدول الأعضاء فى الصندوق خلال فترة معينة متغيرة.

ويحسب ـ بناء على ذلك ـ النقد الدولى يوميا قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار الأمريكى انطلاقا من سلة التقييم الخماسية العملات. وسنبين فى الجدول اللاحق كيفية حساب وحدة حقوق السحب الخاصة:

قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة فى نهاية شهر أغسطس ١٩٩٦

عملات سلة التقييم	مقدار العملة (١)	سعر صرف العملة مقابل الدولار (٢)	القيمة المعدلة بالدولار (٣)
المارك الألمانى	٠,٤٤٦٠	١,٤٨٤٥٠	٠,٣٠٠٤٣٨
الفرنك الفرنسى	٠,٨١٣٠	٥,٠٧٥٠٠	٠,١٦٠١٩٧
الين اليابانى	٢٧,٢٠٠٠	١٠٨,٣٥٠٠٠	٠,٢٥١٠٣٨
الجنيه الاسترلينى	٠,٠١٠٥٠	١,٥٤٨٢٠	٠,١٦٢٥٦١
الدولار الأمريكى	٠,٥٨٢٠	١,٠٠٠٠٠	٠,٥٨٢٠٠٠
وحدة حقوق السحب الخاصة			١,٤٥٦٢٣٤

- **وحدة حقوق السحب الخاصة = ١,٤٥٦٢٣٤ دولار أمريكى .**

الدولار = ٦٨٦٧, وحدة حقوق سحب خاصة.

العمود (١): يمثل مقدار العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة.

العمود (٢): يمثل أسعار الصرف لوحدات العملات مقابل الدولار الأمريكى ،عدا الجنيه الاسترلينى الذى يعبر عنه بعدد الدولارات مقابل الجنيه الاسترلينى.

العمود (٣): المقابل بالدولار الأمريكى لمقادير العملة فى العمود (١) / سعر الصرف فى العمود (٢)،أى العمود (١) مقسوما على العمود (٢).

المرجع: نشرة صندوق النقد الدولى ،أغسطس ١٩٩٦ ،ص=٢٠.

أثر الحصص على القوة التصويتية فى الصندوق:

إن مقدار الحصة الذى يتحدد على أساس القوة الاقتصادية للبلد العضو ممثلة فى حجم اقتصاده يعتبر أهم عنصر يبرز علاقة ذلك البلد المالية والتنظيمية والتأثيرية بالصندوق، وتحسب على أساسه قوته التصويتية. فلكل عضو ٢٥٠ صوتا مستحقا مضافا إليها صوت واحد مقابل كل ١٠٠ألف وحدة حقوق سحب خاصة.

ومن هنا نجد أن البلدان النامية القوية هى المهيمنة على الصندوق،وسياساته تتدرج فى استراتيجيتها العامة،وإنه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصادية الضعيفة فهى مجرد تابعة فى قراراتها.

فتستحوذ خمس دول على أكثر من ٣٩٪ من الحصص والأصوات ،وهى أمريكا بـ١٧٪ واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا بـ ٢٢٪.

وإذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الاتحاد الأوروبى نجد أن ١٢ دولة تستحوذ على أكثر من ٥٢٪ من الأصوات ومن الحصص فى حين لا تمتلك بقية الدول وعددها ١٧٨دولة إلا على أقل من ٤٨٪من الحصص والأصوات. وهذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة فى خدمة الدول القوية المهيمنة ؛ ولذا فإن استراتيجياته وإصلاحاته مستوحاة من واقع الأزمات التى تشهدها تلك البلدان بغية تكييف التطورات فى البلدان النامية مع أزمات الدول المتقدمة فى إطار موجة جديدة لعولمة الليبرالية وإعادة إنتاج التبعية وتجديد آلياتها.

والجدول التالى يبرز وزن البلدان القوية مقارنة ببعض الدول الأخرى كمثال بتاريخ أغسطس ١٩٩٦.

الدول	الحصة مليون (ح س خ)	عدد الأصوات	النسبة المئوية لمجموع الأصوات ٪
الولايات المتحدة	٢٦٥٢٦,٨	٢٦٥١,٨	١٧,٨٢
ألمانيا	٨٢٤١,٥	٨٢٦٦٥	٥,٥٥
اليابان	٨٢٤١,٥	٨٢٦٦٥	٥,٥٥
فرنسا	٧٤١٧,٦	٧٤٣٩٦	٤,٩٩
المملكة المتحدة	٧٤١٧,٦	٧٤٣٩٦	٤,٩٩
إيطاليا	٤٥٩٠,٦	٤٦١٥٧	٣,١٤
بلجيكا	٣١٠٤,٣	٣١٢٧٣	٢,١٣
هولندا	٣٤٤٤,٢	٣٤٦٩٢	٢,٣٦
المجموع	٦٨٩٧٦,٢	——	٤٦,٥٣
سويسرا	٢٧٧٠,٤	٢٤٩٥٤	١,٧
النمسا	١١٨,٨٣	١٢١٣٣	٠,٩
إسبانيا	١٩٣٥,٤	١٩٦٠٤	١,٣
السويد	١٦١٤	١٩٦٠٤	١,١
المجموع	٧٦١٨٤,٣	——	٥١,٥٣

ب ـ الاقتراض :

يعد الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسى المتمثل فى حصص الأعضاء الذى يلجأ إليه الصندوق فى حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه.

وقد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر اعتبارا من سنة ١٩٦٢، وتم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض عبر الزمن حيث اعتمد المجلس التنفيذى فى يناير ١٩٨٢ المبادئ التوجيهية للاقتراض التى تضبط طبيعة الاقتراض وشروطه وحدوده.

٢ ـ أشكال المساعدات التى يقدمها الصندوق:

يقدم الصندوق شكلين من أشكال المساعدات هما: المساعدات المالية، والمساعدات الفنية:

أ ـ أشكال المساعدات المالية التى يقدمها الصندوق:

يقدم صندوق النقد الدولى للأعضاء مساعدات مالية متنوعة ومتباينة حسب طبيعة وقيمة العجز فى موازين المدفوعات، ودرجة الالتزام بالسياسات والإجراءات التى تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية والاقتصادية وفق رؤية خبراء الصندوق.

وإن المساعدات المالية والتسهيلات التى يقدمها الصندوق للدول الأعضاء تمكن البلد من الاقتراض من الصندوق بمبادلة مبلغ من عملته بمقدار يعادلها من عملات باقى الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولى، وبعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد شراء عملته واستيرادها من الصندوق باستعمال عملات الدول الأعضاء أو حقوق السحب الخاصة، وهذه العملية الاقتراضية من شراء وإعادة الشراء مماثلة لعملية الاقتراض بفائدة، ذلك أن الصندوق يفرض رسوما على عمليات الشراء.

ومن أهم أنواع المساعدات المالية التى يقدمها الصندوق نذكر:

١ـ الشريحة الاحتياطية Reserve tranche :

وهى مقدار الزيادة فى حصة العضو عند حيازات الصندوق من عملته فى حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء والاقتراض التى قام بها ذلك البلد. فى إطار مختلف السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق، ويجوز للبلد الذى له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغا يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات ولا يخضع هذا السحب للسياسة الاقتصادية المتبعة ولا تفرض عليه رسوم وهى ليست استخداما لموارد الصندوق يمكن للبلد المعنى أن يستخدمها بحرية.

٢ـ الشرائح الائتمانية Credit tranches :

تعد هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق ،حيث يقدم الائتمان فى أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة ٢٥٪ من حصة البلد العضو.

ويمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة فى إطار الشرائح الائتمانية إلى:

- الشريحة الائتمانية الأولى.
- الشرائح الائتمانية العليا.

الشريحة الائتمانية الأولى:

وتتم عملية الاقتراض فى إطار الشريحة الائتمانية الأولى المقدرة بـ٢٥٪ من حصة البلد العضو، بعد أن يبين ذلك البلد بأنه يبذل مجهودات معتبرة فى إطار إصلاحاته المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان مدفوعاته خلال مدة البرنامج. وفى العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة (إعادة الشراء) فى فترة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

الشرائح الائتمانية العليا:

وتقدم باقى الشرائح الائتمانية المتبقية فى حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق الذى يرى بأنه برنامج سليم ومعقول يدخل فى إطار سياساته العامة، وتتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج ومعايير الأداء المطلوب ،وتسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

٣ ـ تسهيل التمويل الممدد (Extended fund facility (EFF :

يستخدم هذا التسهيل البلد الذى يعانى من مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لاختلالات هيكلية فى مجالات الإنتاج والتجارة والأسعار ،الأمر الذى يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر فى تطبيق السياسات الائتمانية والإصلاحات التى يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولى. ويحصل البلد على موارد لفترة أطول وبمبالغ تفوق تلك المبالغ المخصصة فى إطار الشرائح الائتمانية ،إذ يمكن هذا التسهيل من الحصول على ٦٨٪ من حصته سنويا ،وأكثر من ٣٠٠٪ من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا، ويقوم البلد الذى يحصل على تلك الموارد (المشتريات بعملته المحلية)بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها ١٢ قسطا خلال فترة تسديد تتراوح بين أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات إذا كانت الموارد عادية، ويقوم

بالتسديد إذا كانت الموارد مقترضة على أقساط ثمانية خلال فترة من ثلاث سنوات ونصف إلى سبع سنوات [1].

ومن الشروط الأساسية المطلوبة للاستفادة من هذا التمويل الممدد هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الأجل شامل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية فى ميزان المدفوعات، يحدد فيه الأهداف ويوضح فيه السياسات خلال فترة البرنامج ، إضافة إلى برنامج مفصل للسنة الأولى ثم لكل سنة تالية يحدد الأهداف السنوية والسياسات المراد تنفيذها والإجراءات المطلوب اتخاذها. وتخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة والمتابعة والتوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولى .مع العلم بأن هذا التمويل قد أنشأ فى سبتمبر ١٩٧٤.

٤ ـ التسهيل التمويلى للتصحيح الهيكلى :

Structura adjustement acility (SAF):

تقدم فى إطار هذا التسهيل التمويلى الموارد بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل التى تواجه مشكلات عجز دائم فى ميزان المدفوعات ، من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلى والهيكلى.

ولاستحقاق موارد هذا التسهيل يقوم البلد العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة وتتحدد فى إطارها الخطوط العامة لبرنامج تصحيح هيكلى متوسط المدى يغطى فترة ثلاث سنوات، ويترافق ذلك مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف مخصصات التسهيل التمويلى ، ويستخدم معايير ربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطية الصندوق وأداء تلك البرامج وفى العادة يحصل العضو الذى حظى بالدعم على شريحة فى السنة الأولى تساوى ١٥٪ من حصة تتبعها شريحتان اثمانيتان فى السنة الثانية والثالثة ومقدار كل واحدة منهما ٢٠٪ من حصة العضو.

وقد أنشأ التسهيل (SAF) فى مارس ١٩٨٦ لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التى تعانى من اختلالات فى ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض ٥, ٠٪ ويسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات.

٥ـ التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى

Enhanced Facility Adjustement Structural (EASF) :

يقدم صندوق النقد الدولى تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التى تلتزم وتعمل

(١) صندوق النقد الدولى ،موارد الصندوق ، مصادرها واستخداماتها ،مرجع سابق ،ص ١٤.

على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

وقد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلى المعزز فى ديسمبر ١٩٨٧ وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلى للتصحيح الهيكلى من حيث الأهداف والشروط والخصائص، ولعل الفروق الأساسية تمكن فى الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد وحجمها ، وأسلوب المتابعة والتقييم وطريقة التمويل ، ففضلا عن أن التسهيل المعزز مخصص للبلدان الأكثر فقرا، فإن حجم الموارد فى إطاره يبلغ حدا أقصى قدره ١٩٠٪ من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ٣سنوات وقد يصل أحيانا إلى ٢٩٩٪ فى الحالات الاستثنائية ، وعادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس نصف سنوى وتسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات ونصف إلى عشر سنوات.

ويبلغ عدد الدول المصنفة ضمن الأعضاء المؤهلين للاستفادة من هذا التسهيل حاليا أكثر من ٧٠ دولة من أشد البلدان النامية فقرا.

٦ ـ تسهيل التمويل التعويضى والطارئ :

contingency financing tacility facility (CCFF) :

إن الدول الأعضاء التى تواجه عجزا فى ميزان مدفوعاتها نتيجة الانخفاض المؤقت لحصيلة صادراتها بسبب عوامل خارجية مؤقتة تخرج عن سيطرتها الداخلية ، يمكنها الحصول على مساعدة فى إطار هذا التسهيل.

ويبلغ حجم التمويل المتاح للبلد العضو ٣٠٪ من حصته إذا كان العجز مرتبطا بانخفاض حصيلة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية ، و١٥٪من الحصة إذا كان الأثر يرجع إلى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب ، ويجوز استكمال تخفيف حدة الأثرين السابقين بـ٢٠٪ أخرى من الحصة.

وإذا كان البلد قد التزم ببرنامج مع صندوق النقد الدولى فبإمكانه الحصول على تمويل متعلق بالطوارئ لمواجهة التغيرات فى الظروف الاقتصادية الخارجية التى تؤثر فى تحسن الوضع الخارجى للدولة العضو، فإنها تحصل على تمويل متعلق بتلك الطوارئ المرتبطة بتنفيذ البرنامج وكذا العناصر الأخرى المتعلقة بانخفاض حصيلة الصادرات وارتفاع تكاليف واردات الحبوب ليصل الحد الأقصى للتمويل إلى حوالى٧٥٪ من حصة البلد العضو.

ويبدأ التسديد بعد ثلاث سنوات وثلاث أشهر وينتهى بعد خمس سنوات ، ولكنه فى

الحالات التى يتحسن فيها وضع ميزان المدفوعات للدول التى استفادت من هذا التمويل فإنها تقوم بإعادة الشراء لتسوية وضعيتها قبل المدة المحددة التى أشرنا إليها. مع العلم بأن هذا التسهيل قد أنشئ فى سنة ١٩٦٣ وأجريت عليه عدة تعديلات وأدمج فى أغسطس ١٩٨٨ مع التمويل المتعلق بالطوارئ الخارجية.

٧ ـ التسهيل التمويلى للمخزونات الاحتياطية :

Buffer Stock Financing Facility (BSFF) :

إن الدول الأعضاء التى تساهم فى تمويل المخزون الاحتياطى للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات فى أسعار صادراتها الأمر الذى ينعكس فى تقليل تغييرية الصادرات ، بإمكانها الحصول على مساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة فى المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل ٣٥٪ من حصة البلد العضو.

وقد استخدم الصندوق موارده فيما يتعلق بالمخزونات الاحتياطية من القصدير والكاكاو والمطاط الطبيعى والسكر.

٨ ـ التسهيل التمويلى لتحويل الأنظمة الاقتصادية:

Systemic Transformation Facility (STF) :

أنشئ هذا التسهيل فى سنة ١٩٩٣ لمساعدة الدول الأعضاء التى تعانى من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الليبرالى. والدول المؤهلة للاستفادة من هذا المورد الائتمانى هى الدول الاشتراكية السابقة أو الدول المرتبطة بهذه المجموعة. وتقوم بتحولات جذرية للانتقال إلى النظام الليبرالى. « فعندما يتقدم بلد عضو بطلب استخدام موارد تسهيل التحول النظامى فعلى الصندوق أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن فى اعتماد سياسات ، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لخلق ظروف الاقتصاد السوقى والمضى بالسياسة الاقتصادية فى إطار السوق[1]. وتبلغ الموارد المتاحة فى إطار هذا التسهيل حوالى ٥٠٪ من حصة البلد العضو ويبدأ تسديد القروض بعد أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات، مع العلم بأن هذا التسهيل مؤقت.

---

(١) المصدر السابق ص ١٩.

٩ـ مساعدات خاصة بانهيار الأنظمة النقدية فى البلدان النامية التى قامت بإجراء سلسلة من التغيرات الهيكلية الليبرالية الانفتاحية تحت إشراف صندوق النقد الدولى ومتابعته المستمرة :

ولقد بدأ الصندوق يقدم مساعداته المالية لهذه الأزمات المستجدة والتى تتطلب حجما معتبرا من التمويل لتفادى انعكاساتها السلبية على النظام النقدى الدولى من جهة، وللحفاظ على مصداقية الصندوق فيما يتعلق بجدوى السياسات التى فرضها على البلدان النامية ، من جهة ثانية لإبقاء الحد الأدنى من الثقة لدى أعضائه ، ولعل من أهم تلك الأزمات التى وصفها السيد« ميشال كمدسيس » بأنها أزمات القرن الواحد والعشرين تأتى الأزمة المكسيكية فى المقدمة ، والتى تطلبت توفير مساعدة مالية من قبل الصندوق تقارب ١٨ مليار دولار وهو أكبر التزام مالى فى تاريخ الصندوق يقدمه للبلدان النامية، هذا إضافة إلى ما قدمته الدول الكبرى الأخرى.

وامتدت الأزمات النقدية للدول الحديثة التصنيع بشرق آسيا بنمورها وأشبالها بدءا من تايلاند التى قدم لها الصندوق أكثر من ١٧ مليار دولار وكذا أندونيسيا التى حصلت على٢٣ مليار ، وكوريا الجنوبية التى تطلب دعمها تمويلا قدره ٥٥ مليار دولار، وغيرهم من الدول التى أصبحت الآن فى قبضة الصندوق ليعيدها إلى حظيرة الدول التى يهيمن عليها بمشروطيته.

ب ـ المساعدات الفنية التى يقدمها الصندوق:

١ ـ أنواع المساعدات الفنية:

ـ المساعدات الفنية المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية.

ـ المساعدات الفنية المرتبطة ببناء المؤسسات وتطويرها (كالمصارف المركزية، ووزارة المالية . . .) .

ـ المساعدات الفنية التعلقة بجميع الإحصاءات وتحسين دقتها.

ـ المساعدات الفنية المرتبطة بمراجعة القوانين والتشريعات وإعادة صياغتها.

ـ المساعدات الفنية المتعلقة بتدريب المسؤولين والموظفين الرسميين.

٢ ـ لجنة المساعدات الفنية :

نتيجة لتطور دور الصندوق فى تقديم المساعدات الفنية المذكورة والمرتبطة بتزايد دوره فى صياغة السياسات والبرامج ومتابعتها ، فقد أنشأ فى سنة ١٩٩٢لجنة خاصة بالمساعدات

الفنية مهمتها تقديم المشورة اللازمة بخصوص جميع جوانب المساعدة الفنية، وتنسيق المساعدة الفنية بين مختلف الإدارات داخل الصندوق وكذا بالتعاون بينه وبين المؤسسات الدولية والجهوية الأخرى. ويشارك فى عضوية هذه اللجنة كبار موظفى الصندوق من مختلف الإدارات المانحة للمساعدات الفنية.

٣ ـ طرق تقديم المساعدات الفنية:

يقدم صندوق النقد الدولى مساعداته الفنية عن طريق إدارات عديدة أهمها:

أ ـ إدارة شؤون النقد والصرف: وتقدم المساعدات الفنية المتعلقة بإصلاح المصارف المركزية وتحسين كفاءتها، وتصميم السياسات النقدية وتحسين أدواتها، وضبط أنظمة الصرف والتسويات والمحاسبة.

ب ـ إدارة شؤون المالية العامة: وتضطلع بتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بالسياسة الضريبية وإصلاح إدارة الضرائب والجمارك وأنظمة الخزينة العامة وتحسين المحاسبة الخاصة بالميزانية وسبل ضبط وترشيد النفقات العامة وتغيير أنماط الضمان الاجتماعى فنظمته بما يتناسب ورؤية الصندوق . . . إلخ.

جـ ـ إدارة الشؤون القانونية: وتتمثل مساعدتها فى إعداد التشريعات الجديدة ومراجعة القوانين السارية وإعادة صياغتها وتكييفها مع متطلبات التوجهات الليبرالية للاقتصاد الوطنى للبلد العضو، إضافة إلى تقديم المشورة القانونية.

د ـ إدارة الإحصاء: وتقوم بمساعدة الأعضاء على الالتزام بالمعايير المقبولة دوليا فى إعداد البيانات الإحصائية التى تتضمنها التقارير الإحصائية التى على أساسها تتحدد الكثير من جوانب السياسات الاقتصادية، وعلى ضوئها تتم عملية التقييم والمتابعة، والغرض من تقديم هذه المساعدة هو الوصول إلى أنظمة إحصائية سوقية.

هـ ـ إدارة الخزينة : وتقدم مساعدات فنية فيما يتعلق بفتح الحسابات الخاصة بمعاملات صندوق النقد الدولى، وكيفية ضبطها وأهم المعاملات التى تقوم بها البلدان الأعضاء ومنها مدفوعات الحصص.

و ـ إدارة وضع واستعراض السياسات: وهى تقدم المساعدة الفنية المتعلقة بإدارة أزمة المديونية، وتساعد على تصميم السياسات التكييفية المناسبة.

ز ـ مكتب الخدمات الحسابية: وتقدم المساعدة الفنية المتعلقة بنظم وتكنولوجيا المعلوماتية.

ح ـ معهد صندوق النقد الدولى:ويقوم بتقديم البرامج التدريبية والحلقات الدراسية والندوات والمحاضرات التكوينية للمسؤولين والموظفين الحكوميين حول مجموعة متنوعة من الموضوعات الاقتصادية والقضايا الثقيلة المتعلقة بتطبيق السياسات التى يدعمها صندوق النقد الدولى ،وتقدم هذه المساعدة الفنية التدريبية بمقر المعهد بواشنطن وكذا على المستوى الإقليمى والجهوى.

ط ـ معهد فيينا المشترك : ويتكامل مع معهد صندوق النقد الدولى فى تأمين المساعدة الفنية التكوينية للمسؤولين والموظفين فى البلدان الأعضاء.

٤ ـ طبيعة المساعدات الفنية وأشكالها:

تعد البعثات الاستشارية للصندوق من أهم الأشكال التى تقدم بها المساعدات الفنية حيث بلغت الموارد البشرية المخصصة من قبل الصندوق لهذا الغرض أكثر من ٣٠٠ شخص مختص وخبير فى السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ .

أما طبيعة المساعدات الفنية من حيث محتواها المذهبى الأيديولوجى فهى ليست حيادية ؛ ذلك لأنها تجسد المذهب الرأسمالى بصيغته الليبرالية الجديدة ، فيكون ذلك التكوين الفنى والتقنى مترافقا مع محتواه الفكرى والفلسفى ، الذى يعمل على تكوين أجيال من المسؤولين والموظفين الحكوميين الكبار الذين يضطلعون بالمهام الأساسية والوظائف الاستراتيجية ،تكوينا يؤكد حتمية المنهج الغربى ،ويجدد الطرح المتمحور حول الذات الغربية .

ولم يكن أبدا ذلك الفكر المتحرر من النزعة الغربية،ولم يحاول أن يدرس بجدية وعمق المشكلات النقدية الدولية منفصلة عن مصالح الدول المهيمنة؛ولهذا يتجلى لنا بوضوح ضعف كفاءة السياسات المطبقة فى التخفيف من حدة المشكلات التى تعانى منها البلدان الأعضاء.

المبحث الثانى

مجموعة البنك الدولى والمؤسسات

المكملة لدور صندوق النقد الدولى

ستتعرض ضمن هذا المبحث إلى البنك الدولى ،ومجموعة الدول الدائنة ومصارفها المركزية وإلى مجموعة المصارف الجهوية ،والإقليمية وكذلك نبرز دور المنظمة العالمية للتجارة:

أولا:مجموعة البنك الدولى (Banque internationale:pour la reconstruction et le developpement (BIRD) :

ويتكون من:البنك الدولى للإنشاء والتعمير ،ومؤسسة التمويل الدولية ،ووكالة التنمية الدولية،والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

١ ـ البنك الدولى للإنشاء والتعمير:

أ ـ تأسيس البنك الدولى:

أسس البنك الدولى بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولى فى ١٩٤٤ليقوم بمهمة تكاملية معه،ففى حين يقوم الصندوق بتوفير الائتمان القصير الأجل لمعالجة الاضطرابات الآتية فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء لتحقيق نوع من الاستقرار والثبات فى أسعار الصرف،يقوم البنك الدولى بمهمة إعادة إعمار البلدان التى تضررت بفعل الحرب العالمية الثانية والدول النامية فيما بعد ،وذلك عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأمد للمشروعات التنموية [١] .

ب ـ الأهداف الأساسية للبنك:

يمكن تحديد الأهداف الأساسية للبنك فى النقاط التالية [٢].

ـ تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف فى البلدان الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ،وبناء اقتصاديات البلدان الأعضاء ،وإعادة إعمارها ،وتحويل الموارد اللازمة للبلدان الأقل نموا.

ـ تشجيع الاستثمار الأجنبى وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك.

---

(1) David D. driscol, The IFM and The World Bank, IFM,1994.

(٢) راجع د.عز الدين صالحانى ، صندوق النقد الدولى والمساهمة السعودية ، معهد الإنماء العربى ، ط١، ١٩٨٣،ص٥٤ .

ـ تنظيم المبادلات الدولية ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التوازن فى موازين مدفوعاتهم.

ـ تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء عن طريق توسيع عمليات التوظيف وتدعيم الاستثمارات الدولية.

ـ تنظيم عمليات الائتمان والإقراض الدولية، وتسهيل انسياب القروض التى تتطلبها عمليات الإعمار والبناء.

فخلال فترة الخمسينات والستينات كانت أولوية البنك موجهة لإعادة إعمار وتنمية أوربا، وبعدها بدأ يقدم معونات خاصة للدول التى تتعاظم فيها مصالح الدول الرأسمالية وعلى الخصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينات والسبعينات، أما الدول النامية ذات التوجه غير الليبرالى فلم تكن تحظ بأية مساعدات تستحق الذكر بل أحيانا كانت توضع فى القائمة السوداء للبنك.

جـ ـ تطور دور البنك الدولى:

لقد تطورت مهمة البنك وتوسعت خاصة بعد سنة ١٩٦٠ عندما أسست وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك، والتى تعطى قروضا ميسرة، فانضمت معظم البلدان النامية لعضوية البنك باعتبارها شرطا للتمتع بعضوية هذه الوكالة والاستفادة من مساعداتها.

وأصبح البنك يلعب دورا متزايد فى الدول النامية، ورغم إصراره على خلو مساعداته من الشروط السياسية إلا أن تأثيراته واضحة وشروطه الاقتصادية فى الدول التى تطلب المساعدة فخبراؤه يقومون بدراسة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى واحتمالات تطوره، ودراسة معدل نمو السكان ومعدل الادخار والوسائل التى يتحقق بها، وحصيلة الدولة من النقد الأجنبى ومصادر الاقتراض والقواعد الضريبية، ومعدلات التبادل التجارى، وتطورات المديونية، والفوائد والشروط المرتبطة بها، وكذا مدى اعتماد الدولة على سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، وآثار التغيرات فى الأسعار الدولية على الصادرات وكيفية زيادة حصيلة النقد الأجنبى اللازم لدفع المستحقات الخارجية ودراسة الهيكل الجمركى والتعريفات المفروضة، ومصادر الطاقة وحجم الاعتماد على الخارج فى مجال الغذاء والحالة الاقتصادية العامة للبلاد ومدى ارتباطها بمشاريع منتجة أو غير منتجة، ولاشك أن هذه المعلومات ضرورية كما يقول « يوجين روتنبرج »، والبنك يصر على الحصول عليها. ومن المعلوم بأنه مجرد الحصول عليها يعتبر تدخلا فى الشؤون الداخلية، فضلا عن دراستها وتحليلها وصياغة توجيهات وبرامج على ضوئها فى ظل فلسفة البنك التغريبية الليبرالية.

وبهذا تزايد دور البنك فى صياغة استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية بالتنسيق مع

صندوق النقد الدولى والمؤسسات التابعة للبنك مثل : مؤسسة التمويل الدولية ،ووكالة التنمية الدولية ،وكذلك مجموعة البنوك التجارية.

وقد لخص أحد الباحثين طبيعة العلاقة بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بقوله: « وفى الواقع تتجسد طبيعة العلاقات بين هاتين المنظمتين الدوليتين فى كونهما أهم الأدوات التى أوجدت لصيانة النظام الاقتصادى العالمى الحالى وضمان استمراريته ،وهذا يعنى أنهما ينتميان إلى أيديولوجية واحدة وأن سياستهما تأخذ مسبقا صيغة تتفق مع مبادئ هذا النظام وأهدافه » (١) .

٢ ـ مؤسسة التمويل الدولية(SFI) Societe Financiere Internatioale :

أسست مؤسسة التمويل الدولية بعد التوقيع على اتفاقية تأسيسها فى سنة ١٩٥٥ وأصبحت سارية المفعول سنة ١٩٥٦ ، ومهمتها مساعدة البنك الدولى فى تدعيم واستكمال دوره عن طريق تنشيط وتطوير القطاع الخاص للدول الأعضاء بهذه الهيئة وهى تابعة عمليا لإدارة البنك الدولى.

والهدف الجوهرى لإنشاء هذه المؤسسة هو تشجيع القطاع الخاص إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى قيامها بالاستثمار بشكل مباشر ،أو المساهمة فى امتلاك أسهم المشروعات فى حدود ٢٥٪ من الحصة الكلية للأسهم ،وتتميز « عن بقية مؤسسات التنمية متعددة الأطراف فى أنها تقدم قروضا بغير ضمان واستثمارات فى الأسهم فى الشركات الخاصة والمشتركة فى البلدان النامية الأعضاء التى يبلغ عددها ١٢٢ بلد » (٢).

وأصبحت المؤسسة أكبر مصدر تمويل متعدد الأطراف للاستثمار الخاص فى البلدان النامية وهى تساعد أكثر من ١٠٠٠ مشروع فى أكثر من ٩٠ بلدا.

ومعونات هذه المؤسسة مشروطة بتنفيذ المصالح الغربية والتقيد بالبرامج والتوصيات التى توسع وتنمى دور القطاع الخاص والاتجاه الليبرالى عموما،كما جاء فى منشورات البنك الدولى « من المستصوب للنهوض بالقطاع الخاص أن تبحث الحكومة إلغاء المثبطات الواضحة بتوفير بيئة اقتصادية ليبرالية » (٣).

٣ ـ وكالة التنمية الدولية Association InternationaIe pour Ie deveIoppement (L, AID):

أسست وكالة التنمية الدولية فى سنة ١٩٦٠ كوكالة متخصصة ومتفرعة عن مجموعة

---

(١) د. عز الدين صالحانى ،مرجع سابق ،ص ٥٦.

(٢) والتر أيكان ،لمحة عن مؤسسة التمويل الدولية ،مجلة التمويل والتنمية،،العدد ١٩٨٨/٤ ص ٣٢ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق ص ٤١.

البنك الدولى ،والهدف الأساسى لتكوينها هو مواجهة توسع المعسكر الاشتراكى خاصة بعد حصول كثير من الدول النامية على استقلالها وخوفا من انتشار المد الشيوعى ،عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الرأسمالية إلى إنشاء هذه الوكالة ،فقد جاء فى مقدمة اتفاقية إنشائها بأن: « الحكومات الموقعة على الاتفاقية مقتنعة بأن التعاون لتحقيق أغراض اقتصادية بناءة وتنمية سليمة للاقتصاد الدولى ،ونمو متوازن للتجارة الدولية هو من الأمور التى تعزز السلام وتنشر الرخاء فى العالم ،وإن رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادى فى البلدان النامية لأمر مرغوب فيه لا لمصلحة هذه البلدان فقط بل لمصلحة الأسرة الدولية برمتها » ولذلك كانت العضوية بهذه الوكالة تنقسم إلى مجموعتين:

أ ـ مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة التى تقدم الرساميل وهى تمتلك أكثر من ثلثى رأسمال الوكالة.

ب ـ مجموعة الدول النامية المتلقية للمعونات ،وقد أنشئت لخدمة أعراض محددة تتمثل أساسا فى تقديم المعونات الميسرة لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات ومجابهة الأزمات الاقتصادية التى تعانيها البلدان الدائرة فى فلك الدول الرأسمالية حيث تقدم قروضا تتراوح مدتها بين ١٠ إلى ٤٠ سنة بسعر فائدة رمزى لايزيد أحيانا عن ٠,٧٥٪ولكن بشروط أدناها التقيد بالبرامج والتوصيات التى تخدم مصالح الولايات المتحدة سواء فى المجال الاقتصادى أو فى مجال السياسة الخارجية للدول المستفيدة.

ولذلك نجد أن معوناتها المقدمة فضلا عن طابعها الأيديولوجى البحت فهى وسيلة لتحريك وتنشيط الاقتصاديات الغربية وخاصة الاقتصاد الأمريكى ،فكما ورد فى إحدى نصوص الوكالة: « فأكثر المفاهيم خطأ عن برنامج المعونة الأجنبية هو أننا نرسل مالا إلى الخارج ونحن لا نفعل إذ تتألف المعونة الأجنبية من تجهيزات أمريكية وكلها مقدمة كمشتريات تنمية محددة راجعناها بأنفسنا ووافقنا عليها ،إن ٧٣٪من اعتمادات وكالة التنمية تنفق مباشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية كمدفوعات لهذه الأشياء» [١].

ففى بداية السبعينات مثلا فى سنة واحدة « تسلمت ٤٠٠٠ شركة أمريكية فى ٥٠ ولاية ١.٣ مليار من اعتمادات وكالة التنمية الدولية مقابل منتجات كجزء من برنامج المعونة الأجنبية»[٢]، وبذلك يتضح الطابع الحقيقى لدور هذه الوكالة التابعة لمجموعة البنك الدولى.

٤ـ الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ـ Agence Multilaterale de Garantie des Investissements (L' AMGI) :

مؤسسة دولية وافق على إنشائها مجلس المحافظين بالبنك الدولى فى اجتماعه

(١ ، ٢) د.عادل حسين ،الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ،دار الوحدة ١٩٨١،ج١،ص ٢٥٦.

السنوى عام ١٩٨٦ ،وأنشئت فعلا عام ١٩٨٨ لتقوم بدور فعال فى تشجيع وتسهيل انسياب رؤوس الجنبية الخاصة وذلك عن طريق:

أ ـ التقليل من المخاطر التى يتعرض لها الاستثمار من جراء القيود التى تفرضها الدول على تحويل العملات ،أو تلك المتعلقة بالتأميم والمصادر وفسخ العقود ، بحيث تقوم الوكالة فى هذا المجال بإصدار ضمانات الاستثمار ضد المخاطر المتنوعة لصالح المستثمرين الخواص ،وتستطيع عن طريق نفوذها وتعاونها مع مختلف المؤسسات النقدية والمالية الدولية والجهوية أن تخفض من تلك الأخطار.

ب ـ تقديم المعطيات الإرشادية والمعلومات الأساسية عن ميادين ومناطق الاستثمار والتوظيف ،والمناخ الاقتصادى السائد والأوضاع السياسية والمخاطر المرتبطة بها ،كما تقدم المعونات الفنية للمستثمرين.

ثانيا : مجموعة الدول الدائنة وبنوكها التجارية ومصارفها المركزية:

١ ـ مجموعة البنوك التجارية:

تتكون هذه المجموعة من آلاف البنوك بفروعها المتخصصة التى تغطى الطلب الائتمانى فى مختلف الأنشطة الاقتصادية ،ويقود هذه المجموعة عدد محدد من الاحتكارات المصرفية الكبرى التى تبرم الاتفاقيات مع المدينين وتمارس الضغوط بالتنسيق مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ،وتكون البنوك الصغرى فى أغلب الأحيان خاضعة فى توجهاتها إلى الخطوط الكبرى التى ترسمها هذه الاحتكارات الكبرى وتقوم مجموعة البنوك التجارية بدور تكاملي مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى مجال عمليات تغيير وإعادة هيكلة الاقتصاديات النامية بما ينسجم مع مصالح الدول المتقدمة ؛ولذلك فقروضها مشروطة بقبول المدينين ببرنامج التكييف والتغيير الهيكلى التى يفرضها الصندوق والبنك وتمتنع عن تقديم المعونات للبلدان التى تسوء علاقاتها مع الأشقاء الآخرين (الصندوق ومجموعة البنك الدولى). « فثمة علاقة تكميلية فى الأساس بين صندوق النقد الدولى والبنوك التجارية » [1].

فهذه البنوك منذ عام ١٩٧٨ تطلب أن يكون« لدى البلد المدين برنامج تكييف متفق عليه مع صندوق النقد الدولى قبل المفاوضات» [2]،وبالتالى فهى تمارس ضغوطاً كبيرة من أجل قبول الدول المدينة كليا أو جزئيا بتطبيق البرامج ذات التوجهات الليبرالية التى تهدف إلى تغريب العالم الثالث.

٢ ـ الدول الدائنة ومصارفها المركزية:

إن الدول الدائنة تستخدم وسيلة الإقراض لتنمية وتطوير اقتصادها على حساب غيرها

---

(١) دافيد ويليامز ،الاقتراض الدولى بين الفرض والقيود ،مجلة التمويل والتنمية ،مارس ١٩٨٣ ،ص ٢٧.

(٢) المصدر السابق ،ص ٢٩.

من الدول النامية ،ولذلك غالبا ما يرتبط انسياب التمويل الرسمى بشروط اقتصادية وسياسية قاسية ،كما تقوم مصارفها المركزية بدور فعال فى تحديد توجهات ومسارات النظام النقدى الدولى من خلال تقديم المصالح القطرية القومية والتكتلاتية على حساب المجموعة الدولية ،فتنتهج من السياسات التى غالبا « ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولى » كما أكدت ذلك مارجريت جاريتس بحكم ظواهر الدولرة النقدية والفرنكة وغيرهما والناتجة عن الفراغ الرهيب فى النظام النقدى الدولى بخصوص إيجاد عملة دولية غير خاضعة للهيمنة والتأثير القطريين.

ثالثا :المؤسسات المالية والنقدية الجهوية:

تلعب المؤسسات المالية الجهوية دورا مكملا ومساعدا للدور الذى تقوم به التكتلات السابقة (صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى،والدول الدائنة الكبرى ومصارفها المركزية وبنوكها التجارية) فى مجال عمليات إعادة هيكلة الاقتصاديات المتخلفة واحتواء التطورات التى حققتها البلدان النامية الحديثة التصنيع ،عن طريق فرض سياسات اللبرلة المتسرعة والعولمة القسرية. ويمكننا التمييز بين نوعين من المؤسسات المالية الجهوية:

١ ـ المؤسسات المالية التى أنشأتها الدول المتقدمة والمتعلقة بضمان استمرار تطورها الاقتصادى ،وتدعيم جهودها التكاملية مثل المؤسسات المالية للاتحاد الأوربى.

٢ ـ المؤسسات المالية الجهوية التى أنشأتها الدول النامية لتطوير تعاونها الاقتصادى وتسهيل وتشجيع الجهود التنسيقية التعاونية فيما بينها على مستوى بعض المناطق فى البلدان النامية مثل :البنك الإفريقى للتنمية ،والبنك الأسيوى للتنمية ،وصندوق النقد العربى ، وهذه المؤسسات رغم الطبيعة الخاصة بتأسيسها وامتلاكها إلا أنها تابعة فى توجهاتها أو ضعيفة فى مجال تأثيرها.

رابعا : المنظمة العالمية للتجارة L'organisation Mondiale du Commerce(OMC) :

١ ـ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة:

لقد حدثت تحولات مهمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفرت الأوضاع والشروط المناسبة التى ساعدت على إنشاء كيان جديدة للتحكم فى تنظيم التجارة الدولية وتوجيه السياسات التجارية المحلية ،ومن بين هذه التحولات نذكر:

أ ـ انهيار المعسكر الاشتراكى وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتى السابق اللذين أفسحا المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالى وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمى وتوجيهه والتحكم فى مسارات تطوره.

ب ـ إخفاق مسيرة التنمية وتفاقم مشكلة المديونية وما ترتب عن ذلك من قبول اضطرارى بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ومن بينها سياسة تحرير التجارة.

جـ - تنامى مشاكل الدول الصناعية المتقدمة ورغبتها فى توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادى من جهة وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصادياتها المحلية من جهة أخرى.

د - محدودية الاتفاقات التجارية التى تمت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وضرورة توسيعها لتشمل مجالات جديدة تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل: تجارة الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ؛لأن تلك الدول تسيطر على ٧٦٪ من التجارة العالمية للخدمات فى الوقت الحالى.

هـ - تجدد الفكر اللبرالى ممثلا فى مختلف تيارات المدرسة الكلاسيكية الجديدة والذى يرتكز على ضرورة بعث وإحياء اللبرالية الاقتصادية للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التى عجزت المدرسة الكينزية عن إيجاد الحلول لها ،فتجاوزتها الأحداث وأصبحت مبررا لإعادة نشر وتعميم الفكر الكلاسيكى والسياسات الاقتصادية المرتبطة به.

وهذه الأوضاع ساعدت على إجراء الترتيبات اللازمة فى الجولة الثامنة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التى تمت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجاتGATT) وسميت بجولة الأورجواى التى اختتمت أعمالها فى ديسمبر ١٩٩٣،وكان من أهم نتائجها تحويل (الجات) إلى منظمة عالمية للتجارة ،وفعلا قد اجتمع ممثلوا حوالى ١١٨ دولة فى أبريل من سنة ١٩٩٤ بمراكش للتوقيع الأولى على الاتفاقيات المتعددة لجولة الأورجواى وإطارها المؤسسى ممثلا فى المنظمة العالمية للتجارة التى ظهرت إلى حيز الوجود فى بداية يناير ١٩٩٥.

وكما كان وجودالجاتGATT فى سنة ١٩٤٧ يعتبر جزءاً من :« عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساسا لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية. فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الدور الرائد فى التخطيط للجات والتوصل إلى صياغة أسس النظام التجارى العالمى تضمنته مواد هذه المعاهدة...»[1]،والذى من خلاله حافظت على أسواقها ومنتجيها ،فإن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المتقدمة التى ستحصل على ٨٤٪ من الزيادة المتوقعة فى الدخل العالمى الناتج عن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ،بينما سيكون نصيب البلدان النامية والاشتراكية سابقا حوالى ١٦٪ [2].

وستقوم هذه المنظمة بدور كبير فى الإشراف على تطبيق الاتفاقيات التجارية التى تشمل تجارة السلع الصناعية، والسلع الزراعية، والمنسوجات، والملابس وتجارة الخدمات،

---

(١) د. إبراهيم العيسوى، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط ١، ١٩٩٥،ص ١٩وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه ص ١١٣ .

وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة...[1] وتساهم فى تنظيم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ،واعتبرت الإطار المؤسسى لحسم الخلافات وفض المنازعات بين أعضائها.

٢ ـ مهام المنظمة العالمية:

حددت المادة الثالثة من مواد اتفاقية التأسيس مهام المنظمة العالمية للتجارة فيما يلى[٢]:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية.
- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء.
- الفصل فى المنازعات المرتبطة بتطبيق الاتفاقيات التجارية.
- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق والقواعد المتفق عليها.
- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولى والبنك والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل توجيه وضع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولى.

يتبين لنا مما سبق بأن هذه المنظمة ستكمل الدور الذى تقوم به حاليا المؤسسات المالية والنقدية الدولية فى إدارة الاقتصاد العالمى وتوجيه السياسات الاقتصادية للبلدان النامية بصورة تضمن العولمة القسرية للمذهبية الرأسمالية بموجتها الليبرالية الجديدة ،وهذا ما أكده السيد ميشال كمديسيس المدير العام الحالى لصندوق النقد الدولى بقوله: « ينبغى للصندوق أن يواصل قيامه بدور نشط فى دعم تحرير التجارة على نطاق أوسع وذلك بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للتجارة » [٣].

ولا شك فى أن تحرير التجارة سيؤدى إلى مزيد من التفكيك للبنية الاقتصادية للأطراف الضعيفة فى العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ، ويساهم فى تحريك عملية النمو فى البلدان المتقدمة التى تعد من الإنجازات التى افتخر بها السيد ميشال كمديسيس بقوله: « تمكنت البلدان النامية ،بواسطة الارتفاع السريع فى وارداتها ،من منع هبوط اقتصادى أشد فى العالم الصناعى. والواقع أنها أصبحت فى حد ذاتها عاملا محركا للنمو. أليس هذا إنجازاً ضخما؟ [٤].

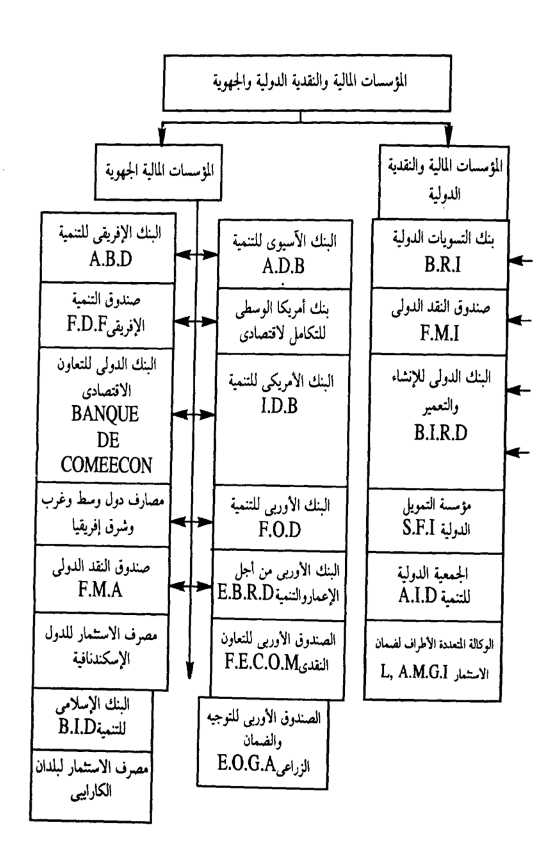
(١) مازالت بعض السلع غير خاضعة لإشراف المنظمة العالمية للتجارة ،مثل الصلب والبترول ،الطائرات المدنية .

(٢) المرجع السابق والمرجع التالى:

Fereydoun A. KHAVAND. Le nouvel ordre commercial mondialdu GATT L'OMC. NAATHAN 1995, p 25, 26.

(٣) ميشيل لولار ،الصندوق النقدى الدولى وعملياته ،ترجمة الدكتور هشام متولى ،دار طلاس ،دمشق،ط١ ١٩٩٥،ص ١٦.

(٤) المصدر السابق ،ص ١٢.



المؤسسات المالية والنقدية الدولية والجهوية
المؤسسات المالية الجهوية
المؤسسات المالية والنقدية الدولية
البنك الإفريقى للتنمية A.B.D
صندوق التنمية الإفريقى F.D.F
البنك الدولى للتعاون الاقتصادى BANQUE DE COMEECON
مصارف دول وسط وغرب وشرق إفريقيا
صندوق النقد الدولى F.M.A
مصرف الاستثمار للدول الإسكندنافية
البنك الإسلامى للتنمية B.I.D
مصرف الاستثمار لبلدان الكارايبى
البنك الآسيوى للتنمية A.D.B
بنك أمريكا الوسطى للتكامل لاقتصادى
البنك الأمريكى للتنمية I.D.B
البنك الأوربى للتنمية F.O.D
البنك الأوربى من أجل الإعمار والتنمية E.B.R.D
الصندوق الأوربى للتعاون النقدى F.E.C.O.M
الصندوق الأوربى للتوجيه والضمان الزراعى E.O.G.A
بنك التسويات الدولية B.R.I
صندوق النقد الدولى F.M.I
البنك الدولى للإنشاء والتعمير B.I.R.D
مؤسسة التمويل الدولية S.F.I
الجمعية الدولية للتنمية A.I.D
الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار L, A.M.G.I

المبحث الثالث

مضمون برنامج صندوق النقد الدولى،والبنك الدولى والمؤسسات المتكاملة معهما

إن صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى ، والدول الدائنة ومصارفها المركزية وبنوكها التجارية ، جميعها تشكل تكتلا استراتيجيا ، بحيث يتكامل دورهم فى برنامج منسق للقيام بمهمة أيديولوجية كبيرة تتمثل فى إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية بما يجعلها مجالا اقتصاديا حيويا يساهم فى التقليل من حدة الأزمات التى تعانيها الاقتصاديات المتطورة ، بشكل مستمر مع بقائها مجرد توابع ضعيفة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

وحتى تتضح لنا هذه الحقيقة يستدعى الأمر أخذ نظرة عامة مركزة على أهم البنود والعناصر التى تتضمنها برامج أخطر وأهم المؤسسات فى العلاقات الاقتصادية الدولية،ولذلك فإن دراسة هذا المبحث سوف تتوزع على النقاط التالية:

- مضمون برنامج صندوق النقد الدولى ونتائجه التطبيقية.
- مضمون برنامج مجموعة البنك الدولى.
- البرامج التى تؤكد عليها الدول الدائنة ومصارفها التجارية.
- البرامج التى تدعمها المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: مضمون برنامج صندوق النقد الدولى ونتائجه التطبيقية :

إن برنامج التكييف والتثبيت لصندوق النقد الدولى تتوزع إجراءته على ثلاث محاور[١]:

- الإجراءات المتعلقة بالطلب.
- الإجراءات المتعلقة بالعرض.
- الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجى.
- النتائج التطبيقية لبرنامج التكييف لصندوق النقد الدولى.

١ ـ الإجراءات المتعلقة بالطلب:

وهى الإجراءات التى تهدف إلى إحداث انسجام بين مستوى الطلب الكلى وتوزيعه وبين معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى وذلك بالتقليل من التضخم وتخفيض العجز

---

(١) د.رمزى زكى ،أزمة القروض الدولية ،دار المستقبل العربى،١٩٨٧،ص ١٨٧ وما بعدها.

فى ميزان المدفوعات عن طريق بعض أدوات السياسة المالية والنقدية التى تفضى فى النهاية إلى الحد من العجز فى الميزانية العامة للدولة ،ومن أهم تلك الإجراءات التى تؤدى إلى تدعيم دور القطاع الخاص على حساب تصحيح أوضاع القطاع العام ما يلى:

زيادة الضرائب ، إلغاء الدعم السلعى ،رفع أسعار منتجات وخدمات القطاع العام ، زيادة أسعار الطاقة ،تصفية المؤسسات العاجزة وتحويل مواردها للقطاع الخاص،تقليل الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام وزيادة الحجم المخصص لتحفيز القطاع الخاص.

ولا خلاف بين الاقتصاديين على ضرورة معالجة العجز المتزايد فى الميزانية العامة ، ولكن هذه الوصفة لصندوق النقد الدولى فى هذا المجال تتميز بكونها معالجة أيديولوجية تهدف إلى تحويل الاقتصاديات النامية إلى اقتصاديات ليبرالية مشوهة،وتطبيق هذه الإجراءات سيؤدى إلى تدعيم دور القطاع الخاص باعتباره الأكفأ فى استخدام الموارد المتاحة فى ظل سوق مفتوحة كما يرى منظرو الصندوق .

والواقع الذى لوحظ فى البلاد النامية التى طبقت هذه الإجراءات قد أثبت العكس،فانسياب الموارد للقطاع الخاص لم تصاحبه كفاءة تخصيصية ،وقدرة استخدامية للموارد المتاحة وإمكانية توجيهها نحو الأولويات المجتمعية ،فكثيرا ما وجهت الأموال الضخمة وخصصت الموارد المتوفرة للمجالات الكمالية والترفيهية والضارة داخليا ،أو لتطوير بعض المنتجات التى تعمق الارتباط بالسوق الدولية فضلا عن تخريب المجهودات التى بذلت خلال سنوات فى معظم قطاعات الاقتصاد الوطنى ممثلة فى شركات القطاع العام،يقول د. رمزى زكى« أما كيف يستخدم القطاع الخاص تلك القروض وهل يستخدمها فى إنتاج ما هو ضرورى ويلزم لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير ،أم أنه يبددها فى وجوه استثمارية طفيلية وكمالية ،لا نفع ولا طائل من ورائها. . .فتلك أمور لا يهتم بها الصندوق ،المهم هو تحويل الموارد بشكل متزايد للقطاع الخاص مهما كانت اتجاهات استثماره» (١).

٢ ـ الإجراءات المتعلقة بالعرض:

من أهم ما يركز عليه برنامج التكييف هو زيادة حجم المعروض من السلع الموجهة للتصدير عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات فى جانبين أساسيين هما:

أ ـ الإجراءات المتعلقة بالأسعار المحلية.

ب ـ الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف والمبادلات الخارجية.

فبالنسبة للأسعار المحلية يعالجها الصندوق على ضوء فلسفته الليبرالية فيلح على ضروة الوصول إلى نظام للأسعار يتحقق فى ظل التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب ،وهذا

---

(١) د . رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ، ص ١٨٨ .

سيؤدى حتما إلى ارتفاع الأسعار لتتناسب مع مستواها العالمى فترتفع أسعار الطاقة المستهلكة محليا لترشيد استخدامها ، وترتفع أسعار منتجات القطاع العام ، وأسعار المحاصيل الزراعية. . .وكذا ضرورة رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة لزيادة المقدرة الادخارية ورفع الكفاءة المحلية فى استخدام القروض ،يقول مانويل ج:« وتستدعى هذه الأهداف على المستوى العام أسعار فائدة حقيقية كما تستدعى أن تكون أسعار الفائدة قادرة على المنافسة دوليا حتى يمكن الاحتفاظ بالمدخرات داخليا وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية » [1]،والحقيقة أن الاعتماد على نظام الأسعار السوقية بلا ضوابط موضوعية سيؤدى إلى تخصيص الموارد وتوجيهها حسب قوى العرض والطلب ،وهذه مخاطرة كبيرة إذ ستنساب إلى المجالات الثانوية على حساب الأولويات المجتمعية ،إضافة إلى المخاطر الاجتماعية والسياسية المترتبة على رفع الأسعار وإلغاء الدعم.

والذى يتتبع تطبيق سياسات صندوق النقد فى البلدان المتخلفة يجد التناسب الطردى بين عمليات التطبيق لهذه الإجراءات وتزايد الاضطرابات الاجتماعية ،بل إن التوسع فى تطبيقها يؤدى حتما إلى توسيع دائرة الفقر والتبعية ،وأقرب الأمثلة إلينا ما حدث فى الأردن ومصر وتونس ،والجزائر والمغرب والبرازيل والمكسيك ،وأندونيسيا. . .إلخ .

أما بالنسبة لسعر الصرف فإن برامج الصندوق تركز عليها معالجة الاختلالات فى ميزان المدفوعات ،يقول نائب مدير إدارة التبادل لصندوق النقد الدولى:« ولأسعار الصرف والقدرة على المنافسة أهمية حاسمة للنمو وسلامة ميزان المدفوعات.وهكذا فإن إجراءات أسعارالصرف المصممة جيدا تساعد فى موازنة الحسابات الخارجية بشكل مباشر باحتواء الاستيعاب الداخلى وبشكل غير مباشر بتحسين تخصيص الموارد فيما بين القطاعين الداخلى والخارجى» [2].

ومن أهم الإجراءات التى يصر على تطبيقها صندوق النقد الدولى فى هذا المجال ما يلى:

- تخفيض قيمة العملة المحلية.
- إلغاء القيود وتحرير المعاملات الخارجية.
- التوسع فى درجة الانفتاح.

ويتم ذلك على أساس أن تخفيض سعر الصرف سيؤدى إلى تخفيض أساسى فى أسعار الصادرات ،الأمر الذى سيؤدى إلى زيادتها بشكل ملموس،يترتب على ذلك الإجراء ارتفاع أسعار الواردات فينخفض الطلب عليها،وقد استعملت هذه السياسة فى

(١) مانويل جويتيان ،دور صندوق النقد الدولى فى التكييف ،مجلة التمويل والتنمية ١٩٨٧/ ٢٤،ص ٥.
(٢) المصدر السابق ،ص ١٩٠.

البلدان المتقدمة فأدت إلى تقليص العجز فى ميزان المدفوعات فى بعض الأحيان إلا أن تطبيقها فى الاقتصاديات المتخلفة التابعة ستترتب عليه آثار عكسية ،فانخفاض أسعار الصادرات لا يؤدى إلى زيادتها لمحدودية الطلب العالمى عليها المرتبط بالظروف المتأزمة للاقتصاديات الرأسمالية المتطورة التى تضع حواجز كبيرة أمام صادرات البلدان النامية، الأمر الذى ينعكس فى شكل خفض حصيلة الدولة من العملات الصعبة والتأثير على حجم الواردات بالانخفاض لارتفاع أسعارها من جهة ولانخفاض حصيلة الصادرات من جهة أخرى ، وبصورة عامة يمكن القول بأن سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الاختلال فى ميزان المدفوعات فى الاقتصاديات المتخلفة لها نتائج خطيرة يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلى (١):

أ ـ ارتفاع قيمة الواردات بالعملة الصعبة فيؤثر ذلك سلبا على جانبين هامين:

ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالى زيادة التكاليف الاستثمارية بالمشروعات الجديدة.

ـ ارتفاع مستوى المعيشة وانعكاساته على الأغلبية الساحقة للمواطنين وانعكاسات ذلك على مستويات الادخار العائلى ،والطلب المحلى.

ب ـ تفضيل الاستثمار الأجنبى على المحلى وذلك للميزة التى يحصل عليها المستثمرون الأجانب ،وبالتالى تحدث منافسة غير متكافئة تمكن مؤسسات الاستثمار الأجنبى من السيطرة على الاقتصاد الوطنى.

جـ ـ زيادة المديونية الخارجية.

د ـ أفضلية المؤسسات العاملة فى قطاع التصدير وبالتالى يرتفع معدل نهب الموارد المتاحة محليا.

يقول أحد الباحثين ـ مقيما سياسة تخفيض سعر الصرف:«فليس هدف هذه السياسة هو مساعدة هذه البلاد على تقليل العجز فى ميزان مدفوعاتها وحل مشاكل النقد الأجنبى فيها ،بل فى الحقيقة فتح هذه البلاد أمام صادرات الدول الرأسمالية وفوائض رؤوس أموالها وتسهيل عملية نقل الموارد منها إلى الدولة(الأم) وفاء لديونها الخارجية» (٢).

٣ـ الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجى:

تهدف إجراءات برنامج التكييف إلى تحويل الهيكل الإنتاجى فى الفروع الأساسية والأنشطة الهامة نحو السوق العالمية من خلال تبنى استراتيجية تشجيع الصادرات ولتحقيق هذا الهدف لابد من اتخاذ عدة خطوات منها:

أ ـ اتخاذ سلسلة من التشريعات التى تسهل وتحمى رؤوس الأموال الأجنبية وتمكنها

---

(١) د. رمزى زكى ،مرجع سابق ،ص ١٩٠.

(٢) المصدر السابق،ص ١٩١.

من ارتياد المجالات الأساسية.

ب ـ تسهيل مشاركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الشركات المحلية بالقطاعين العام والخاص.

جـ ـ استصدار مجموعة من القوانين التى تعيد تنظيم الجهاز الجمركى بما يسهل عملية الاستثمار الأجنبى عند توطينه أو عند تحويل أرباحه.

والحقيقة أن الصادرات لها أهمية كبرى فى استقرار وتزايد العائدات من العملات الأجنبية التى تغطى الواردات الضرورية لحاجات الاستهلاك المحلى ولحاجات الاستثمار ولتغطية مخصصات خدمة الدين ،ومع ذلك فإن تحويل العملية التنموية الحضارية الشاملة إلى مجرد عملية اقتصادية جزئية واختزالها فى شكل سياسة تصديرية تربط البلد النامى بتقلبات الاقتصاديات العالمية ،سيعمق التبعية الخارجية بمختلف أشكالها كعائق مستقبلى أمام إجراءات التنمية المستقلة الموجهة نحو الداخل والمعتمد على الإمكانيات المحلية بالدرجة الأولى.

٤ ـ النتائج التطبيقية لبرنامج التكييف لصندوق النقد الدولى:

تناولنا فيما سبق أهم الانتقادات الموجهة لهذا البرنامج ضمن فقراته الأساسية ، ونحاول الآن أن نضيف بعض النتائج التطبيقية وأهمها:

أ ـ إن إجراءات تقليل العجز ومكافحة التضخم التى تركز على محورية الحد من الإنفاق العام وتقليل العجز الحكومى،وتحجيم الائتمان المصرفى ،إجراءات غير موضوعية لأن مشكلة التضخم والعجز المتزايد يرتبطان ارتباطا جوهريا بالحالة العامة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وبالتالى فالمسألة مرتبطة بعوامل هيكلية وبالسياسات والاستراتيجيات الخاطئة لعملية التنمية خلال هذه العقود مثل القصور الكبير فى نمو قطاع الإنتاج والاختلالات الرهيبة الناتجة عن تهميش بعض القطاعات وتقزيم بعض الفروع على حساب تطوير فروع أخرى وانعكاسها على حركة العمالة بين القطاعات وآثارها ،إضافة إلى تجاهل العوامل الخارجية كالتضخم المستورد فى صورة ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع تكلفة الاقتراض وتزايد معدلات خدمته.

ولعل حرص الصندوق على عملية ترشيد الإنفاق كهدف لجميع السياسات المقصد من ورائه تأمين الموارد اللازمة لاستمرار الوفاء بالدين الخارجى وفق آلياته التى تعمل على نقل الموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة بشكل متصاعد ومتنام عبر الزمن.

ب ـ إن الأسس التى تقوم عليها برامج التكييف تستند إلى رؤية المدرسة النقدية التى

يتزعمها ميلتون فريدمان (مدرسة شيكاغو) التى نشأت كرد فعل لفشل المدرسة الكينزية التى ساعدت على توسيع دور الدولة الاقتصادى؛ ولذلك كانت إجراءات المدرسة النقدية لحل أزمات الاقتصاديات المتقدمة أو المتخلفة تركز على أهمية وأولوية الجوانب النقدية فى عملية العلاج ،وهذا جعلها تهمل الأسباب الحقيقة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الأخرى وكذا النواحى الاجتماعية والثقافية. وأدى تطبيق هذه السياسة فى البلدان الرأسمالية نفسها إلى زيادة معدلات البطالة وارتفاع فى أسعار الفوائد ،وفوضى فى أسعار الصرف ،وتحمل الفقراء أعباء التوازن النقدى ،وبالتالى فإن تطبيق هذه الإجراءات فى البلاد المتخلفة التى تعانى من الاختلالات الهيكلية والفقر سيزيد من تأزيم الوضع كما يظهر فى واقع الدول التى انتهجت هذه السياسة حيث زادت فيها معدلات التضخم ، وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدولة، وازداد العجز فى ميزان المدفوعات ، وارتفعت معدلات خدمة الدين. وتطورت التبعية لدرجة فقدان السيطرة على القرار الاقتصادى والسياسى وتدهورت معدلات النمو وتزايدت درجة التفقير [١].

جـ- تركيز إجراءات برنامج التكييف على المعالجات فى المدى القصير لمشكلات ذات طبيعة هيكلية تستلزم إجراءات تطبيقية فى الأمدين المتوسط والطويل. ورغم أن الصندوق بدأ يراعى مؤخرا قضايا الأجل الطويل ويعطيها مزيدا من الاهتمام خاصة بعد الفشل الذريع الذى رافق تطبيق هذه البرامج ،ونظرا لحجم التكاليف الاجتماعية والسياسية المرتفع الذى يتمخض عنها والإحراج السياسى الذى سببته لأنظمة الحكم التى قبلتها ، فقد حرص الصندوق على تغيير تقنياته ،مع التشبث باستراتيجياته ،إذ راح يتحدث مؤخرا عن ضرورة (التكيف مع النمو) ،وتخفيف الضغط على الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة ،وابتكر تسهيلا يسمى: تسهيل التكييف الهيكلى[٢]، فقد تطور دور الصندوق فى معالجة مشكلات العجز فى ميزان المدفوعات المرتبطة بالمدى الطويل والتى تتطلب إجراء تغييرات هيكلية فأنشأ تسهيل التكييف الهيكلى فى مارس ١٩٨٦.

ويوضح نائب مدير إدارة العلاقات الخارجية بالصندوق طبيعة هذا التسهيل بقوله :

«ويقتصر الاستحقاق فى تسهيل التكييف الهيكلى على البلدان المنخفضة الدخل وتقدم قروض التسهيل للبلدان التى تواجه مشكلات موازين مدفوعات طويلة الأجل ودعما لبرامج متوسطة الأجل لتكييف الاقتصاد الكلى ، والتكييف الهيكلى الرامية إلى تشجيع

---

(1)Jacque brasseul, Introduction a economie de developpement, Armant Colin, 1993.

(٢) د. رمزى زكى ،نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية ،مرجع ،ص ١٤٨ وما بعدها.

النمو وتعزيز وضع ميزان المدفوعات» [1].

ولا شك فى أن إجراءات برامج التكييف فى الأمدين القصير والمتوسط تنسجم وتتكامل مع برنامج البنك الدولى والمؤسسات التابعة له ، وفى هذا يقول أحد الاختصاصيين بالبنك بأن« برامج البنك والصندوق تدعم بعضها بعضا على الصعيد العملى فى انعكاساتها على الجهود المبذولة بغية إعادة الاستقرار وتحقيق النمو الوطنى » [2].

ثانيا:مضمون برنامج مجموعة البنك الدولى:

تتكامل السياسات التكييفية الطويلة والمتوسطة المدى للبنك الدولى مع السياسات قصيرة المدى التى يدعمها صندوق النقد الدولى بغرض التقليل من العجز فى موازين المدفوعات،رغم أن كلا المؤسستين قد تشذ عن ذلك أحيانا فيقوم البنك الدولى بعمليات تمويل قصيرة ومتوسطة فى إطار سياسات التكييف الهيكلى ،وكل ذلك فى إطار تكامل وتنسيق محكم بين هاتين المؤسستين ، وحتى تتضح طبيعة ذلك التكامل نستعرض أهم عناصر برنامج التكييف الهيكلى للبنك الدولى بشكل مختصر كما هو مبين فيما يلى [3]:

١ ـ السياسة التجارية:

وتشمل الإجراءات المتعلقة بعدة جوانب أهمها:

- سياسة تحرير أسعار الصرف.
- حوافز إصلاح التعريفات الجمركية وتحرير الاستيراد.
- حوافز التصدير والاستيراد وتحسين الدعم المخصص للمصدرين عن طريق تأمين التصدير وتمويل وتنشيط مؤسسات النهوض به وضبط البرامج الخاصة بأهم قطاعاته.

٢ ـ السياسة القطاعية:

أ ـ السياسة الطاقوية: وتهدف إلى تطوير المصادر المحلية ورفع أسعار الطاقة حتى تتناسب مع الأسعار العالمية للتقليل من استهلاكها خاصة فى الدول ذات المصادر الطاقوية الكبيرة وتشجيع الصادرات منها.

ب ـ السياسة الزراعية: وتهدف إلى إعادة النظر فى نظام الأسعار من أجل تحريرها ونظم الضرائب ،وتطوير نظام التسويق بالتركيز على تطوير الزراعات التصديرية.

جـ ـ السياسة الصناعية: وتهدف الإجراءات المتبعة إلى تطوير نظام الحوافز والاهتمام بالفروع الصناعية الموجهة نحو التصدير بالتعاون والاعتماد على الدور الذى يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبى المباشر.

---

(١) شارلن.س ،جاردنر ،تعزيز التكيف الهيكلى ،مجلة التمويل والتنمية ،سبتمبر ١٩٨٧،ص٦.

(٢) بيارم ،الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلى ، مجلة التمويل والتنمية ،سبتمبر ١٩٨١،ص ٢٠.

(٣) بيارم ،مرجع سابق ،ص ١٩.

٣ ـ سياسة الاستثمار الحكومى:

وتنطلق من مراجعة سياسة الأولويات القطاعية ،ودعم القدرات المؤسسية المكلفة بوضع وتنفيذ برامج الاستثمارات الحكومية ،كل ذلك فى ضوء الهيكل المتغير للأسعار الدولية والموارد المتاحة محليا.

٤ ـ السياسة المتعلقة بمؤسسات القطاع العام:

تهدف سياسة البنك فى هذا المجال إلى إعطاء الأولوية للمؤسسات الخاصة باعتبارها صاحبة الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد،وبالتالى يتعين إعادة النظر فى مؤسسات القطاع العام الموجودة بتصفية المؤسسات العاجزة وبيعها أو فتح المجال للمشاركة الخاصة فى أسهمها إضافة إلى تحسين الإيراد المالى للمؤسسات غير العاجزة برفع دعم الدولة عنها مثلها كمثل سائر المؤسسات المحلية الخاصة والدولية الخاصةفى سوق المنافسة التامة.

٥ ـ سياسة تعبئة الموارد عن طريق:

أ ـ سياسة الميزانية.

ب ـ سياسة أسعار الفائدة.

ولا تختلف إجراءات هاتين السياستين عن البنود التقليدية التى يحتويها برنامج الصندوق.

٦ ـ سياسة إدارة أزمة المديونية:

وتشمل الآليات المختلفة لتمكين الدولة من تغطية خدمة الديون السنوية.

إن الإجراءات المتعلقة بجميع عناصر التكييف تهدف إلى إجراء تحويل تدريجى للبلد النامى الذى يلتزم بتلك البرامج إلى اقتصاد ليبرالى مشوه وضعيف وتابع بتنسيق بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كما جاء على لسان أحد خبراء البنك بأن« لقروض التكييف الهيكلى التى يمنحها البنك جوانب مشتركة مع الاتفاقيات التى يقدمها الصندوق بمقتضى تسهيلاته الموسعة » (١).

ثالثا: البرامج التى تؤكد عليها الدول الدائنة والبنوك التجارية:

إن الدول الدائنة والبنوك التجارية وتكتلات الشركات الاستثمارية لها ارتباط وثيق بالمؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولى ،فتؤكد الدول الدائنة والبنوك التجارية المقترضة على ضرورة الالتزام ببرامج متفق عليها مع صندوق النقد الدولى،وهذا الشرط بدأ التأكيد عليه منذ نهاية السبعينات وتزايدت أهميته بتزايد تفاقم أزمة المديونية وتنامى دور الصندوق الدولى فى إدارتها ومراقبتها وتوجيه مسارها ،وقد أشارت وثائق الصندوق والبنك إلى هذا الارتباط بينهما وبين البنوك التجارية ،ومنذ عام ٧٨ تطلب

---

(١) بيارم ، المرجع السابق ص ٢٠.

البنوك دائما تقريبا أن يكون لدى البلد المدين برامج تكييف متفق عليه مع صندوق النقد الدولى قبل بدء المفاوضات (١).

وتتضح لنا الأدوار المتكاملة التى يقوم بها الأشقاء الثلاث فى تغريب الاقتصاديات النامية وجعلها مجرد توابع تساهم فى تسكين مشكلات وأزمات الحضارة الليبرالية المهيمنة كما هو موضح فى مخطط حلقة العولمة التغريبية.

رابعا : البرامج ستؤكد عليها المنظمة العالمية للتجارة:

إن المنظمة العالمية للتجارة ستمارس المزيد من الضغوط بالتنسيق مع النقد الدولى والبنك الدولى لدفع البلدان النامية للاتجاه إلى تطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية تتضمن حرية التجارة وسهولة التوظيف والاستثمارات ، وتحجيم دور الدول ، الأمر الذى يحد من حرية البلدان النامية فى رسم سياستها التنموية واتخاذ الإجراءات التجارية التى تحمى اقتصادياتها وتضمن تحقيق الحد الأدنى من مصالحها الاستراتيجية. ذلك أن الاتفاقيات الجديدة تتضمن الكثير من الضوابط والالتزامات والجداول التى يتعين على البلدان الأعضاء التقيد بها. وهذا الوضع يؤدى إلى فقدان حرية اتخاذ القرار الاقتصادى المناسب، وتصبح تلك الدول مجرد جهاز منفذ للسياسات والقرارات التى تتخذها الأطراف الفاعلة فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد كانت المادة الثالثة من مواد اتفاق تأسيس المنظمة صريحة فى تأكيد ضرورة التنسيق المؤسساتى لرسم السياسات الاقتصادية على المستوى الدولى وخاصة بين هذه المنظمة وبين الصندوق والبنك الدوليين (٢) اللذين لعبا دورا خطيرا فى إعادة هيكلة الاقتصاديات المتخلفة بصورة تؤدى إلى إعادة إنتاج التخلف وتجديد التبعية عبر الزمن.

وبذلك تكون الدول النامية أكبر خاسر فى النظام التجارى الليبرالى الذى أرسته جولة الأورجواى ، وقد عبر أحد الباحثين عن الدعم الذى ستقدمه الأطراف المستفيدة وهى الدول الصناعية للجهود والتحولات الليبرالية التى قامت بها البلدان النامية، بقوله :

" Rien n'est moins sur, perdues dans le dedale du conflit entre l'union europeenne et les Etats Unis, les negociation d'Uruguay n'ont pas recompense l'ardeur des pays en developpement et des pays en transition par la liberalisation de leur economie en general et leur echanges exterieurs en particuliers " (3).

---

(١) هيئة التحرير ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٣، سبتمبر ١٩٨٣، ص ٢٨.

(2)Fercydoun A.Khavand. Le nouvel ordre Commercial Mondial: du GATT a L'OMC,P 25.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٩.

المبحث الرابع
دور صندوق النقد الدولى فى إدارة أزمة المديونية

لقد تطور دور صندوق النقد الدولى فى إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمته المعتبرة فى التمويل الممنوح للبلدان النامية ،أو من حيث تأثيره الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية والجهوية والحكومية والخاصة ،أو من حيث مساهمته القوية فى إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان النامية الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضها ويشرف على تنفيذها ويتابع نتاجها كشرط أساسى من شروط اتفاقيات إعادة الجدولة.

وسوف نتعرض فى هذا المبحث للنقاط التالية:

- إعادة الجدولة- مفهومها وشروطها.
- دور صندوق النقد الدولى فى مفاوضات إعادة الجدولة.
- تطور الاتصالات الجزائرية مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

أولا: إعادة الجدولة - مفهومها وشروطها:

إن أزمة المديونية الحادة التى انعكست آثارها السلبية على البلدان النامية قد أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا من أجل الاستمرار فى الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة فى آجالها المحددة. مما جعلها عاجزة عن تمويل وارداتها الضرورية من الأغذية والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية وذلك لصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب الأوضاع الاقتصادية المتأزمة والتى تنعكس فى صورة تزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الأسعار ، وتدنى نسب استخدام قدرات الإنتاج ، وتراجع معدلات النمو الاقتصادى، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات ، وانخفاض قيمة العملات ،وتنامى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

١ - الخيارات المتاحة:

إن هذه الأوضاع المضطربة تدفع البلدان المدينة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية:

أ - أن يتوقف البلد عن سداد أقساط ديونه ويسدد مستحقات خدمة الديون ،وهذا الخيار صعب لأنه يحرم البلد من الاقتراض مستقبلا ،فضلا عن احتمال إعلان إفلاسه وما يترتب على ذلك من إمكانية مصادرة ممتلكاته بالخارج من أجل الوفاء بالدين.

ب - أن يخفض البلد من وارداته ويستمر فى خدمة دينه ،وهذا الخيار صعب ؛لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين ،ونحن نعلم أن معظم أنظمة الحكم

فى البلدان النامية تفتقد إلى هذا العنصر الذى يجعل الشعوب تتقبل التضحية وتتحمل التكاليف ،مما يجعل ارتباط هذا الخيار باضطرابات اجتماعية وسياسية كبيرة تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة فيصبح هذا الخيار صعب التطبيق إلا إذا ترافق مع ديموقراطية حقيقية تقلل من الفساد و الانحرافات.

جـ ـ أن يتجه البلد نحو إعادة جدولة ديونه وإعادة ترتيبها أو إعادة تمويلها، وهذا هو الخيار الذى اتبعته معظم البلدان النامية رغم مخاطره الكبيرة التى تؤدى عبر الزمن إلى زيادة التدخل الأجنبى فى صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها فى هذه البلدان بما يخدم مصلحة الاقتصاديات المتطورة.

وسنتكلم عن إعادة الجدولة ودور صندوق النقد الدولى وأشقائه فى إدارتها وتوجيه مفاوضاتها والتأثير على قراراتها.

حلقة العولمة التغريبية فى ظل تطور أزمة المديونية

صندوق النقد الدولى
الدول الدائنة وبنوكها المركزية ومصاريفها التجارية
مجموعة البنك الدولى
المنظمة العالمية للتجارة
برنامج التكيف والاستقرار
التمويل المشروط بضرورة الالتزام ببرنامج الإصلاحات الليبرالية
برنامج التعديل الهيكلى
طلب التمويل
إجراءات تغيير ليبرالية فى المدى القصير
إجراءات تغيير ليبرالية فى المدى الطويل
انسياب التمويل
الإصلاحات المحلية فى الدول النامية المدينة
الدول النامية المدينة

٢ ـ مفهوم إعادة الجدولة (١):

إعادة الجدولة هى إعادة هيكلة جدول السداد الأصلى بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون بصورة تؤدى إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة أهمها الالتزام بتطبيق برامج لتصحيح أوضاعها الاقتصادية ،وتتعهد بتنفيذها وإتاحة المجال لمتابعتها من قبل خبراء صندوق النقد الدولى لبرامج التصحيح فى المدى القصير ،وخبراء البنك الدولى ومؤسساته لبرامج التكييف الهيكلى فى المدى الطويل ،إضافة إلى الشروط الأساسية التى تتزامن مع تطبيق مرحلة هذه السياسات والبرامج. ومن المبررات التقليدية لإعادة الجدولة هو أنها تمكن البلد الذى يعانى من نقص مؤقت فى العملات الأجنبية من تحسين وضعية ميزان مدفوعاته ،وتساعد الدول التى تكون فيها مشكلة العجز راجعة إلى ضعف طاقتها الاقتصادية على تخفيف عبء البلد ،وتوفر له الوقت اللازم لاتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة.

٣ ـ إعادة التمويل:

إعادة التمويل هى محاولة تدبير قرض جديد قصير أو متوسط الأجل قيمته قيمة الدين المستحق يسدد مع حصيلة القرض ،فهو إذن الاقتراض الجديد من أجل تمويل الديون السابقة المستحقة الأداء وفى العادة تكون شروط إعادة الجدولة وبالمقابل ،فإن الاعتماد الكبير فى خدمة الديون على قروض إعادة التمويل له مخاطره المتصاعدة لأنه يؤدى بالتدريج إلى تزايد حصة القروض القصيرة ضمن إجمالى الديون ،وهذا النوع من القروض يتميز بأسعار فائدة مرتفعة وانعدام فترات السماح به.

٤ ـ شروط إعادة الجدولة:

إن البلدان التى تواجه مصاعب الدين تتجه إلى دائنيها لطلب إعادة ترتيب وإعادة هيكلة جدول تسديد الديون المستحقة ،وفى العادة لا يوافق الدائنون على إعادة الجدولة إلا إذا التزم البلد المعنى بمجموعة من الشروط أهمها (٢):

أ ـ يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى فى طلبات إعادة الجدولة ،وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التى تعاد جدولتها.

ب ـ تعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية الليبرالية انطلاقاً من توصيات برامج صندوق النقد الدولى،يبين فيه كيفيات التغيير ومدته ،ويترجم البلد

---

(١) راجع مجلة التمويل والتنمية ،العدد الثالث، ١٩٨٣، ص ٢٦.

(٢) د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة ١٩٨٥ ،ص ٣١٨ وما بعدها.

المدين، هذا الاتفاق فى شكل خطاب للنوايا يرسل للصندوق للموافقة عليه ليتحول إلى اتفاق ملزم يتابع خبراء الصندوق تنفيذه بدقة.

ثانيا :دور صندوق النقد الدولى فى مفاوضات إعادة الجدولة:

يمكن التمييز بين نوعين من ديون إعادة الجدولة وفى كل نوع يقوم الصندوق بدور فعال فى إدارة وتوجيه مفاوضاتها:

١ ـ الديون الرسمية:

وهى الديون التى تمنحها الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية. وعادة تجرى مفاوضات إعادة جدولة الدين الرسمى فى نوادى الدائنين، وأشهرها هو نادى باريس الذى تكون سنة ١٩٥٦ عندما التقى عدد من ممثلى بعض الدول الأوروبية لإعادة التفاوض فى الموازين القائمة لحساباتهم الثنائية مع الأرجنتين، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا النادى المحفل الرئيسى لإعادة جدولة الديون الرسمية والديون المضمونة من قبل الحكومات ،ويرأس الاجتماعات أحد كبار مسؤولى الخزينة الفرنسية ،ويحضر اجتماعات النادى مراقبون عن صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والأونكتاد ١ ،إضافة إلى البلد المدين وممثلى البلدان الدائنة.

وقد قام النادى منذ إنشائه بأكثر من ٢٥٠ عملية إعادة جدولة ،شملت ٧٠ بلدا بلغت قيمتها الإجمالية ٢٦٠ مليار دولار، وفى سنة ١٩٩٢ أعاد النادى جدولة ديون ١٩ بلدا بقيمة إجمالية تقدر بـ٢٣مليار دولار ،أما فى سنة ١٩٩٣ فقد وقع ١١ بلداً اتفاقا مع هذا النادى بقيمة إجمالية تقدر بـ١٩ مليار دولار. . .إلخ.

ويلعب صندوق النقد الدولى دوراً فعالا فى إدارة وتوجيه المفاوضات حيث يقدم ممثله تقريراً تقييمياً لوضعية البلد الاقتصادية وضعية ميزان مدفوعاته وعلاقة البلد بالصندوق ،كما يقدم ممثلو البنك الدولى تحليلا لأوضاع البلد الاقتصادية فى الأمدين المتوسط والطويل.

ولا تتوصل الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق مع البلد المدين حتى تكون علاقته حسنة مع الصندوق والبنك الدولى الدوليين ،ويطلب منه الالتزام بتطبيق برنامج تكييف تحت إشراف صندوق النقد الدولى فى العادة.

٢ ـ ديون البنوك التجارية:

أصبحت ديون البنوك التجارية تشكل حصة هامة ضمن إجمالى الديون ،كما أصبحت مصدراً هاماً للتمويل الخارجى لمجموعة كبيرة من البلدان النامية ،وقد ازداد دورها فى التأثير على البلدان النامية من خلال عمليات إعادة الجدولة التى تقود مفاوضاتها

البنوك الدائنة الرئيسية فى نادى لندن عادة الذى يضم تكتل البنوك التجارية للتفاوض حول الديون غير الرسمية والخاصة غير المضمونة ،وتشترط البنوك التجارية على الدول المدينة تسديد الفوائد المستحقة قبل توقيع اتفاق إعادة جدولة ديونها.

ورغم عدم وجود علاقة واضحة تربط صندوق النقد الدولى بمجموعة البنوك التجارية ،إلا أن دوره أساسى فى المفاوضات التى تجريها تلك البنوك مع المدينين ،حيث يقدم للدائنين تقييماً لوضعية البلد المدين وعلى ضوء ذلك التقييم تتخذ البنوك الرئيسية الدائنة موقفها من البلد المدين وتقيده بضرورة أن يكون لديه برنامج تكييف متفق عليه مع صندوق النقد الدولى.

فيتضح أن هناك تعاونا وتنسيقا بين صندوق النقد الدولى ومؤسسات البنك الدولى ومجموعة البنوك التجارية من أجل فرض برامج وسياسات على البلدان المدينة لإعادة هيكلتها ودمجها فى العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم الاقتصادية المتطورة ويقلل من حدة أزمتها.

ثالثا : تطور الاتصالات الجزائرية مع صندوق النقد الدولى فى ظل الحكومات المتعاقبة :

تتميز السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية فى الجزائر ،فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من ٣٤ مليار دولار،كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التى أصبحت تلتهم أكثر من ٨٠٪ من حصيلة الصادرات ،وتطورت خدمة الديون من ٣,٠ مليار دولار سنة ١٩٧٠ إلى ٥ ملايير دولار سنة ١٩٨٧ إلى ٧ ملايير دولار سنة ١٩٨٩ إلى أكثر من ٩ ملايير دولار سنة ١٩٩٢ وأكثر من ٩,٠٥مليار دولار سنة ١٩٩٣ ، مع العلم أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بموجب اتفاق إعادة الجدولة فبلغت ٤,٢٥٠مليار دولار سنة ١٩٩٤ و٤,٢٤٤ مليار دولار سنة ١٩٩٥،وبلغ معدل خدمة الدين ٣٨٪ فى سنة ١٩٩٥[1]،وانخفض إلى ٣٣٪ سنة ١٩٩٦ بسبب التأجيلات فى تسديد الديون المرتبطة بعمليات إعادة الجدولة.فأصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية والوسيطة والمعدات الرأسمالية،وأضحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة.

وبتفاقم أزمة المديونية وتنامى تأثيراتها السلبية اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة (تعاقب الليل والنهار) إلى الحلول المسنوردة المعلبة وبدأت تعمل على تنفيدها على اعتبار أن

---

(١) عبد الوهاب كيرامان ،الاقتصاد الجزائرى بين الاستقرار والاصلاح الهيكلى،الملحق الثانى:تطور الديون الخارجية ،بنك الجزائر ،ص ٢١.

الحلول الذاتية الأصلية المحلية تتطلب اقتناعا جماهيريا وثقة شعبية وهو ما تفتقده تلك الحكومات ،فجرياً وراء الحلول السياسية السهلة التى تسكن الأزمات ولا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع صندوق النقد الدولى والبنك من أجل كسب تأييدها ودعمهما من النواحى التالية:

- من ناحية الاسترشاد ببرامجهما كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية.
- من ناحية الحصول منهما على شهادة حسن السيرة كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجى.
- من ناحية الحصول على السيولة القصيرة الأجل التى يقدمها الصندوق لدعم الدول التى تطبق برامجه للتخفيف من حدة الاضطرابات فى موازين مدفوعاتها وموازينها التجارية.

فبعد تجربة فاشلة فى ظل المنهج الاشتراكى بدأت تجربة أخرى مع بداية الثمانينات تؤكد وتراهن على المنهج الرأسمالى (الليبرالى) فى علاج أزمات الاقتصاد الجزائرى.

وقد بدأت التحولات الاقتصادية الليبرالية فى الجزائر قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولى الذى بدأ دوره يتعاظم فى توجيه الاقتصاد الوطنى فى أواخر الثمانينات خاصة بعد خطاب الولاء الذى أرسله وزير المالية الجزائرى للمدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى فى مارس ١٩٨٩ الذى أكدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التى ترتكز على برنامج صندوق النقد الدولى فأكدت على: « المضى فى عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ،وخلق البيئة التى تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية. والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما فى ذلك سياسة سعر الصرف » [١] ،كما أكدت مذكرة الحكومة بأن العنصر الأساسى فى الإصلاح الاقتصادى هو توسيع دور القطاع الخاص.

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار فى الاتفاقيات التى أبرمتها مع صندوق النقد الدولى لأول مرة فى مايو ١٩٨٩ وفى يونيه ١٩٩١ والاتفاقيات التى أبرمتها مع البنك الدولى فى سبتمبر ١٩٨٩ وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولى فى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائرى فبدأت خلال عام ١٩٨٩ أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزى للنقد الأجنبى ، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ،كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب فى تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف،وتم تقليص تشكيلة السلع التى تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية وجاءت

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩،القاهرة ١٩٩٠،ص ٣٥٤.

خطة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ مستكملة لتطبيق برنامج التكييف فى معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات فى اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية ،وحرية تحديد الأسعار ،وتقليص دور خزينة الدولة فى تمويل عجز تلك المؤسسات ،كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور،وتغيير سياسة الإعانات ،ونظم الدعم ،وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة ،كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكنى ومكنت القطاع الخاص من المشاركة فى التجارة الخارجية. . .[1].

هذه التحولات الكبرى نحو الليبرالية تمت فى ظل حكومات متعاقبة ولم تتأثر بهذا التعاقب ؛ لأن برنامجها ثابت يستمد خطوطه العريضة من برنامج الصندوق والبنك، فى إطار اتفاقيات تخلفها الحكومة الأولى إلى الثانية . . .وهكذا باستثناء حكومة بلعيد عبدالسلام التى كانت مخالفتها لبرامج صندوق النقد الدولى ونقدها الرسمى لهذه المؤسسة الدولية،أحد أسباب إقالتها.وقد تدعمت هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولى فى عهد حكومة مولود حمروش وحكومة سيد أحمد غزالى حيث فصلت البرامج كيفيات التوسع فى تطبيق معظم بنود برنامج التكييف والاستقرار فى تواريخ محددة يتم على أساسها الاستمرار والتوسع فى التمويل الخارجى أو تقليصه من أجل زيادة الضغوط الخارجية لدفع الجزائر بقوة نحو استكمال تطبيق إجراءات الليبرالية المحنطة التى أصبحت عاجزة عن معالجة أزمات بلدانها المتقدمة التى تعمل على تصديرها.

وأن المراهنة على الثروة البترولية كحل لمشكل المديونية للتقليل من الضغوط الخارجية فى ظل برنامج ليبرالى وتصورات علمانية تطبق فى واقع اقتصادى دمرته الحلول المستوردة خلال فترة تزيد عن ٣٥ سنة ،لا يمكن أن تأتى بنتائج إيجابية قطعاً بل سيزداد نهب الثروات الناضبة للأمة لعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على صياغة استراتيجيات للتنمية وتثمين هذه الموارد وتمديد فترة الانتفاع بها للأجيال اللاحقة فى إطار الاستراتيجيات الآنية المرتكزة على بيع هذه الثروات ليأكل الشعب من الغاز ويشرب من البترول عن طريق تعميق التبعية وزيادة الاندماج فى السوق العالمية ،فتلك سياسات السوقة ،أما خبراء هذه الثروات فيؤكدون على إمكانية رفع عدد منتجاتها إلى ١٢ ألف سلعة وبالتالى رفع قيمة البرميل المصدر من هذه الثروة إلى عشرات الأضعاف بالمقارنة مع قيمته الحالية فى السوق الدولية.

والنظام الجزائرى بحكومته الحالية أو حكوماته المتوقعة ،أو المعدلة خلال المراحل اللاحقة ،تتبنى رسميًا سياسات اقتصاد السوق « كمرجعية لمعالم الإصلاح الاقتصادى»،

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ،مرجع سابق ،ص ٢٣٤.

وقد تبناها قبله المجلس الأعلى للدولة [1]،الأمر الذى شجع الحكومة الحالية على تكثيف اتصالاتها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية وإقدامها على إبرام الاتفاق التقليدى مع تلك المؤسسات التى تلتزم بموجب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى تحت إشراف وتوجيه ومتابعة من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى،ولذلك رفضت الحكومات السابقة (حكومة رضا مالك وحكومة مقداد سيفى ،وحكومة أويحيى الأولى والثانية) الإفصاح عن برامجها دون تزكية وموافقة المؤسسات الدولية،لأنها فقدت حرية القرار الاقتصادى فى محيط أوضاعها المضطربة ،وبالتالى فقد رأينا منذ البداية بأن برنامجها هو برنامج صندوق النقد الدولى ،وأن الفترة الانتقالية التى حددتها ندوة الوفاق الوطنى لها علاقة كبيرة ببرامج التكييف التى يفرضها الصندوق فى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات تتجدد حسب تطورات الأوضاع الاقتصادية بتلك الدولة،ذلك أن تلك البرامج لا يمكن أن تطبق فى ظل مناخ ديمقراطى حقيقى ،بل عادة ما تفرض فى أجواء الاستبداد أو فى مناخ ديمقراطيات مزيفة تكرس تواصلية الأنظمة التقليدية التى أنتجت الأزمات.

إن هذا الاختيار لاستراتيجيات الإصلاح الاقتصادى قد تم تحت ضغط الظروف الداخلية الصعبة وتزايد الاختلالات الهيكلية فى الميدان الاقتصادى ،وانعدام الشرعية وفقدان الثقة وتدنى نسبة المشاركة الشعبية فى الميدان السياسى ،كما تم بسبب تطور التأثير الخارجى الناتج عن تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبى وتدهور المقدرة التسديدية اللازمة لتغطية الواردات والوفاء بخدمات الديون ،وتنامى تيار العولمة الليبرالية.

ونؤكد من الآن بأن مآل الحلول المستوردة الفشل والإخفاق ،وأن البرامج الليبرالية التى تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على البلدان الشديدة المديونية تتميز بارتفاع تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. . .وقد دلت التجارب بأن الدول النامية التى قطعت أشواطاً كبيرة فى تطبيق برامج التكييف والإصلاح الهيكلى لم تتحسن أوضاعها الاقتصادية وتطورت أزمة مديونيتها كالأرجنتين ، البرازيل ، المغرب ، مصر ، المكسيك. . . إلخ.

ونخلص مما سبق بأن الجزائر قد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولى كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون فى السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من سنة ١٩٩٤.

فأول اتفاق مع صندوق النقد الدولى "Stand By" تم فى ٣٠ مايو ١٩٨٩،

---

(١) راجع الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى للدولة ،والخطب الرسمية.

وثانى اتفاق معه كان فى ٣ يونيه ١٩٩١ ،وقد أبرم فى سرية تامة عكس الاتفاق الأخير الذى أبرم فى بداية ١٩٩٤ والذى انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادى القصير المدى الذى يغطى الفترة من ١ أبريل ١٩٩٤ إلى ٣١ مارس ١٩٩٥ ،واتفاق آخر سنة ١٩٩٥، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلى المتوسط المدى الذى يغطى الفترة (٣١ مارس ١٩٩٥ ـ ١ أبريل ١٩٩٨) ،وبالموازنة مع ذلك عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولى بدءاً من اتفاقية سبتمبر ١٩٨٩ إلى اتفاق يونيه ١٩٩١ . . . فاتفاقيات سنة ١٩٩٤ . وفى نهاية شهر مايو ١٩٩٦ تم إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلى مع البنك العالمى لمدة سنتين.

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ يصل إلى ٣مليار دولار ، فضلا عن إعادة جدولة أكثر من ١٦ مليار دولار من الديون العامة والخاصة،وهذا يعنى إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته ١٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٨ .

هذه الاتفاقيات التى تشكل الإطار المرجعى المذهبى للتوجهات الاقتصادية للنظام القائم قد مكنته من إبرام عقود متعددة لإعادة هيكلة ديونه وإعادة جدولة بعض منها،نذكر منها على الخصوص:

أ ـ اتفاق مع إيطاليا سنة ١٩٩١ .

ب ـ اتفاق مع فرنسا سنة ١٩٩١ .

جـ ـ اتفاق مع القروض الليونى الفرنسى ممثلا لحوالى ٢٤٠ بنكاً أجنبياً مشاركاً فى القروض المراد إعادة هيكلتها والمقدرة بـ١,٤٥ دولار بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٢ . . .إلخ.

د ـ اتفاقان لإعادة الجدولة سنة ١٩٩٤ وسنة ١٩٩٥ مع نادى باريس بخصوص الديون العمومية التى أعيدت جدولتها والمقدرة بأكثر من ١٣ مليار دولار.

هـ ـ اتفاق إعادة جدولة حوالى ٣ مليار دولار من الديون الخاصة مع نادى لندن فى يونيه ويوليه ١٩٩٦ وهى تتمثل فى المستحقات التى تغطى الفترة من مارس ١٩٩٤ إلى غاية ديسمبر ١٩٩٧[1].

تلك الاتفاقيات المتعلقة بإعادة هيكلة جزء من الديون العمومية والخاصة الجزائرية لا تختلف عن اتفاقيات إعادة الجدولة الحالية على اعتبار أن أخطر ما فى إعادة الجدولة هو الالتزام بالبرامج المفروضة بشكل يفقد الدولة سيادتها الاقتصادية. . .ولذلك كنا نقول منذ بداية الاتفاق مع المؤسسات المالية النقدية الدولية بأن الجزائر دخلت من الناحية

---

(١) عبدالوهاب كيرامان ،الملحق الأول مرجع سابق ،ص ١٥ .

العملية (القبلية)فى حلقات إعادة الجدولة ،ونعتقد أن الباحث المتحرى للحقيقة لا يستطيع إنكار هذه القضية،وفى هذا المجال يقول الدكتور حسن بهلول: « هذا فيما يتعلق بإعادة تشكيل الدين الخارجى للجزائر مع البنوك الخاصة وهى شبه إعادة جدولة جزء من الدين لأنها تمت تحت شروط التزام الدولة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية» [1] ذات التوجيهات الليبرالية.

---

(١) محمد حسن بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ، ص ٢٢٣.

المبحث الخامس
تكاليف برامج التكييف الليبرالى المفروضة من قبل صندوق النقد الدولى

إن تطور أزمة المديونية الخارجية فى البلدان النامية وتدهور أوضاعها الداخلية فى ظل أنظمة تكرس التخلف وتعمق التبعية ، وتعيد تجديد ظروف تجذرها واستمرارها عن طريق إعادة هيكلة أوضاعها الاقتصادية على الخصوص بما يضمن لها الاستمرارية السياسية فى المدى المتوسط على الأقل ، قد عجلت من لجوئها إلى الخارج بحثا عن الحلول الجاهزة بتشجيع من أشباه الخبراء الذين ليست لديهم القدرة على قياس التكلفة الحضارية التى تتحملها أمة من الأمم فى حالة وضعها فى مسار للتطور غير صحيح ،الأمر الذى جعل تحليلاتهم لتلك الاستراتيجيات مجرد أوهام تتجاهل التكاليف الكبيرة التى لاتقل عن تلك التى ترتبت عن التغيرات الهيكلية الكبرى التى أحدثها الاستعمار، والتكاليف الحالية التى تحملتها البلدان النامية بعد استقلالها السياسى (الشكلى)فى ظل مناهج وسياسات شوهت مسيرة التنمية.

وستتوزع دراسة هذا المبحث على النقاط التالية:

أولاً:مضمون وخصائص برامج التكييف ومشاريع التدويل والعولمة.

ثانيا:التكاليف الاقتصادية لبرامج التكييف الليبرالى.

ثالثا: التكاليف السياسية لاستراتيجيات التكييف والتعديل الهيكلى.

رابعا: التكاليف الاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلى.

خامسا:التكاليف الثقافية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلى.

إن السعى لإصلاح الأوضاع المتردية عن طريق إجراء مجموعة من التحولات المتوافقة مع برامج التحرير « اللبرلة » الجديدة ، والمنسجمة مع توجهات مشاريع التدويل والعولمة، يعد مرحلة متقدمة لبعث مشروع التحديث وتجديد استراتيجيات التغريب فى ظل الأوضاع الدولية الحالية التى تتميز بتعويم المنهج الرأسمالى الليبرالى تحت ضغط الأزمات الداخلية فى معظم دول العالم.

وإن تطبيق تلك البرامج سيؤدى إلى تزايد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى ستتحملها البلدان القائمة بعملية التحويل بالمقارنة مع تكلفة البرامج الممكنة ومنافع المناهج البديلة.

أولا: مضمون وخصائص برامج التكييف ومشاريع التدويل المتسرع:

١ـ مضمون برامج التكييف الليبرالى ومشاريع التدويل:

أ ـ برامج التحرير «اللبرلة» الجديدة: هى تلك البرامج التى تستمد مبادئها المذهبية وتستنبط إجراءاتها التغييرين من الرصيد الفكرى للمدرسة الليبرالية الجديدة ، وتهدف إلى إحداث تحولات كبرى فى البلدان النامية لتجعلها متكيفة مع مستجدات الأوضاع السائدة فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة للتخفيف من حدة أزمتها فى إطار تجديد آليات التبعية لضمان استمرار الهيمنة الغربية فى القرن المقبل.

والليبرالية القسرية ليست ظاهرة جديدة فى حد ذاتها ، إنما الجديد هو آليات وأوضاع إعادة بعثها، ذلك أن الدول الرأسمالية كلما تطورت أزماتها الداخلية كلما وجدت من الآليات ووفرت من الشروط التى بواسطتها توزع تكاليف تطورها على معظم سكان المعمورة الشيء الذى يوهم ، وكان لهذا المنهج قدرة ذاتية على استيعاب مشكلاته وتجاوزها بأقل التكاليف الممكنة فى دوله الأصلية دون مراعاة لآثاره السلبية فى معظم دول العالم ، بدءا من الآثار التى ترتبت على تحطيم الاقتصاديات المحلية ، وحرمانها من النمو الاعتيادى والتكامل الداخلى، إلى الآثار التى ترتبت على تكوين اقتصاديات مشوهة تعانى من الازدواجية والتمفصل وعدم التكامل ، إلى الآثار المرتبطة بتعميم نمط الحياة الغربية.

إن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تهدف على المستوى الداخلى إلى إعادة الاعتبار للسوق فى تخصيص واستخدام الموارد ، والاعتماد عليها فى توزيع الثروات والمداخيل، وإعطاء الدور الحيوى للقطاع الخاص، وتحجيم وتقزيم دور الدولة الاقتصادى، وإعادة هيكلة مهامها السياسية فى ظل مناخ الاستبداد النخبوى والوصاية الفئوية على المجتمع برمته.

هذه الخطوة من التطبيق الليبرالى على المستوى الداخلى تتكامل مع مشاريع تدويل وعولمة على المستوى الخارجى تعرض الاقتصاديات النامية لمنافسة مدمرة تجنى مكاسبها الأطراف القوية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ممثلة فى الدول الصناعية المتقدمة وشبكة شركاتها العملاقة المتعددة الجنسيات التى تطورت بشكل مذهل خلال العقدين الأخيرين فانتقل عددها من ١١ ألف شركة عام ١٩٧٥ إلى ٤٠ألف شركة عام١٩٩٥ تسيطر على ٧٠٪ من التجارة العالمية (١).

ب ـ مشاريع التدويل والعولمة: وهى تلك المشاريع التى تحكم ربط التحولات الليبرالية المحلية بالتحولات الليبرالية على مستوى الدول المتقدمة لتدويل الاقتصاديات المتخلفة عن

---

(1) phiLippe EngeLhard, L, Homme MondiaL, arLea 1996, p.8.

طريق مشاريع العولمة التى تزيل الحواجز والقيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والكفاءات وأنماط الحياة ومنظومات الأفكار والقيم... ليس من أجل تكوين اقتصاديات رأسمالية فى البلدان النامية فذلك غير ممكن عقلا وعلما ومنطقا وواقعا، ويستحيل إن على مستوى صعوبة زرع المناهج المستوردة والغربية حضاريا عن تلك المجتمعات ،أو على مستوى ضعف رغبة الدول المتقدمة وعدم جديتها فى القيام بذلك لما يترتب عليه من إلغاء لنفسها وتمييع لوجودها وإضعاف لهيمنتها ،إنما المقصود من ذلك هو إعادة تكوين وهيكلة الاقتصاديات الضعيفة من خلال رأسمالية انتقائية مشوهة تكرس عولمة المحاكاة الاستهلاكية للتجربة الغربية بصورة تضمن انتعاش الاقتصاديات المتقدمة.

٢ ـ خصائص برامج التكييف ومشاريع التدويل والعولمة:

تتميز بخصائص عديدة نذكر منها:

أ ـ الطبيعة المذهبية:

إن تلك البرامج والمشاريع تمثل آخر ما توصل إليه الفكر الرأسمالى الليبرالى الجديد بنظرياته المتعددة ، ومنها : النظرية النقدية ونظرية رأس المال البشرى ، ونظرية الاختيار العام، والنظرية التقليدية الحديثة ،ونظرية اقتصاديات العرض(١)،ويهيمن فكر المدرسة النقدية الحديثة على مروجى هذه البرامج ومسوقى هذه المشاريع التى تجددت كرد فعل على انهيار فكر المدرسة الكينزية أمام الأزمات المتنامية للاقتصاديات الرأسمالية المتطورة . وبذلك فإن هذه البرامج مرتبطة بالتطورات المتعددة لإعمال المذهبية الرأسمالية فى ظل مختلف الأوضاع الداخلية والظروف الدولية المستجدة.

وتختلف المبادئ المذهبية التى تحكم النشاط الاقتصادى من مجتمع لآخر وبالتالى فمن غير الممكن إضفاء العالمية عليها والادعاء بحياديتها ،ومحاولة تديين هذه الايديولوجية وعلمنة مبادئها محاولة غير رشيدة تتجاهل انعكاساتها السلبية ،والمراهنة عليها فى هذه الظروف مراهنة على تجديد آليات استمرار التخلف وتطور التبعية. والمنصفون من المفكرين الغربيين لا ينكرون ذلك،وفى هذا المقام يقول السيد ليستر ثارو بأن الأيديولوجيات تلعب دورا فى ظل العولمة: "Les ideoLogies ont joue un roLe aussi important que La technoLogie dans La mondiaLisation...c'est LideoLogie qui a Lance Le capitaLisme a La conquete du monde"(2).

---

(1) Jean Boncoeur Et Harve Thouement , Histoire des idees economiques , tome 2, nathan , 1993 , P 231 .

(2) LESTER THUROW. Les fractures du capitaIisme, editionsvilIage .Mparis, 1997, p 130.

ب ـ الخصوصية المجتمعية :

تتميز تلك البرامج والمشاريع بكونها خاصة بمعالجة الأزمة التى تعيشها البلدان المتقدمة ،فقد حددت الخطوط الرئيسية لتجديد الرأسمالية وتوسيع مجالها الحيوى خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكى؛لأن ذلك التوسع يتيح لها مكاسب كبيرة تساعدها على التخفيف من حدة أزماتها الداخلية ،وانطلاقا من هذه الخاصية فإن الليبرالية الاقتصادية المهدوفة فى ظل الأوضاع الدولية الراهنة لا تساعد إطلاقا على تحقيق التنمية المنشودة فى البلدان النامية ،بل ستؤدى إلى ضياع المكاسب المحققة وتعطيل عملية التطور الداخلى المتوازن. ولا خلاف بين الباحثين المنصفين حول هذه النتيجة التى وردت فى عدد من الأبحاث مؤكدة على أثر تلك البرامج على النمو:

L' ajustement strusturel a eu pour vocation non point favoriser la croissance des pays en voie de developpement, comme ont le pretend, mais de mettre un coup darret aux progres economiques qu ils avient accomplis de 1950 a 1980 (1).

كما أنها تتميز بخصوصية مجتمعية وخصوصية ظرفية ،ذلك أن الأوضاع والظروف التى ساعدت على إظهار الدور الفعال للنظام الرأسمالى الليبرالى فى الماضى لا يمكن تكرارها فى الحاضر بالنسبة للبلدان النامية،وعلى العكس تسعى البلدان المتقدمة إلى توفير ظروف مماثلة لاستمرار هيمنتها وضمان دوام سيطرتها وتفوقها عن طريق فرض تلك البرامج وعولمتها.

جـ ـ المحدودية الكفاءاتية لبرامج التكييف الليبرالى:

تتميز برامج التكييف الهيكلى بكفاءتها المحدودة فى الماضى والحاضر فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية ،سواء فى مجال استخدام الموارد أو على مستوى توزيع الثروات والدخول.

فرغم انتشار الليبرالية فى الماضى عن طريق السيطرة الواسعة النطاق على معظم سكان المعمورة من قبل مجموعة قليلة من الدول ،التى وفرت لها الشروط الأساسية للتطور الاقتصادى من أسواق مضمونة للمواد الأولية ولتسويق السلع والخدمات وللحصول على الأيدى العاملة الرخيصة ،ومع ذلك فإن الأزمات الدورية للرأسمالية لم تنقطع وكان من أهمها أزمة ١٩٢٩ والتى وفرت المبررات الكافية لظهور الفكر الرافض لمبادئ الليبرالية والمؤكد على ضرورة رأسمالية الدولة القوية التى تقوم بدور فعال فى

(1) Walden Bello, et Shea Cunlngham, Sublr L' Ajustement StrucTurel , M aniere de voir 28/1995,p 56 .

الحياة الاقتصادية ،وقد تزامن هذا الفكر مع تدهور الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية ، فتحولت النظرية الكينزية إلى سياسة اقتصادية حتى بداية الستينات إلى أن تبين خللها وعدم قدرتها على استيعاب المشكلات المستجدة وإيجاد الحلول المناسبة لها، فكان هذا الوضع بمثابة المناخ الملائم للثورة الليبرالية المضادة للتدخل الحكومى والحماية والحواجز. . .إلخ ،من أجل تحرير كامل للاقتصاد الوطنى وإعادة الاعتبار للسوق فى تخصيص واستخدام الموارد وتوزيع الثروات والمداخيل ،ولكن بعد مدة لم تتحقق أحلام الليبراليين وخاصة فى التخفيف من تفاقم البطالة وتدهور كفاءة الأداء الاقتصادى.

وكان سقوط المعسكر الاشتراكى من جهة وإخفاق مسيرة التنمية وتطور أزمة المديونية من جهة أخرى من العوامل التى مهدت لانفراد المعسكر الرأسمالى بإدارة الاقتصاد الدولى وقيامه بفرض برامج « اللبرلة » القسرية فى البلدان الاشتراكية والنامية،وإلى يومنا هذا لم تحقق هذه البرامج نتائج معتبرة يمكن الاقتداء بها بل لقد تطورت الأزمة التنموية ولا نتوقع فى ظل هذا الاكتساح الليبرالى تحقيق نتائج إيجابية فى المستقبل على الاقل فى البلدان النامية والإسلامية منها على الخصوص.

٣ ـ التركيز الجزئى لبرامج التكييف الليبرالى:

وذلك فى معالجة مشكلات البلدان النامية على الجانب الاقتصادى الذى فى إطاره يتم التركيز على أهمية الناحية النقدية والمالية وأولوية توازناتها على باقى التوازنات ،الأمر الذى يؤدى إلى تقييد العلاقات الاجتماعية والثقافية وإخضاعها لتقلبات وظروف السوق،ولذلك قال أحد الباحثين:

"Le marche autoreguLateur reduit Les reLations humaines et sociaLes a des reLations d'argent...Les societes se pLus en oLus dependantes de L'economie, des economies de pLusen pLus tributaires des tensions et des soubresauts d'une sphere monetaires et financieres mondiaLe"(1).

إن هذه المعالجة الجزئية تجعل التوازن الاقتصادى ومن ضمنه بعض التوازنات النقدية والمالية أهم من التوازنات الاجتماعية فتهملها الشىء الذى يؤكد بأن تطبيقها سيؤدى إلى اضطراب اجتماعى وثقافى يحرم المجتمع من الاستقرار الضرورى المطلوب.

ثانيا: التكاليف الاقتصادية لبرامج التكييف ومشاريع التدويل والعولمة:

إن تحرير التجارة الخارجية ،وتحرير أسعار السلع الداخلية ،وأسعار الفوائد وتخفيض

---

(1) MicheL Beaud, Le bascuLement du monde, maniere de voir 28/1995, p 75.

قيمة العملة ،وتحجيم دور الدولة بتقليص إيراداتها والحد من نفقاتها العامة كمقدمة لإضعاف سلطتها فى دعم وتحفيز وتوجيه الاقتصاد الوطنى ،وكذا تصفية القطاع العام وتدعيم القطاع الخاص ،وتبييض الأموال المتحركة فى اقتصاد الدهاليز ،وتشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وإعادة توطين الشركات المتعددة الجنسيات فى الفروع الهامة بالاقتصاد الوطنى ،وتكوين المناطق الحرة والجزر السياحية. . .وغيرها من الإجراءات المستمدة من المشروع الليبرالى الجديد الذى يريد العودة إلى رأسمالية الحرية واليد الخفية ومحيط دعه يعمل دعه يمر [1]،قد أدى تطبيقها وسيؤدى إلى مزيد من الاختلال الهيكلى والتشوه البنيانى للاقتصاديات الإسلامية والنامية وتحويلها إلى مجرد أسواق مستهلكة للأشياء والأفكار وأنماط الحياة ،بذلك تتحمل تلك المجتمعات تكاليف كبيرة لا نبالغ إذا قلنا بأنها تفوق تكاليف التحولات التى حدثت أثناء فترة الاستعمار المباشر أو تعادلها ، فالدول الكبرى تسعى لتجديد آليات السيطرة الاقتصادية وتنويع وسائل الهيمنة على الشعوب الضعيفة وأنظمتها التابعة بغية فتح أسواقها أمام السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال للتخفيف من حدة الأزمات التى تواجهها ،وقد أشار إلى هذه الحقيقة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بقوله: « إننا نتحرك بصورة مقدامة لفتح الأسواق الأجنبية أمام السلع والخدمات الأمريكية » [2].

ولا شك فى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تؤمن بالليبرالية إلا بالقدر الذى يحقق لها مصالحها الحيوية ،وهذا ما أكده الرئيس الأمريكى بقوله: « إن سياستنا ليست ليبرالية ولا محافظة ،إنها سياسات جديدة وإنها لمختلفة »[3].

ولا ريب فى ذلك ،فإن هذه الدول تمارس أشكالا من الحماية والدعم والتحفيز لاقتصادياتها ،وتعتمد على الجهود المشتركة العامة والخاصة ،فقد ورد فى برنامج الحكومة الأمريكية الحالية ما يؤكد ذلك فى الفقرة التالية: « وتسلم استراتيجيتنا بأن الطريقة الوحيدة لوضع أساس لرفاه أمريكى متجدد هى استثارة الاستثمار العام والخاص معا»[4]. وموجة التكتلات المتنامية ،والصراع التجارى الكبير فى المنظمة العالمية للتجارة وخارجها دليل واضح على تسارع الخطوات نحو إرساء معالم الآليات التى تحكم الحركية الاقتصادية الدولية فى القرن المقبل.

وإذا تفحصنا الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية التى طبقت البرامج الليبرالية،فإننا نلاحظ حجم التكاليف الاقتصادية التى تحملتها نتيجة تطور الظواهر السلبية التالية:

---

(١) راجع ميتون فريدمان ،الرأسمالية والحرية ،ترجمة يوسف عليان ،المكتب الأردنى،١٩٨٧.

(٢) بيل كلينتون وآل جور،رؤية لتغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولا،مركز الأهرام للترجمة ،١٩٩٢،ص٢٧.

(٣) المصدر السابق ، ص ١٣.

(٤) المصدر السابق ، ص ٢١.

١ ـ حصار عملية التصنيع واحتواؤها والسيطرة عليها:

وذلك عن طريق حرية التجارة والاستثمار وما رافقها من انتشار آلاف الشركات الدولية النشاط التى تموقعت فى المجالات والفروع الهامة ونقلت الكثير من أنشطتها إلى البلدان النامية ،وكانت أكبر مستفيد من المواقع الاقتصادية الهامة التى تراجعت عنها دولة الانفتاح ،دولة قوى السوق،فقد وفرت لها قوانين التجارة والاستثمار الجديدة وقوانين الخواصة. . .امتيازات لا نظير لها فى البلدانها الأصلية فضلا عن الفروقات الجوهرية بين أسعار بعض عوامل الإنتاج ،وكذا القرب من الأسواق وقادت هذه الظاهرة المتجددة إلى التحكم فى الصناعات القائمة وإنشاء صناعات أخرى متمفصلة عن الاقتصاد الوطنى،الأمر الذى حرم هذا الأخير من أية إمكانية مستقبلية فى المدى المتوسط لإقامة قاعدة صناعية متكاملة مع منظومة تقنية ملائمة.فأدى هذا الوضع إلى ضياع المكاسب المتحققة فى العقود السابقة ،عن طريق عملية إعادة احتواء التحولات الجارية والتحكم فى مسارها،وتم القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة بسبب المنافسة غير المتكافئة بين المؤسسات الحديثة فى هذا الميدان والمؤسسات الدولية النشاط التى تتميز بمقدرتها المالية وقدرتها الإنتاجية وكفاءتها الإدارية والتسويقية ،فضلا عن المكاسب التى تجنيها من جراء الحوافر والمزايا التى تتيحها القوانين التشجيعية للاستثمار الأجنبى ،وفى الوقت ذاته نجد المؤسسات الصناعية العامة الحديثة تعانى من الفساد الإدارى والتعفن البيروقراطى وتنوع أشكال نهب فوائضها ،واضطراب القوانين التى تنظمها.وقد انعكست هذه الوضعية عليها بتدنى قدراتها الاستخدامية ،وتدهور كفاءتها الإنتاجية وضعف مستويات جودتها فتزايدت خسائرها،وتقادمت وسائلها التقنية.

ونفس الوضع تعانيه المؤسسات الصناعية الخاصة التى تتركز فى الفروع والأنشطة الصناعية الخفيفة التى لم تصمد أمام موجة الانفتاح التجارى ، فتحول معظمها إلى شركات للاستيراد ، وتحول تبعا لذلك نشاطها من نشاط إنتاجى إلى نشاط تسويقى خدماتى لصالح المؤسسات الإنتاجية بالاقتصاديات المتقدمة.

إن هذه الظروف أدت إلى مزيد من الاختفاء التدريجى والتصفية القسرية والتوقيف العمدى لنسيج الشبكة الصناعية الموروثة من العهود السابقة للأزمة الحالية ،وإذا كان من الصعوبة تقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة لهذه العملية فإنه يكفى التنبيه إلى أن حرمان المجتمع من أساسه الإنتاجى الصناعى وتحويله إلى مجرد سوق استهلاكية له تكاليف كبيرة فى الحاضر والمستقبل ، تتمثل فى تدمير القاعدة الهامة لتوليد الدخول الدائمة المتجددة ، الأمر الذى يقوى الارتباط السلبى بالدول المانحة للقروض وبالتالى يزداد الانكشاف الاقتصادي، وتتعرض موارد المجتمع للاستنزاف الخارجى المتنامى.

٢ ـ شل قدرات القطاع الزراعى وإعاقة فرص تطوره التكاملى:

فسياسات « اللبرلة» المتسرعة وإجراءات الانفتاح الفوضوى كان من نتائجها رفع الدعم عن القطاع الزراعى وارتفاع أسعار مدخلاته من المواد الأولية والوقود والطاقة والبذور والأسمدة والآلات والمعدات وقطع الغيار وارتفاع تكاليف التمويل ،والتوزيع الانتقائى المجحف لمصادر الثروة الزراعية ،فانعكست هذه المظاهر الجديدة على القطاع الزراعى باستمرار تدهور مقدرته على إنتاج المواد الغذائية الاستراتيجية التى تحقق الأمن الغذائى ،وتطورت أنواع أخرى من المنتجات الزراعية الثانوية المؤقتة. وكانت المحصلة النهائية هى الارتفاع الدائم لفاتورة الواردات الغذائية والتطور المستمر للتبعية الغذائية .

إن إجراءات السياسة الاقتصادية الليبرالية تتفق مع مخطط الدول المتقدمة التى أعادت الاعتبار للقطاع الزراعى عن طريق المزيد من الدعم والحماية وتوفير الأسواق، وكان الصراع بينها شديدا تجاوز المنظمة العالمية للتجارة فى اعتماد تلك الدول على الليبرالية الانتقائية التى تعظم مصالحها ،بينما الأمر يختلف عندما تكره البلدان النامية وتشجعها على تطبيق ليبرالية لا تساعد إجراءاتها على إقامة قطاع زراعى يواجه تحديات تطور الاحتياجات الغذائية المتنامية الشيء الذى يزيد من الاعتماد على الاقتصاديات المتقدمة فى تأمين الغذاء الأساسى للسكان ،وبالتالى الخضوع للضغط السياسى الذى يجبر الأقطار النامية على: « إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية كى تتفق مع مخطط الشمال» [١].

٣ ـ الاختراق الانتشارى الأجنبى لقطاع الخدمات:

إن سياسات الانفتاح وبرامج التدويل والعولمة التى يدعمها صندوق النقد الدولى والمؤسسات المتكاملة معه قد أدت إلى اختراق انتشارى وتوسع أجنبى كثيف بمعظم الفروع والأنشطة الأساسية بقطاع الخدمات ،فانتشرت المصارف الكبرى ومؤسسات التأمين وشركات السياحة والنقل والاتصالات . . . إلخ ،وأضحت تشكل أقطابا أجنبية احتكارية تمارس الهيمنة والتأثير السلبى على الأنشطة المحلية المماثلة التى أخضع بعضها للتصفية القسرية ،وأفلس بعضها الآخر بسبب شراسة المنافسة الاحتكارية ،وتزايدت تبعية المتبقية منها لتلك الأقطاب.

إن هذه الوضعية أدت إلى تقليص سيادة الدولة بقطاع الخدمات ،فلم تعد دولة اقتصاد السوق قادرة على توجيه قطاع الخدمات توجيها استقلاليا ،بل لقد أصبحت رهينة شبكة المصالح الجديدة التى تتناقض أهدافها فى كثير من الأحيان مع الأهداف المحورية لعملية التنمية الحقيقية.

فالسماح مثلا للقطاع الخاص الأجنبى بالاستثمار فى الأنشطة المصرفية المتنوعة بدون

---

(١) تقرير لجنة الجنوب ،التحدى أمام الجنوب ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٠ ،ص ٢٦.

ضوابط مرشدة فى اقتصاديات تتميز باختلالات هيكلية يتعايش فى إطارها الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الموازى ،سيؤدى إلى فقدان السيادة النقدية ،ذلك لأن المصارف الأجنبية سوف تستقطب حجما معتبرا من الودائع المحلية وتساهم فى خلق النقود الائتمانية ،وتشارك فى تمويل النشاط الاقتصادى وتتبنى سياسة استثمارية وتوظيفية معينة،ولما كانت تلك المصارف فى العادة تابعة لمؤسسات مصرفية دولية النشاط فإن القرارات المتعلقة بعملياتها المتنوعة لا تتخذها بصورة مستقلة ومنفردة إنما تكون مرتبطة بالتوجهات العامة للمراكز الرئيسية ،إضافة إلى ضعف كفاءة المصرف المركزى التحكمية فى النشاط المصرفى وتدهور كفاءته فى توجيه عملياته لخدمة أهداف التنمية بسبب الازدواجية الداخلية والضغط الخارجى والتواجد المصرفى الأجنبى ،الأمر الذى يجعل الآثار السلبية كبيرة وانعكاساتها أكبر. وهذه الحقيقة نلاحظها فى التجارب الحديثة للدول التى قطعت أشواطا هامة فى تطبيق برامج التدويل والعولمة.

ويمكن تعميم ذلك التحليل بالنسبة لبقية القطاعات الخدمية كالسياحة والمواصلات والتأمينات وغيرها.

٤ ـ إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها فى المجال الاقتصادى:

إن تجديد آليات عولمة المنهج الرأسمالى وزيادة نفوذ مراكزه القوية اقتضت ضرورة إضعاف مكانة الدولة النامية ،وتقزيم دورها وتأزيم عملية تطورها ،خوفا من بروز نماذج أخرى للتقدم على غرار تجربة بعض بلدان شرق آسيا ،ولذلك كانت البرامج التغريبية المفروضة باهظة الكلفة ،وكانت إجراءاتها مناقضة للعلم والعقل والتجربة الإنسانية ولضرورات الأوضاع المستجدة بخصوص مكانة الدولة ودورها الاقتصادى، ففى الوقت الذى تسعى فيه الدول المتقدمة إلى تنمية أشكال جديدة من التكامل والاندماج والتنسيق الوحدوى لفرض وجودها على المستوى الدولى كمجموعات قوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا ،نلاحظ بأن تلك الدول تسعى بشكل مباشر وغير مباشر إلى فرض تحولات قسرية على المجتمعات النامية لإضعاف وزنها الاقتصادى والسياسى فتعجز عن القيام بدورها التنموى الحضارى وتصبح مجرد دويلات تابعة تدير الأزمات إدارة خارجية منفصلة عن المصلحة القطرية والجهوية ،وقد دلت الدراسات التى أجريت على البلدان الأكثر تقدما فى شرق آسيا بما فيها الدراسة الواردة فى تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٣ بأن الدول فيها كانت تتميز بمكانتها الهامة ودورها الحيوى فى المجال الاقتصادى الذى اعتبر المقوم الثانى ضمن استراتيجية تطورها والذى تمثل فى وضع أهداف محددة ،وتقديم الدعم الائتمانى للصناعات المختارة وحماية بدائل الواردات ، وتطوير الصناعات التصديرية وتنمية أجهزة تسويقها ،وتدعيم المصارف الحكومية وتشجيع الاستثمار فى

المجالات التطبيقية ،وتبادل الخبرات والبحوث والمعلومات وتحقيق أقصى درجات التنسيق والانسجام والتعاون بين القطاعين العام والخاص ،ومواجهة العجز دون اللجوء للضغوط التضخمية ،وغيرها من المهام التى قامت بها عن طريق جهاز إدارى يتميز بكفاءته وخلوه من التعقيدات والانحرافات.

بينما التحولات الجارية فى البلدان النامية أدت وستؤدى إلى ظهور وتطور دولة الانفتاح دولة النخبة المنعزلة عن الجماهير ،وعن الاقتصاد ،المرتبطة بالمصالح والاحتكارات والتكتلات الخارجية ، دولة تفتقد لحرية القرار والاختيار بحيث لا تستطيع أن تنهض بالأعباء الكبيرة التى تتطلبها عمليات التغيير الحضارى المنشود .ولا نعتقد بأن هناك تكاليف أكبر من تكاليف استمرار تبنى هذه الدول لمسارات غير صحيحة فى مجال إصلاح الأوضاع المتردية.

٥ـ تفكيك البنية التكاملية للقطاعين العام والخاص:

إن إجراءات الخوصصة المتسرعة أدت إلى تقليص وزن القطاع العام وتصفية الكثير من مؤسساته الهامة لحساب القطاع الخاص الأجنبى والوطنى وقد استحوذت الشركات الأجنبية على نسب معتبرة فى معظم المؤسسات العامة التى تمت خوصصتها بأسعار لا تعكس التكاليف الحقيقية فى ظل موجة التخفيضات المتوالية لأسعار صرف العملات المحلية ،وتوقفت مؤسسات أخرى وأفلست ،ولم يستطع القطاع الخاص الوطنى ارتياد المجالات الأساسية بل لقد مسته موجة التصفية بسبب المنافسة غير المتكافئة ،وكذا بسبب زوال حماية الدولة وغياب حوافزها ودعمها اللذين أصبحا من نصيب القطاع الخاص الأجنبى على حساب الوطنى ،ولم ينج من آثار المنافسة المدمرة سوى القطاع الخاص الطفيلى الريعى ،المندمج ضمن أنشطة فروع الشركات الأجنبية المتكاملة مع مراكزها الرئيسية فى بلدانها الأصلية (المتقدمة). وإن التواجد الضعيف للقطاع الخاص الوطنى فى بعض المواقع الهامة لا يرقى به إلى مستوى الحفاظ على مكانته بها وتوسيع أنشطته بصورة تضمن تنمية التكاملية مع سائر فروع الاقتصاد الوطنى وقطاعاته الأساسية ،مما يجعله غير قادر على التصدى بمفرده لاستراتيجية الشركات الدولية التى تزايد عددها ،فبلغ أكثر من ٤٠٠٠٠ شركة دولية لها أكثر من ٢٠٠٠٠٠ فرع [1] بمعظم دول العالم وخاصة الدول النامية التى توسعت فى تطبيق برامج التحرير والتدويل والعولمة ،وكانت محصلتها

---

(1) Frederlcf. Clalrmont et John Cavanagh sous Ies aiIes du capitaIisme pIanetaire, maniere de voir 28/1995, p 34.

مزيدا من التفكيك للبنية التكاملية للقطاعين العام والخاص والتى ترتبت عليها تكاليف كبيرة تتمثل فى حرمان الاقتصاد الوطنى من التطور التكاملى لقطاعاته التى تقود عملية النمو والتطور.

٦ ـ انهيار البناء الوظائفى الأساسى وتفكك التركيب الحرفى:

إن التحولات الليبرالية الجارية فى معظم البلدان النامية أدت إلى تنمية الوظائف الريعية والحرف الطفيلية، وصعود الفئات الاجتماعية المرتبطة بها ، وساهمت بالمقابل فى الانهيار التدريجى للوظائف الأساسية والحرف الهامة ،وتدهور مكانتها الاقتصادية والاجتماعية فاليوم :« أفراد هذه الفئات الاجتماعية ـ المهنية هم فى طريق الإفقار النسبى... ويمكننا القول بأن هؤلاء سيكونون (الفقراء الجدد) فى القرن الواحد والعشرين ، إذا تواصلت الاتجاهات الحالية،واستمرت مراكز الثروة والسلطة الجديدة... فى التحكم بمقدرات الاقتصاد العالمى» [١] والمحلى.

إن هذه الوضعية المأزقية ساهمت فى تسريع الحراك المهنى والحرفى لصالح المهن والوظائف الطفيلية ، فتزايدت التكاليف الاقتصادية لهذه الظاهرة التى تسببت فى تدهور الإنتاجية المجتمعية الحقيقية ، ولم يعد:« العمل المنتج المصدر الأساسى للإثراء ، سر ازدهار الأمم ، وباتت الريوع غير المنتجة والطفيلية ، ومخالفة قوانين العقل الاجتماعى هى ينابيع الإثراء المهمة أكثر فأكثر ،بينما البؤس يهمش أو يقتلع جذور فئات متزايدة الاتساع من سكان هذا العالم التى توقفت عن كونها فقيرة،لتصبح فئات مشردة »[٢].

٧ ـ تغذية عملية التضخم الركودى:

إن السياسات النقدية والمالية لبرامج التدويل والعولمة التى يدعمها صندوق النقد الدولى والأطراف المتعاونة معه قد ساهمت فى تغذية عملية التضخم فى معظم البلدان النامية والحقيقة أن « هذه النتائج السيئة لخطط وبرامج الصندوق فيما يتعلق بالتضخم لا تثير الاستغراب نظراً للنسبة الكبيرة من الإجراءات والتدابير التى تتخذ فى مجال السياسات الاقتصادية التى تساهم ،بحد ذاتها ، فى رفع الأسعار» [٣] فتدهور القوة الشرائية وتدخل الاقتصاديات النامية فى حالة ركود كبيرة ، ويعود ذلك بالأساس إلى النموذج النظرى الفكرى الذى يوجه السياسات الليبرالية المطبقة ويحكم برامجها والذى يرجع الاختلالات

---

(١) د. جورج قرم ، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة ،جذور إخفاق التنمية ،دار الطليعة ، بيروت ، ط١، ١٩٩٤ ، ص ٣٠.

(٢) المصدر السابق ، ص:٣٢.

(٣) مارى فرانس ليريتو ، الصندوق النقدى الدولى وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتور هشام متولى ،دار طلاس ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٧.

وانعدام التوازنات إلى الإفراط فى الطلب الإجمالى ،وبالتالى فإن الوسائل التصحيحية المفضلة لإعادة التوازن هى: « أساسا سياسة الموازنة أو السياسة المالية والنقدية التقييدية وسياسة تخفيض معدل صرف العملة الوطنية. إن كل هذه العوامل مجتمعة تساهم فى حدوث ظاهرة انكماش الفعالية الاقتصادية. . . ويظهر من ذلك عمليا أن ظاهرة الركود الاقتصادى هى الوسيلة الوحيدة للتواصل إلى تحسين الحسابات الخارجية» [١] طالما أن الصندوق يستبعد أية إمكانية لمراقبة الواردات ، إضافة إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجى للاقتصايات النامية مما يحرمها من سرعة الاستجابة للفرص التصديرية أو الإحلالية للواردات ،فيتعايش التضخم المرتبط بارتفاع الأسعار ورفع الدعم وتخفيض قيمة العملة مع حالة الركود الكبيرة المرتبطة هى الأخرى بتحجيم دور الدولة وتخفيض حجم الائتمان وارتفاع تكاليف المدخلات وغيرها.

إن البلدان القائمة بتحويل اقتصادياتها فى هذا الاتجاه تصاب بخسارة كبيرة لانخفاض دخلها الوطنى الإجمالى بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية وركود النشاط الاقتصادى، فضلا عن التكاليف والنتائج السلبية المتعددة لاستمرار هذه الوضعية التى تفرضها تلك البرامج.

ومن المعلوم أن التكتل المهيمن على إدارة الاقتصاد العالمى ـ وعلى قمته صندوق النقد الدولى ـ يتعامل بازدواجية إزاء قضية التضخم ،إذ فى الوقت الذى نلاحظ الطابع السلبى لسياساته التى تغذى التضخم بتركيزها على تقليل الإنفاق العام. . . وتحقيق بعض التوازنات الحسابية فى ظل انتشار موجات تضخمية متوالية فى معظم البلدان مما يؤكد بأن نتائج تلك البرامج لا تؤدى إلى تخفيض معدلات التضخم أو أنها لا تقلصها بنسبة معتبرة، فإننا نجد بالمقابل بأن حلول الصندوق فيما يتعلق بالتضخم فى البلدان المتقدمة تتصرف نحو إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار وتقليص معدلات التضخم فرغم بعض: «التحفظات من حيث المبدأ ،فقد تقبل بشكل عام تفاقم عجز الموازنة فى الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك عجز الحساب الجارى) رغم آثار ذلك على معدلات الفوائد وموازين المدفوعات فى البلدان النامية. . .،وذلك بالقدر الذى تمكنت فيه هذه السياسة من تقليص التضخم بدرجة كبيرة فى الولايات المتحدة. . . وعلى العكس من ذلك فإن محاربة التضخم يعتبر هدفا ثانويا فى البلدان النامية» [٢].

٨ ـ تكاليف أخرى لنموذج الاقتصاد المكيف بصورة قسرية:

إن التنمية الاقتصادية المفتوحة التخارجية صاحبتها فى الواقع تكاليف عديدة أخرى

(١) مارى فرانس ليريتو ، الصندوق النقدى الدولى وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتور هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١٨.

من أهمها تكاليف وضع هذه الاقتصاديات فى مسار تنموى غير صحيح لعقود زمنية أخرى، وكذا تكاليف تغيب المشروع الاقتصادى الحضارى للمجتمع ،ذلك لأن برنامج الاقتصاديات المفتوحة يحاكى المشروع الغربى ويجدد آليات المحاولات العبثية لإعادة إنتاج التجربة الغربية ،ولا نعتقد بأن هناك تكاليف أكبر من تكاليف تكريس المسارات غير الصحيحة التى تقوم على تغييب المشروع المجتمعى. فقد أثبتت التجربة الإنسانية بأن الدول التى تتقدم باضطراد هى تلك التى تثمن مقوماتها الحضارية وتعتمد على إمكانياتها الذاتية بالدرجة الأولى.

ثالثا: التكاليف السياسية لاستراتيجيات التكييف والتغيير الهيكلى:

لقد أظهرت التجربة الميدانية بأن التزام البلدان النامية بتطبيق بعض إجراءات التكييف والتغيير الهيكلى ترافق مع شروط سياسية غيرت موقف هذه الدول على المستوى الداخلى والخارجى.

فعلى المستوى الداخلى تزامنت الليبرالية الاقتصادية مع استبداد كبير من أجل فرض سياساتها وتنفيذ إجراءاتها ،ويعود هذا الاستبداد إلى تهميش دور الجماهير فى اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالإصلاح ، تلك البرامج تم فرضها عن طريق سلسلة من الاتفاقيات بين خبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبين خبراء النخب السياسية الحاكمة والأقليات الفكرية المرتبطة بها ،الأمر الذى استدعى فرضها على الجماهير عن طريق الوصاية الاستبدادية والنيابة الإجبارية على الشعوب ،على غرار القرارات المصيرية الأخرى التى اتخذت خلال عقود التنمية المشوهة.

فنمت دولة الانفتاح وجددت آليتها لتنسجم مع طبيعة الإصلاحات المفروضة وتتحرك بثنائية خطيرة فمن جهة يظهر:« مدى الضعف الذى تبديه. . . فى تعاملها مع هاتين المؤسستين (الصندوق والبنك) فى مقابل القوة التى تعامل بها جماهيرها حينما تعبر عن رفضها وتقززها من تلك البرامج » [1].

والاضطرابات الكثيرة التى حدثت فى دول كثيرة كمصر ،والأردن وتونس، والأرجنتين وباكستان وأندونسيا حاليا خير دليل على ذلك.

ويتجلى كذلك فقدان السيادة السياسية للدولة فى تزايد تدخل المؤسسات المالية الدولية فى بعض القضايا المتعلقة بالسيادة السياسية ،وقد أكدت مجموعة ٢٤ هذه الحقيقة متهمة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتدخلهما فى الشؤون السياسية وخاصة فى مجال الإنفاق العسكرى ،وربط المساعدات التنموية باتخاذ إجراءات لحفظ الإنفاق الدفاعى [2].

---

(١) د . رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة ، سينا للنشر ، ١٩٩٣ ، ص٩٤ .

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ،القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٤ ـ ٤٣.

وقد طرحت البلدان النامية المشكلة ذات الطبيعة السياسية من حيث الجوهر وهى: «تدخل مؤسسة دولية فى الشؤون الاقتصادية الداخلية للبلد ،وما ينتج عن ذلك من الحد من سيادة الدول [1] عن طريق» رقابة الصندوق عن تفاصيل السياسات الاقتصادية. . . التى يجب أن تبقى محصورة بسيادة البلد » [2].

أما على المستوى الخارجى فقد تزايدت التبعية السياسية فى القرارات والمواقف الدولية حيث أصبحت البلدان النامية الملتزمة باتفاقيات وبرامج للإصلاح الاقتصادى أكثر تبعية فى قراراتها ومواقفها للقرارات والمواقف التى تتبناها الدول المتقدمة ،الأمر الذى جعل الهيمنة فى ظل النظام الدولى تتركز فى مجموعة قليلة من البلدان المتقدمة تتحرك فى أعقابها مجموعة كبيرة من الدول التابعة ، والذى يلاحظ مثلا مواقف الدول العربية والإسلامية عموما من قضية حرب الخليج ،وقضية فلسطين ،وقضية الصومال ،وقضية البوسنة ،وقضية الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفياتى السابق وقضية السلام المزعومة، يلاحظ درجة التبعية السياسية.

وخلاصة القول ، فإن الالتزام ببرامج مستوردة مفروضة تم فى إطار دولة الانفتاح التى: « تعتقد بأن نمو الاقتصاد وليس التضامن الاجتماعى هو محرك التقديم اليوم ، وأن هذا النمو يحتاج إلى ضمان حرية واسعة لأصحاب المصالح والرساميل من كل دين ومذهب وجنسية. كما يحتاج إلى تقييد كامل لحرية القوى الاجتماعية التى تهدد هذه المصالح والرساميل» [3].

إن هذا التجديد فى الآليات من الدولة الوطنية إلى الدولة الانفتاحية الليبرالية قد: «ترافق منذ البداية بتشديد قبضة الدولة على الحياة السياسية والاجتماعية ،وتوسيع دائرة ممارستها للعنف ، بالرغم من أن أشكال هذا العنف تبدلت. . . » [4].

ويوضح الدكتور برهان غليون طبيعة العنف الذى تمارسه دولة الانفتاح قائلا: . . . هو عنف اقتصادى بالدرجة الأولى، ولا يتحول إلى عنف مادى كما هو الحال فى السنوات الأخيرة ،إلا بقدر ما يثير هذا العنف الاقتصادى تمرد الفئات المهمشة والمنبوذة. بل إن حفظ التوازن العام . . . يقود فى العديد من الحالات إلى ما يشبه الحرب الأهلية التى تلعب فيها الدولة دور المنظمة الخاصة بالمجتمع الحر الجديد السائد ،بينما ينمو الإرهاب فى الأحياء الشعبية سواء أكان موجها ضد الدولة أو ضد المجتمع السائد ويتحول

---

(١) مارى فرانس ليريتو ، الصندوق النقدى الدولى وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتور هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق ، الطبعة ١ ،١٩٩٣ ، ص ١٢٨.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٨.

(٣، ٤) د برهان غليون ، المحنة العربية :الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣ ، ص ١٥١.

إلى سياسة عامة» [1].

إن هذه التواصلية للنخب الحاكمة بآليات جديدة تتلاءم مع نموذج الإصلاحات الليبرالية التى تفرض فى إطار عنف اقتصادى وما يؤدى إليه من اضطرابات وتمزقات اجتماعية وسياسات تهدد استقرار هذه الدويلات التابعة ،وزوال المجتمعات التى تقوم عليها ،لها تكاليف كبيرة وآثار خطيرة تتجاوز المنافع المتوقعة فى ظل فقدان السيادة السياسية.

رابعا: التكاليف الاجتماعية لاستراتيجيات التكييف والتغيير الهيكلى:

إن تطبيق إجراءات وتدابير التكييف والتغيير الهيكلى التى تشرف على تعميمها المؤسسات المالية والنقدية الدولية بدعم من الدول الرأسمالية المتقدمة ،لها انعكاسات كبيرة فى الميدان الاجتماعى وهى ذات كلفة باهظة فى مسيرة التطور التى يجب أن تقاس كفاءة برامجها التغييرية بمدى قدرتها المستمرة على تخفيض تلك التكاليف ،وسنشير لبعض الآثار السلبية فى الواقع من خلال معاينة النتائج المتحققة فى البلدان التى طبقت تلك الاستراتيجيات:

١ ـ زيادة معدلات البطالة فى المجتمع:

حيث إن إجراءات تصفية المؤسسات العامة وخوصصتها تترافق مع تسريح أعداد كبيرة من العمال تضاف إلى الطاقات البشرية العاطلة ،الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها ،ولعل التقدير البسيط لهذه التكلفة يساوى متوسط الإنتاجية القومية أو القطاعية أو الفرعية مضروبا فى عدد العمال الذين تم تسريحهم ،أو عدد العمال فى ظل الفرصة البديلة.

أى أن التكلفة الأولية = متوسط الانتاجية القومية × عدد العمال الذين سرحوا.

٢ ـ تعميم الفقر وتوسيع دائرته:

فرفع الدعم عن السلع الضرورية والخدمات الاجتماعية الأساسية وتحرير الأسعار وتثبيت الأجور وتخفيض سعر العملة الوطنية ، ورفع أسعار الفوائد بنسبة تزيد عن معدلات التضخم السائدة ، وتسريح العمال الذى أضحى خطرا يهدد الاستقرار الاجتماعى،وتشير الدراسات بأن عدد العمال الذين سرحوا فى ظل موجة الاصلاحات الليبرالية فى روسيا قد فاق ١٠ مليون عامل ،كل هذه الإجراءات من شأنها أن تحدث أضرارا بالغة بأصحاب الدخول الثابتة فى معظم القطاعات وتتحول معظم شرائح الطبقة المتوسطة إلى حافة الفقر ، ويتحرك سلبا الوضع المعيشى للأغلبية الساحقة التى تعيش

---

(١) د .برهان غليوم . المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، ص ١٥١.

دون مستويات الكفاف فى انتظار ثمار الأحلام التى ستنتج عن تطبيق برامج المؤسسات الدولية فى المدى الطويل.

٣ ـ تعميق الاختلال فى توزيع الثروات والدخول:

وذلك لحساب الأقليات الثرية المستفيدة الأولى من الإصلاح فى إطار فلسفة اقتصاد السوق ، ولقد كان حصاد التجارب المدنية فى البلدان النامية التى طبقت تلك البرامج بأن أصبح: « نصيب الأجور من الناتج المحلى الإجمالى يتدهور لصالح مالكى وسائل الإنتاج (كاسبى الأرباح والفوائد والريع) وهو أمر يضر بالأغلبية الساحقة (كاسبى الأجور) ويزيد من حدة تفاوت الدخل» (١).

فتكون الفئات المستثمرة فى قطاع تجارة الاستيراد والتصدير أو فى قطاع الإسكان والعقارات ، أو فى قطاع الفروع الصناعية المتعلقة بالأنشطة الثانوية ، وكذا ملاك الأراضى الزراعية. . .هى المستفيد الأول من منافع ومكاسب التكييف وهى لا تشكل إلا نسبة ضئيلة على حساب تهميش وحرمان الأغلبية.

٤ ـ زيادة درجة الانحرافات الاجتماعية ونمو عوامل التمزق الاجتماعى:

ذلك بتزايد مظاهر الجريمة والتسول والأعمال غير المشروعة ،والاغتراب. . .إلخ ، والتى ترتفع تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية.

إن هذه الأوضاع وانعكاساتها تظهر الانفصام الكبير فى رؤية أصحاب هذه البرامج الذين يفصلون بين إجراءات النمو الاقتصادى وبين عوامل التماسك الاجتماعى.

وعلى العموم ، فإنه يترتب على تطبيق برامج الانفتاح الفوضوى « تكاليف اجتماعية تؤثر على مستوى معيشة الفئات العريضة من الشعب مثل صغار المزارعين والعمال غير المهرة ،والفئات منخفضة الدخل والأجور ،كما تؤثر على دخل وثروة بعض الفئات الأخرى » (٢).

خامسا : التكاليف الثقافية لاستراتيجيات التكييف والتغيير الهيكلى :

لا تتوقف تكاليف تلك الاستراتيجيات على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بل تتعداها إلى الميدان الثقافى الحضارى ،ذلك لأن المقصد النهائى لتلك البرامج والسياسات هو تعميم الخصوصية الحضارية الغربية فى النمو والتطور وما يرتبط بهما من أنماط حياة وسلوك اجتماعى وقيم ثقافية.

ولقد تزايد التأثير الثقافى الذى يهدف إلى تكوين أجيال لها قابلية كبيرة لتبنى النموذج الغربى فى النمو، ونمطه فى التطور بمختلف جوانبه ، كما تعددت وسائل التأثير على

---

(١) د .رمزى زكى الليبرالية المستبدة ، مرجع سابق ، ص ١١٩.

(٢) د. محمد ناظم حنفى ،الإصلاح الاقتصادى وتحديد التنمية ، القاهرة ،١٩٩٢،ص ٢٤١.

الفئات الرافضة للثقافات الوافدة عن طريق التليين الفكرى والترويض الثقافى ،أو التهميش والإقصاء والتشويه ، كل ذلك من أجل تسهيل إعادة الهيكلة التى تستدعيها عملية تعميم الخصوصية الحضارية الغربية وتوطينها ، رغم شكهم فى إمكانيات نجاح هذه العملية ، ولكن خبراؤهم يدركون بأن ذلك سيؤدى إلى حدوث تغريب يشوه تلك المجتمعات على الأقل ويبقيها مجرد توابع ويحرمها من إمكانياتها فى التطور ، ويسلبها من إرادتها فى التحرر الاقتصادى والاستقلال والتمييز الحضارى[1].

وكانت أهم قنوات ممارسة ذلك التأثير:

١ ـ الإعلام الذى مهد ورافق تلك البرامج.

٢ ـ السلع والخدمات المستوردة التى أغرقت الأسواق قبل وأثناء تطبيق تلك البرامج ، لما تحمله معظمها من قيم وأنماط حياة وما تؤدى إليه من إعادة تشكيل السلوك الاستهلاكى وربطه بمخرجات الجهاز الانتاجى بالدول المتقدمة.

٣ ـ آثار وكالات السياحة والنقل والاتصال فى زرع النمط الحياتى الغربى.

---

(١) راجع دراسة هامة ل: سارج لاتوش ، تغريب العالم ، ترجمة خليل كلفت ، دار العالم الثالث، ط١، ١٩٩٢.

المبحث السادس
أوهام ومخاطر برامج التكييف الليبرالى والعولمة القسرية

إن استراتيجيات التكييف وبرامج العولمة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية من منظور خبراء الدول المتقدمة والنخب التابعة لهم ،بشكل يساعد على التخفيف من حدة المشكلات التى تعانيها البلدان المتقدمة ،ولا يحسن كثيرا الأوضاع المتردية فى البلدان النامية.

وإن المكاسب التى يؤكد عليها بعض الكتاب أثناء تبريرهم لأهمية هذه البرامج ما هى إلا مجرد أوهام أثبتت التجربة التاريخية عدم صحتها ،وسنذكر بعضا منها فيما يلى:

١ ـ وهم الكفاءة المنتظرة للمعالجات الجزئية للأزمة الشاملة:

إن البلدان النامية تعانى من أزمة حضارية شاملة (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية)... وبالتالى فإن سياسات الإصلاح الاقتصادى لا نتوقع نجاحها لأنها ليست بمعزل عن المحيط الثقافى والمناخ الاجتماعى والكيان السياسى القائم. فالأزمة الشاملة لا يمكن التخفيف من حدتها ببعض الحلول الجزئية الارتجالية المتغيرة بشكل مستمر ،بل إن المنطق العلمى والنظرة الموضوعية يقتضيان بأن يتم التخفيف منها فى ظل استراتيجية شاملة ذات بعد واقعى تعالج فى إطارها كافة الجوانب ،وتأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة على المجالات غير الاقتصادية ،ذلك أن الاقتصاد ليس بمعزل عن ظروف ومناخ المجتمع ،كما أن الجوانب المالية والنقدية ليست بمعزل عن جوانب الحياة الاقتصادية الأخرى.

ونعتقد بأن السبب الجوهرى لفشل جهود الإصلاح فى البلدان النامية يعود إلى العزل التعسفى والتغافل عن الحلول ذات الطبيعة الشاملة.

٢ ـ وهم الاعتماد على الحلول الجاهزة من الخارج فى معالجة الأزمات الداخلية:

إن مسيرة التنمية المشوهة قد أفرزت عقلية الاعتماد على الخارج فى جميع الميادين بدءاً من استيراد السلع والخدمات ،وأنماط السلوك وطرق الحياة المرتبطة بهما ،إلى استيراد الحلول الجاهزة المعلبة والقوانين والتشريعات والمناهج المرتبطة بها لمعالجة الأزمات الداخلية والاختلالات الناتجة عنها.

ونحن نعلم بأن الإجراءات والسياسات التى تتضمنها البرامج الليبرالية تعبر عن طريقة معالجة المشكلات الاقتصادية التى تعيشها البلدان المتقدمة فى إطار النظام الرأسمالى الذى هو انعكاس لإعمال المبادئ والأصول المذهبية للرأسمالية فى الواقع ،وهذه الأخيرة

وليدة التطور الحضارى للمجتمع وفلسفته فى الحياة ونظرته للوجود ،ويؤكد ما ذهبنا إليه أحد الباحثين بقوله:

" Les critiques ont tout dobord porte sur Le fait que La poIitique d ajustement defLationniste est pLus adaptee aux pays deveLoppes qu aux pays des tiers monde ou eLLe se traduisent par une chute de Le La croissance et L'augmentation de La misere et d'un chomage deja massif"(1) .

فيستحيل الاعتماد على تلك الحلول التى ارتبطت بتطور المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فى مجتمعات أخرى نامية وتختلف تماما عنها حضاريا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا.

ولقد أثبتت التجربة بأن إخفاق مسيرة التنمية يعود إلى التوجه للخارج والاعتماد على: « الحلول والنظريات الجاهزة بدلا من ابتداعها بما يتناسب مع ظروف بلادنا»(٢) فهناك ضرورة لابتكار: « استراتيجيات وسياسات تنموية بديلة يكون هدفها ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة فى الدول الرأسمالية الصناعية ،وإنما خلق نمط إنمائى جديد يتفق وظروف هذه البلاد ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادى وبناء تنميتها المستقلة،بحيث يكون الهدف النهائى كذلك هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته ماديا وروحيا»(٣).

وهذا الوضع جعل اللجنة الاقتصـ ـية لأمريكا اللاتينية التابعة لهيئة الأمم المتحدة تسمى عشرية الثمانينيات بالعشرية الضائعة ،وأكد عدد كبير من الباحثين هذا الإخفاق.

٣ ـ وهم ارتباط الإنعاش الاقتصادى بتطبيق استراتيجيات التكييف والتعديل الهيكلى:

لقد ساد هذا الوهم وسط خبراء الأزمة الذين أفرزتهم مسيرة التنمية المشوهة ،وهو أن الإنعاش الاقتصادى للهياكل المجمدة فى ظروف الأزمة الحالية يرتبط بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والمؤسسات المالية والنقدية المرتبطة به على برنامج للإصلاح الاقتصادى يتم بموجبه الحصول على الدعم التمويلى اللازم الذى يحل أزمة السيولة فى المدى القصير ،ويمكن الدولة من تدبير القروض اللازمة لبعث المشاريع التنموية التى تحدث الإنعاش الاقتصادى فى المدى المتوسط والطويل.

والحقيقة أن هذه مغالطة كبرى يروج لها خبراء صندوق النقد الدولى والبنك

(1) Jacques BrasseuL, introdution a Leconomie du deveLoppement, Armont coLin, 1993, p 89.

(٢) د. رمزى زكى ،الاعتماد على الذات ،دار الشباب ،١٩٨٤ ، ص ٧.

(٣) المصدر السابق ، ص ٨.

الدولى، وسادت فى أوساط خبراء الأزمة فى البلدان النامية ، ذلك أن التمويل الممنوح يرتبط بشروط قاسية لا تحقق الإنعاش الاقتصادى المطلوب فى إطار عملية التنمية المستقلة إنما هو نوع من الإنعاش الذى ينمى التنمية المشوهة التابعة نتيجة لما يترتب على تلك الشروط من تدمير اقتصادى للجهود التنموية التى بذلت بتكاليف كبيرة خلال عقود متوالية.

فلقد جاءت نتائج عمليات التكييف مخيبة للآمال فى معظم البلدان النامية كما تشير معظم التقارير الإحصائية والتحاليل المرتبطة بها خاصة فى الدول الشديدة المديونية ، فالأرجنتين مثلا التى انطلقت عمليات إعادة الجدولة بها منذ ١٩٥٦ تدهور وضعها الاقتصادى: « تدهورا شديدا فى الثمانينات ، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بمتوسط سنوى قدره ١,٨٪ وانخفض الاستثمار الذى كان فى السبعينات أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٩٪ فقط عام ١٩٩٠ وحدث خلل فى الاقتصاد نتيجة لتضخم مفرط ، وقد طبقت برنامجين من برامج الصدمات. . . تضمنا تخفيضات فى قيمة العملة وفرض ضوابط على الأجور والأسعار ، ولكن البرنامجين لم يحققا الاستقرار للاقتصاد» [١]. . وفى الشيلى أكد أحد الباحثين فشل البرامج الليبرالية وبين بأن:

" L'ouverture brutaLe et excIusive de L'economie chiLienne au commerce mondiaL a destructure Le systeme productif nationaL, aggrave Les inegaLites sociaLes sans pour autant reduire sa dependance et sa vuLmerabiLite exterieure" (2).

وفى البلدان الاشتراكية ـ سابقا ـ تدهورت الأوضاع بصورة لم يسبق لها مثيل بحيث انخفض الناتج الداخلى الإجمالى ، وكذا الإنتاج الصناعى فى بداية التسعينات بأكثر من ٣٠٪ فى كل من ألبانيا ، بلغاريا، هنغاريا، بولونيا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا سابقا [٣]، وتشهد حاليا معدلات نمو سلبية، وارتفعت بها معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى أرقام كبيرة خاصة فى جمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق ، إذ بلغت فى جمهورية روسيا حوالى ٣٠٢٪ ١٩٩٤ بعد أن كانت ١٥٥٣٪ فى سنة ١٩٩٢، ووصلت إلى ١٣٧٪ فى جمهورية رومانيا ، وتدهورت القدرة الشرائية تبعا لذلك وتوسعت قاعدة الفقر

---

(١) تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، مركز الوحدة العربية ١٩٩٣، ص٥٤.

(2) pascaL Bye, Jean pierre frey, Le modeLe chiLien, cachiers des ameriques Latines, cnrs- gresaL ? 1992, p 48.

(3) Commission economique pour L' europe de L' O.N.U, economie buLLetin, Novembre 1992.

والتهميش فى جميع البلدان الاشتراكية سابقا كمحصلة لتطبيق برامج اللبرلة والعولمة.

أما البرازيل فإن أحلام « المعجزة البرازيلية» قد انتهت إلى:« غرق البلد فى الركود الاقتصادى ، بحيث أصبح فيه عدم استقرار اقتصادى على نطاق واسع وديون خارجية مرتفعة وتضخم هائل بلغ فى عامى ١٩٨٩، ١٩٩٠ أكثر من ١٥٠٠٪... فالفقر متفش وهناك تفاوتات هائلة فى الدخل ،لا ينجح كثيرا النظام الضريبى فى الحد منها... ومازال التضخم المرتفع يمثل مشكلة...» [١].

ولقد كانت نتيجة عمليات التكييف التى طبقت فى مجموعة كبيرة من البلدان النامية فى وسط ظروف حرجة غير إيجابية إذ خيم عليها:« ركود واضح فى الإنتاج ومعاناة شديدة من الفوضى والاضطرابات التى حدثت فى المتغيرات الاقتصادية الأساسية ،فمعدلات النمو كانت غير مستقرة وفى أحيان كثيرة متدهورة ،واستشرى فيها التضخم بشكل واضح وسريع ،وران عليها ركود تضخمى قاسٍ ،تزامن مع عجز كبير فى الموازنة العامة وركام كبير من الدين الداخلى المتراكم على القطاع العام ،وعبء دين خارجى شديد الوطأة ، ونمو متسارع فى عرض كمية النقود وتراخ واضح فى الطلب على الأصول المالية ، وارتفاع شديد فى أسعار الفائدة ، وتدهور ملحوظ فى سعر الصرف للعملة ، ونزوع الثروة ورؤوس الأموال للهروب والتهريب نحو الخارج .. ناهيك عن تدهور مستويات المعيشة» [٢].

٤ ـ وهم كفاءة برنامج التكييف والتعديل الهيكلى فى التخفيف من حدة تفاقم أزمة المديونية:

يعتقد البعض بأن هذه البرامج تساهم بكفاءة فى التخفيف من حدة أزمة المديونية فى البلدان النامية ،ولكن تبين أن الدول التى قطعت أشواطا معتبرة فى تطبيق هذه البرامج تحت إشراف مستمر ومباشر لخبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى،لم تؤد إلى تخفيض حجم الديون والتقليص من آثار خدماتها المرتفعة ،وإذا أخذنا أكبر الدول النامية المدينة كمثال نجد أن ديون البرازيل أضحت تفوق ١٧٨ مليار دولار فى سنة ١٩٩٧وبلغت ديون الأرجنتين أكثر من٩٤مليار مع بداية ١٩٩٦ ولم تنخفض ديون المغرب ، ومصر ، وتونس ، والمكسيك ، وفنزويلا ، وأندونيسيا بل قد ارتفعت فى بعض هذه الدول ودول أخرى [٣] واستمرت تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطنى بصورة فاقت توقعات وأوهام

---

(١) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

(٢) د. رمزى زكى ، الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث ،دار سيناء للنشر ، ط ١ ١٩٩٢ ص ١٥٩.

(3) Atlaseco 1997.

مروجى تلك البرامج. فقد انتقل إجمالى الديون من ٦٥٨ مليار دولار سنة ١٩٨٠م إلى ١٩٤٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤ م [١] إلى أكثر من ٢٧٠٠ مليار دولار فى سنة ١٩٩٩، وارتفعت ديون معظم البلدان الاشتراكية سابقا فتجاوزت فى جمهورية روسيا ١٣٠مليار دولار [٢].

٥ ـ وهم كفاءة برامج التكييف الليبرالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى البلدان النامية:

إن هذا الوهم يقوم على افتراض خاطئ وهو تشابه الظروف الاقتصادية وتقاربها فى معظم الدول، الأمر الذى يسهل إمكانية تطبيق استراتيجيات الإصلاح الاقتصادى فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ولكن الحقائق العملية تثبت بأن البرامج والسياسات تستمد من واقع المجتمعات بعد معاينة ومعايشة تلك المشكلات، ولذلك فإن الاستراتيجيات التى تعمل المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة على تعميمها للتخفيف من الأزمات التى تعيشها المجتمعات النامية إنما هى مستمدة من معاينة مشكلات التطور بالبلدان المتقدمة، وصانعو هذه البرامج هم خبراء الدول المتقدمة أو أتباعهم والمتأثرون بفكرهم، وهناك فرق شاسع نوعى وكمى بين طبيعة الأزمات التى تعانيها كلتا المجموعتين من الدول، الشيء الذى يتطلب وجود برامج مختلفة لتحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادى فى كل منهما، وسنبين كيف تتباين النظرة بالنسبة لبعض المشكلات التى لابد من التخفيف منها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى [٣] كالتالى :

أ ـ فإذا كانت مشكلة الدول المتقدمة هى المحافظة على الكفاءة التوظفية للطاقات الإنتاجية المتطورة، والرشادة التشغيلية للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية، فإن الأصل فى مشكلة البلدان المتخلفة هو القيام بعملية التنمية الشاملة التى يتم فى إطارها الاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية، والتوظيف الكامل للطاقات البشرية بصورة تؤدى إلى بناء الطاقات الإنتاجية والمحافظة عليها وحمايتها. والمفارقة هو حدوث نتائج عكسية حيث تم تحطيم القاعدة الإنتاجية فى ظل فوضى الانفتاح ليتحول الاقتصاد الوطنى إلى

---

(1) Marc Raffinot, Dette des tiers mondes: un retour sur Le devant de La scene ?, Letat du monde 1996, p 123.

(2) L' etat monde 1997, p 165.

(٣) راجع : د. رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، ط١، ١٩٨٥. ص٢٧٨ وما بعدها .

مجرد سوق استهلاكية [1].

ب ـ إن إجراءات برامج التكييف الليبرالى تهدف إلى حل مشكلة البطالة الدورية فى الدول الرأسمالية المتقدمة ،ولكن الأمر يختلف فى البلدان النامية التى تعانى من البطالة الهيكلية بأنواعها المتعددة من سافرة ومقنعة وموسمية ،وهذا يستدعى علاج الخلل الهيكلى فى الاقتصاد الوطنى ورفع كفاءته الاستخدامية لموارد المجتمع المتاحة. وبالفعل فقد أدى تطبيق هذه البرامج إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر [2] فى البلدان المتقدمة،ناهيك عن البلدان النامية فقد ازداد عدد العاطلين عن العمل فى الاتحاد الأوروبى عن ٢٠مليون عاطل ،وبلغ عدد الفقراء به أكثر من ٥٠ مليون فقير.

جـ ـ إن إجراءات برنامج التكييف فى البلدان المتقدمة تهدف إلى الحد من موجات التضخم الركودى التى ترتبط بتطور الممارسات الاحتكارية ،وتدنى كفاءة السياسات المالية والنقدية. . . فى حين أن التضخم فى البلدان النامية يرجع إلى اختلالات بنيانية فى هيكل الاقتصاد الوطنى ،إضافة إلى قنوات التضخم المستورد التى تبين درجة الارتباط السلبى وتطور التبعية الخارجية للدول المتقدمة.

د ـ إن إجراءات معالجة اختلالات ميزان المدفوعات تختلف من حيث طبيعة العجز وأسبابه فى مجموعة الدول المتقدمة والمتخلفة ، ففى حين يعود العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية إلى اختلالات هيكلية فى الداخل وضعف وزن اقتصادها فى الخارج ،نجد أن تلك العجوزات فى البلدان المتقدمة تعود إلى ضراوة الصراع الاقتصادى فى السوق العالمية بين التكتلات الاقتصادية المختلفة.

هـ ـ إن استراتيجيات التكييف ،والتثبيت ،والتغيير الهيكلى لا تراعى مشكلة توزيع الدخول والثروات باعتبارها ليست مشكلة بنفس الدرجة من الحدة كما هى عليها فى البلدان المتخلفة ،ولذا يتغافل ويتغاضى عنها منظرو هذه البرامج بل ويؤكدون على ضرورة وجود تكاليف اجتماعية لابد من تحملها عند تطبيقها ،ولقد: « دارت مناقشات واسعة فى السنوات الأخيرة حول النتائج الاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلى التى يساندها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ووجهت لها انتقادات عديدة» [3].

إن هذا الاعتراف من قبل خبراء هاتين المؤسستين يزداد وضوحا فى تأكيد عدم اعتناء

---

(1) PascaL Bye, Jeun-pierre Frey, p 48.

(2)Walden Bello et Shea Cunnlngam, Sublr L Ajustement SructureL, Maniere de voir 28/1996,p54.

(٣) بول غليوى وجليت هول ، التصحيح غير التقليدى ومدى انتشار الفقر ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٢ ،ص ١٠.

البرامج السابقة بمشكلة التوزيع وآثارها السلبية على الأغلبية الساحقة التى تعانى من الفقر: « ولم يكن نهج البنك والصندوق فى الفترة من أوائل الثمانينات... يتصدى تصديا صريحا للآثار التى تعرض لها الفقراء بسبب سياسات التصحيح فى الأجل القصير، وكان الافتراض الضمنى أن من شأن النمو أن يحد من الفقر فى المدى الطويل ، وأن الآثار السلبية فى المدى القصير هى ثمن التصحيح لا مفر منه ،ولم يحدث إلا أواخر الثمانينات أن اعترف البنك بأن الفقر قضية محورية فى عملية التصحيح [١].

والحقيقة أن الفرق كبير بين التكلفة الاجتماعية لتلك السياسات فى دولة متقدمة وبين تكاليفها فى دولة نامية ،فالتضحية فى هذه الأخيرة ستكون كبيرة ومفضية إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية فى معظم الأحيان قد تلغى معظم المكاسب المتحققة أو المتوقعة.

وعلى العموم ، فإن الأزمة المكسيكية أثبتت هشاشة الاستقرار الاقتصادى المعتمد على المصالح الاقتصادية للدول القوية التى سارعت إلى تغطية إخفاق النموذج الليبرالى بدعم مالى يصل إلى ٤٠مليار دولار تكفل صندوق النقد الدولى بتغطية ١٨مليار منها وهو أكبر التزام مالى فى تاريخ الصندوق [٢].

ونفس الأزمة المالية تتكرر فى تايلندا التى ارتفعت ديونها خلال فترة الانفتاح الليبرالى فانتقلت من ١٧,٥ مليار دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٦٠مليار دولار سنة ١٩٩٥ [٣] ، الأمر الذى جعل صندوق النقد الدولى يوافق على تقديم ثانى أكبر قرض لتمويلها يزيد عن ١٦ مليار دولار يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٧ بمعية كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، فهل هــو مرض مزمن بدأ يؤثر على نمو أشبال شرق آسيا فى ظل الليبرالية العالمية المتطرفة ؟ أم هى حرب اقتصادية تهدف إلى إجهاض التجربة الصناعية فى هذه المجموعة من البلدان؟

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠.

(٢) نشرة صندوق النقد الدولى ، ستمبر ١٩٩٥ ، ص ٢٨.

(3) L' etat du monde, 1997, 293.

المبحث السابع
صندوق النقد الدولى بعد نصف قرن من التحديات وضرورة الإصلاحات

لقد مر أكثر من نصف قرن على إنشاء صندوق النقد الدولى ،قام خلاله بنشاطات عديدة لتجسيد أهدافه الأساسية ،وواجهته منذ البداية تحديات كبيرة تتناسب مع طبيعة مهمته فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى الماضى والحاضر ، وأن دوره المستقبلى يتوقف على حجم الجهود اللازمة لتحويله إلى مؤسسة نقدية دولية فعلية ، بإمكانها مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالسيولة الدولية والتمويل واستقرار العملات والتعاون الدولى وتطوّر التجارة الدولية .

لقد ساهم صندوق النقد الدولى بدور هام فى العلاقات الاقتصادية الدولية وكان له تأثيره الكبير فى صياغة معالم النظام النقدى الدولى على ضوء توجيهات ومصالح الدول المتقدمة المهيمنة على حصص الصندوق والفعّالة فى الاقتصاد الدولى. واختلف حجم هذا الدور المتنامى من مرحلة إلى أخرى ، وقد تجسد فى اتخاذ أكثر من ١٠ آلاف قرار من قبل الصندوق .

أولاً : دور صندوق النقد الدولى والتحديات التى واجهت خلال المرحلة الأولى (١٩٤٤ ـ١٩٧٠) :

خلال هذه المرحلة كان دور الصندوق يرتكز على المبادئ الأساسية لاتفاقية تأسيسه مع بعض الاختلافات البسيطة وذلك لمنع تكرار الأزمات المدمرة كأزمة الثلاثينات ، فكان التركيز على استقرار أسعار الصرف عن طريق الرقابة على قيم عملات البلدان الأعضاء لتتم فى حدود النسب المسموح بها ،وكذا الاهتمام بتقديم الدعم المالى للتخفيف من حدّة التقلبات فى موازين المدفوعات ،أما دوره فى مجال التقليل من القيود المتعلقة بتسهيل حركة التجارة العالمية وتنشيط انسياب رؤوس الأموال فقد كان محدوداً بالرغم من ترافقه مع إبرام الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) سنة ١٩٤٧ التى كان تأثيرها فى محيط السوق الرأسمالية آنذاك ، ويعود ذلك لمجموعة من التحديات التى واجهت الصندوق وأهمّها :

١ـ السياسات الوطنية القطرية المتعلقة بإعادة إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية وما تتطلبه من تدخل اقتصادى كبير فى إدارة الحياة الاقتصادية .

٢ـ انتشار الفكر الكينزى واتجاه معظم الدول الرأسمالية المتقدمة إلى تبنيه عند صياغة أنظمتها الاقتصادية وسياستها التطبيقية وما ترتب عنه من زيادة الإنفاق العام وتنامى دور القطاع العام واللجوء إلى أساليب التمويل التضخمى وغيرها من الإجراءات التى قد تتناقض أحياناً مع رفع القيود وتحرير الاقتصاد من أشكال الحماية ، فكانت فترة الخمسينات والستينات المرحلة الذهبية لتطبيق النظرية الكينزية .

٣ـ اشتداد الصراع العالمى بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، الأمر الذى قلل من دور صندوق النقد الدولى وحدّ من إمكانيات توسعه وانتشاره ،وكان طابع توجيهاته مرنا بخصوص طبيعة النظام الاقتصادى المتبع وشكل المشروع المجتمعى بالمقارنة مع دوره الحالى . وكان اهتمام الصندوق بالبلدان الصناعية الرأسمالية أكبر من غيرها ولذلك كان الحجم الأكبر من مساعداته المالية إليها لتمكينها من المحافظة على أسعار الصرف فى حدود المعدلات الرسمية ، فخلال الخمسينات كانت ٦٠٪ من المسحوبات على الصندوق توجّه للبلدان الصناعية الرأسمالية ، وارتفعت تلك النسبة ٧١٪ خلال عشرية الستينات [١] .

وخلال هذه المرحلة قام الصندوق باستحداث الاتفاقية العامة للاقتراض بعد اعتمادها من قبل مجلس المحافظين فى ٥ يونية ١٩٦٢ والتى بموجبها يستطيع الصندوق اللجوء إلى الاقتراض لتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات الأعضاء فى حالة حدوث أزمات فى موازين مدفوعات أحد البلدان الصناعية الكبرى ، فبموجب هذه الاتفاقية يلجأ الصندوق إلى الاقتراض من حكومات أكبر عشرة بلدان صناعية وهى بلجيكا ، كندا ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان، هولندا، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة، والعربية السعودية فيما بعد .

كما أنشأ الصندوق تسهيل التمويل التعويضى فى ٢٧ فبراير من سنة ١٩٦٣، وتسهيل تمويل المخزونات الاحتياطية فى سنة ١٩٦٩ وكلاهما يستهدف مساعدة الدول النامية فى مواجهة حالات التدهور المؤقت فى حصيلة صادراتها بسبب التقلبات فى أسعار موادها الأولية.

كما أعطى الصندوق صلاحية إنشاء حقوق السحب الخاصة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ والتى أضحت من الأصول الاحتياطية التى يمكن أن تستخدمها البلدان الأعضاء فى مدفوعاتها كبديل للنقد الأجنبى .

نخلص إلى القول بأن الصندوق خلال هذه المرحلة ظلّ فى خدمة البلدان الرأسمالية المتقدمة وتأتى فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى مكنها من فرض الدولار كعملة

---

(١) مارى فرانس ليريتو ، صندوق النقد الدولى وبلدان العالم الثالث ، ترجمة د . هشام متولى ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ٧١ .

احتياطية دولية وحرم الصندوق من إنشاء بديل لها لأنّ حقوق السحب الخاصة لم ترق إلى مستوى العملة الدولية ،وهذه الظاهرة المسماه الدولرة تدر مكاسب كبيرة على الاقتصاد الأمريكى الذى أصبح يستخدم سياساته النقدية الوطنية للتأثير فى اتجاهات الاقتصاد العالمى بما يخدم المصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى . وهذا كان من الأسباب التى جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تخرج عن القواعد العامة لنظام بريتون وودز فى بداية السبعينات عندما رفضت تحويل الدولار إلى ذهب . . . إلخ .

ثانيا : دور صندوق النقد الدولى والتحديات التى واجهته خلال المرحلة الثانية (١٩٧١ـ١٩٩٩) :

إن سنة ١٩٧١ تعتبر بداية المنعرج الحاسم فى تطوّر دور صندوق النقد الدولى فى العلاقات الاقتصادية الدولية بعد أن انهارت القواعد الأساسية التى قام عليها نظام بريتون وودز سنة ١٩٤٤ وهى قاعدة الصرف بالدولار الذهبى ، وقاعدة الثبات النسبى فى أسعار الصرف .

إنّ التحولات الاقتصادية العالمية وما أفرزته من تنافس كبير واشتداد الصراع بين مراكز القوة فى العالم الرأسمالى (بين الولايات المتحدة واليابان ودول السوق الأوربية المشتركة سابقاً) ، أدت إلى تغيّر أساسى فى موازين القوى فى غير صالح الاقتصاد الأمريكى الذى تنامى فيه عجز ميزان المدفوعات بسبب تراجع الصادرات الأمريكية فى السوق الدولية وتزايد حركة رؤوس الأموال الأمريكية فى الخارج وتطوّر الإنفاق العسكرى الخارجى، فازداد الاختلال فى التوازن بين كميّة الدولارات الموجودة وحجم الرصيد الذهبى الذى تملكه الدولة الأمريكية التى أصبحت غير قادرة على تلبية جميع طلبات التحويل التى ازدادت خلال الستينات بصورة لم يسبق لها مثيل ، فازدادت التقلبات فى أسعار الصرف واشتدت المضاربات على الذهب وتطورت المنازعات النقدية بين الدول الكبرى وعجز صندوق النقد الدولى عن إلزام أعضائه بتبنى توجيهاته وبدأت تخرج الواحدة تلو الأخرى عن قواعد الصندوق فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رئيسها نيكسون فى أغسطس ١٩٧١ عن عدم التزامها بقاعدة تحويل الدولار إلى الذهب، دون أى تنسيق مسبق مع صندوق النقد الدولى ، ولجأت إلى تخفيض متوال فى سعر صرف الدولار، والأمر الذى أدى إلى لجوء معظم دول السوق الأوربية واليابان إلى أسعار الصرف العائمة باتجاه الدزلار ، وبهذا تنهار قاعدة التحويل الذهبى وقاعدة ثبات أسعار الصرف اللتين شكلتا أساس نظام بريتون وودز ، ويفشل صندوق النقد الدولى فى أداء مهمته خلال المرحلة الأولى، ويكلف خلال هذه المرحلة الجديدة بوظائف أخرى

تتناسب مع حجم المشكلات التى واجهت الاقتصاديات المتقدمة والتى بينت إفلاس النظرية الكينزية على المستوى التطبيقى وعجز إجراءاتها عن التخفيف من تفاقم أزمات جديدة مثل أزمة التضخم الركودية وتباطؤ معدلات النمو وغيرها . فانتشر الفكر الكلاسيكى الجديد بمدارسه المتعددة وأهمها المدرسة النقدية ، وأصبح هو الفكر الذى يحكم سياسات الصندوق وهو يقوم بمهامه الجديدة .

ولقد واجهت صندوق النقد الدولى خلال هذه المرحلة تحديات كثيرة نذكر منها :

١ـ انهيار قواعد بريتون وودز وتزايد الاضطرابات النقدية :

منذ أوائل السبعينات بعد تراجع الأعضاء المؤسسين للصندوق عن قاعدة التحويل الذهبى، وقاعدة ثبات أسعار الصرف ،فتزايدت الاضطرابات النقدية وبدأ التفكير فى إعداد مشاريع تتعلق بالأسس الفعالة المطلوبة لتطوير النظام النقدى الدولى وطبيعة الوظائف التى يتعين على الصندوق القيام بها ، فأقر مجلس المحافظين إنشاء لجنة العشرين فى سنة ١٩٧٢ لاقتراح الإصلاحات اللازمة، وقد اتفقت على أنّ الأوضاع العالمية تتطلب اتّباع منهج متطور فى إصلاح النظام النقدى ، ورغم المقترحات العديدة إلا أن المشكلات الأساسية بقيت دون إصلاح جوهرى وبقيت تساؤلات كثيرة مطروحة منها : لماذا لم تطوّر حقوق السحب الخاصة وتستخدم كعملية دولية للاحتياط والتقييم ؟

ويؤكد أحد موظفى الصندوق على هذه القضية بقوله: « أمّا السمة المفقودة ـ وهى تحد ماثل ـ بالنسبة لصندوق النقد الدولى بوصفه سلطة نقدية فوق وطنية فتتعلق بإصداره لصكوك التزاماته الخاصة ، وفى مرحلة مبكرة جداً من تطور الصندوق خطا خطوات فى هذا الاتجاه بإنشائه حقوق السحب الخاصة ، غير أن هذه الحقوق لم تكتسب حتى الآن الصفات الكاملة للعملة الدولية ومنها أن تصبح المعيار العددى ، وأيضاً أن تشكل الدعامة المركزية للنظام النقدى الدولى » (١).

ولماذا لم توسع مهام الصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير فعلاً ؟ ولماذا تتزايد هيمنة مجموعة من البلدان على الصندوق ومؤسساته وسياساته؟ رغم أنّ هذه البلدان الصناعية كما تؤكد إحدى الموظفات بالصندوق: « تنتهج سياسات اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تتجه صوب خدمة مصالحها الوطنية وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولى»(٢) ، ولماذا تزداد رقابة الصندوق ومشروطيته التى امتدت لتشمل: « أسس التنظيم الاقتصادى

---

(١) مانويل غتيان ،صندوق النقد الدولى كمؤسسة نقدية ، تحديات المستقبل ، مجلة التمويل والتنمية ، الصندوق والبنك الدوليين ، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٤١ .

(٢) مارجريت جاريتسن دفرايز ، صندوق النقد الدولى بعد مرور ٥٠ عاماً ، مجلة التمويل والتنمية يونية ١٩٩٥، ص ٤٥ .

والاجتماعى وتحث على إعادة نـظر جذرية فى التوجهات فى الأمد الطويل وفى اختيار شكل المجتمع»[1] فى البلدان النّامية ولا يستطيع أن يفعل ذلك مع البلدان الصناعية المتقدمة ؟ ولماذا لم تلغ الازدواجية فى التعامل مع الأعضاء ؟

ولقد تزايدت الاضطرابات فى موازين المدفوعات وازدادت الحاجة إلى السيولة فى عقد السبعينات خاصة بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط، فتم استحداث تسهيل النفط وزيادة الحصص بمقدار ٥٠٪ وبيع ثلث حيازة الصندوق من الذهب ، وطور مساعدات أخرى للبلدان المتضررة من ارتفاع الأسعار ، إلا أن احتواء الاضطرابات وتأمين السيولة بشكل ملائم بقيت دون مستوى الدور الفعال والسريع الذى يتطلبه حفظ النظام الدولى .

٢ـ تطور أزمة المديونية فى بداية الثمانينات :

إنّ الاضطرابات المالية الكبيرة خلال سنوات السبعينات وما رافقها من تزايد السلوك التوظيفى السلبى للرأسمال المصرفى الدولى،وتطور حجم انسيابه إلى منافذ الاستثمار القصير المدى فى البلدان النامية فى ظل آلية نظام الفائدة الربوى ، بحيث كان حجم القروض ينمو بمعدل ٢٧٪ خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ التى شهدت تصاعد التدفقات المالية الدولية من المصارف التجارية الكبرى إلى البلدان النامية ،وكان هذا الوضع المتسارع قد أدى إلى ارتفاع متوال فى أسعار الفوائد التى أصبحت آلية ترهق كاهل الاقتصادات المتخلفة التى تحولت بدورها اعتباراً من سنة ١٩٨٢ ـ وهى سنة انفجار أزمة المديونية ـ إلى مصدرة صافية لرأس المال المالى ، إذ أصبحت خدمة الديون السنوية تزيد عن حجم القروض الجديدة، ومعنى هذا أنّ آلية المديونية الخارجية أضحت تشكل عملية تحويل عكسى للموارد المالية من الاقتصاديات النامية الدينة إلى الاقتصاديات المتقدمة الدائنة ، وقد تضافرت مجموعة من الأسباب التى عمقت هذه الظاهرة ومنها تدهور معدلات التبادل فى غير صالح البلدان النامية،وارتفاع الأسعار الحقيقية للفوائد،وتدهور معدلات النمو الاقتصادى فى البلدان المتقدمة ،وتطور صور الفساد الاقتصادى الداخلى ،وتزايد أشكال تهريب الأموال . . . إلخ .

وأمام هذه الوضعية عجز صندوق النقد الدولى على تأمين السيولة الكافية للبلدان الشديدة المديونية بشروط ميسرة تجسد التوازن فى تدفق الموارد الذى يحقق معدلات نمو كافية لتحرك الآثار الإيجابية المتبادلة بين مجموعة البلدان النامية المدينة ومجموعة البلدان المتقدمة الدائنة وتحوّل من مؤسسة نقدية إلى مؤسسة لإعادة هيكلة الاقتصادات النامية ، ليجعلها أكثر انسجاماً مع مصالح رأس المال الدولى عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازن النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(١) مارى فرانس ليريتو ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

وفى الوقت الذى يتساهل فيه صندوق النقد الدولى مع الدول المتقدمة المدينة كالولايات المتحدة الأمريكية بحكم أن طبيعة النظام النقدى الدولى الذى أسسته منذ بريتون وودز يمكنها من تحويل العجز الداخلى والخارجى ، ونقل آثاره السلبية إلى بقية دول العالم، فإنه يمارس رقابته التدخلية الصارمة يفرض ويجسد مشروطيته بقوة فى الاقتصاديات النامية. وعجز صندوق النقد الدولى عن مواجهة تحديات أزمة المديونية إلى يومنا هذا واستسهل وظيفة إدارة الأزمة وتيسيرها فى مقابل استحداث وتطوير الآليات الكفيلة بإزالة الإجحاف فى النظام النقدى الدولى . وهذه الحقيقة عبّر عنها السيّد ثارو بقوله: « لقد عوهد بمعالجة مشاكل ديون العالم الثالث إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولكن ليس بوسع هاتين المؤسستين سوى أن تستمر فى وضع رقع على نظام لديه بالفعل رقع أكثر مما ينبغى . . . ليس بوسعهما أن تعيدا الصحة إلى النظام المالى للعالمين الثانى والثالث » [1] والأوّل كذلك .

٣ ـ انهيار المعسكر الاشتراكى وتفكك الاتحاد السوفياتى فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات:

لقد ساهم السقوط المفاجئ للمعسكر الاشتراكى فى توسيع مهام الصندوق النقدى الدولى وزيادة دوره ، فمن جهة توسعت عضوية الصندوق بأعضاء جدد من البلدان الاشتراكية، ففى سنة ١٩٩٢ تمت الموافقة على عضوية الاتحاد السوفياتى السابق ، فازداد طلبهم على المساعدات المالية التى يقدمها الصندوق لمواجهة الاختلالات المالية لهذه الاقتصاديات والتقليل من التقلبات الحادة فى موازين مدفوعاتها فى المدى القصير، ومن جهة أخرى تطور دور الصندوق فى الإشراف على التحولات الاقتصادية فى دول أوربا الشرقية من اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق ،وأنشأ لهذا الغرض فى أبريل ١٩٩٣ التسهيل التمويلى لتحويل الأنظمة الاقتصادية من أجل رفع كفاءته فى مساعدة البلدان التى تواجه مشكلات مالية بسبب تحولاتها الليبرالية المتسارعة والتى أصبحت تستقطب حجماً معتبراً من سيولة الصندوق ، ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى الاتفاق الذى أبرمه مع روسيا فى مارس ١٩٩٦ بموجب التسهيل التمويلى الممدد بمبلغ يفوق ١٠ مليار دولار وهو أكبر اتفاق فى إطار هذا النوع من المساعدات فى تاريخ الصندوق .

ورغم مرور أكثر من ٧ سنوات على بدء عمليات التحوّل الاقتصادى فى إطار البرامج الليبرالية التى فرضها الصندوق بقوة على تلك الدول ، إلا أن نتائجها إلى حد الآن كانت خلافاً للتوقعات دون مستوى التحديات التى تواجهها هذه الاقتصاديات ،الأمر

---

(١) لسترثارو ، الصراع على القمة ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٤ ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت، ١٩٩٥ ، ص ٢٩٠ .

الذى يؤكد استمرار مسلسل انتكاسات الصندوق فى القيام بالمهام الجديدة التى أسندت إليه والمتعلقة بإدارة عملية التحول نحو اقتصاد السوق .

٤ـ تزايد وتيرة الانفتاح الليبرالى القسرى وتدويل الاقتصاد المحلى وعولمة أسواق رأس المال :

إن التحولات الجديدة فى العالم فى شماله وجنوبه والتى تهدف إلى عولمة الخصوصية الحضارية الغربية فى التطور الاقتصادى، قد ساهمت فى تدويل الاقتصاديات المحلية وعولمة أسواق رأس المال، وأدت إلى تنامى الاقتصاد الرمزى المضاربى على حساب نمو الاقتصاد الحقيقى ، وتضاءلت كفاءة صندوق النقد الدولى فى توجيه أسواق النقد والمال توجيهاً يقلل من اضطراباتها ومخاطرها وانعكاساتها السلبية على اتجاهات الأداء الاقتصادى فى الدول المتقدمة والنامية ، فعجز الصندوق عن التنبؤ بالأزمة الآسيوية ، وعجز عن تقدير امتداداتها كما أقر بذلك النائب الأول للقائم بأعمال مدير صندوق النقد الدولى السيد ستانلى فيشر قائلا: « ولكن الصندوق فشل فى التنبؤ بخطورة آثار العدوى التى نجمت عن اتساع الأزمة» [1]وإذا كان التحدى السابق للصندوق هو: «تحرير القوى الاقتصادية الأساسية، فالتحدى الماثل الآن هو توجيه قوى السوق صوب الأداء الاقتصادى العالمى السليم . . . وقد رسخت تماما أهمية الاستقرار النقدى بالنسبة لكفاءة قوى السوق على الصعيد الوطنى . وثمة رأى مماثل بانطباق ذلك على الصعيد الدولى»[2].

وأمام هذه المستجدات فى العلاقات الاقتصادية الدولية بات من الضرورى العمل من أجل إقامة نظام نقدى عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولى بأسره .

ثالثا : الإصلاحات الضرورية لتثمين الدور المستقبلى لصندوق النقد الدولى (نحو مؤسسة نقدية دولية تواجه التحديات الحالية والمستقبلية) :

إنّ تكريس المسار الحالى لصندوق النقد الدولى يعنى استمرار الاضطرابات النقدية وترسيخ حالة عدم الاستقرار فى النظام النقدى الدولى، الأمر الذى ينعكس بشكل سلبى على أداء الاقتصاد العالمى ، ولهذا ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسة الهامة لتكون فى خدمة المجتمع الدولى بكامله .

ونرى بأنّ تحقيق هذا الهدف يستدعى إعادة النظر فى القضايا الأساسية التالية :

- العضوية والتصويت .
- الحصص والمهام .
- حقوق السحب الخاصة .

---

(١) مانويل غيتيان ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) ستانلى فيشر، الأزمة والدور المتغير لصندوق النقد الدولى، مجلة التمويل والتنمية ، العدد: يونيو٩٨ ص٤ .

ـ نظام أسعار الصرف .
ـ السيولة الدولية .
ـ آليات الائتمان الدولى .

١ـ العضوية والتصويت :

أ ـ العضوية :

إن النظام الحالى للصندق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء ، وهذا ما لخّصه أحد الباحثين بقوله : « إن الغائب الكبير على نظام بريتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء فى الصندوق »[1] ، فإصلاح هذه المؤسسة يستدعى إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة (خلافا لمجلسها الأمنى) .

والغريب أن الدول التى تزعم بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هى التى تجسد الدكتاتورية المؤسساتية والاستبداد داخل المنظمات الدولية ، فآن الأوان للالتزام بالديمقراطية داخل المنظمات العالمية لتكون البديل الأكفأ للوصاية والهيمنة .

ونحن نؤكد على مبدأ المساواة الذى يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشرى ولا يتجاهل المكانة الاقتصادية للدولة دون أن يتيح المجال للاحتواء والاستحواذ .

ب ـ التصويت :

لما كان الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء فإنه مؤسس على عدم المساواة فى القوى التصويتية التى على أساسها تتخذ القرارات الهامة التى تحكم العالم بأسره فى الميدان النقدى والمالى . ويسرى هذا المبدأ فى التصويت على باقى المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه مثل البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية ، ومؤسسة التنمية الدولية ، ومصارف التنمية الجهوية .

إن توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره ، فمن جهة نجد بأنّ حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التى قد لا تعكس وضعها الاقتصادى فى الميدان المالى والتجارى بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية ، فنجد مثلاً : « زيادة حقوق التصويت لليابان لا تتزايد إلا بصورة ضعيفة. . . رغم تعاظم قدرتها الاقتصادية والأهمية النسبية لتجارتها الخارجية » [2] .

---

(١) ميشيل لولار،الصندوق النقدى الدولى وعملياته ، ترجمة د.هشام متولى ،دار طلاس ط ١، ١٩٩٥ ، ص ١٢٦.

(٢) مارى فرانس ليريتو ، مرجع سابق ص ٣٧ .

وذلك لأن المؤشرات التى تحدد على أساسها الحصة عادة لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية فى الميدان المالى والتجارى ، ولا غرابة إذا وجدنا أن تحديد الحصة فى بداية التسعينات كان خاضعاً للتغيرات فى المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية المختارة فى بداية الثمانينات .

كما أن توزيع القوة التصويتية كان دائماً لصالح مجموعة الدولة الرأسمالية المتقدمة، فبعد أن كانت نسبة ٢٨٪ من الأصوات موزعة على ٢٤ دولة نامية فى سنة ١٩٥٣، نجد اليوم بأن ٣٩٪ من الأصوات تتقاسمها ١٣٢ دولة نامية .

فالأمر يستدعى تصحيح الاختلالات فى توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة فى مجال اتخاذ القرارات الحاسمة فى المجال المالى والنقدى الدولى،وكذا إعادة التوازن فى توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة ،فالنظام الحالى لاتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولى يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ حسباً لأهمية القرارات ، مما يعنى أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التى تزيد حصتها التصويتية عن ١٧٪ تشكل عائقاً كبيراً فى أى مشروع قرار حاسم لا توافق عليه .

فصندوق النقد الدولى ليس شركة مساهمة ترتبط فيها مكانة الشريك بمقدار حصته، والعلاقات فيها هى علاقة بين شركاء غير متساوين فى كثير من الأحيان . فالأمر هنا يختلف عندما يتعلق الأمر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها فى التأثير على التطور الاقتصادى فى جميع البلدان التى لا بد أن تعكس العلاقات بينها عنصر السيادة والمساواة.

وانطلاقاً مما سبق فنحن نقترح ضمن المرحلة القادمة الانتقال من مبدأ عدم المساواة فى العضوية والتصويت والحصص إلى مبدأ المساواة النسبية التى تعكس عنصر السيادة، وفى نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادى والحضارى للدولة العضو فتكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة أجزاء فالأول يشكل ٣٠٪ ويبرز التماثل فى عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان . والثانى يساوى ٢٠٪ ويرتبط بحجم الدولة السكانى الذى لا بد من مراعاته طالما أن المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان .والجزء الثالث وشمل ٥٠ ٪ المتبقية ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادى والمالى والتجارى .

٢ـ الحصص والمهام :

أ ـ الحصص :

ما زالت حصص البلدان الأعضاء لا تعكس قوتهم الاقتصادية ، والأصل أن كلّ بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التى نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالناتج القومى، وحجم التجارة الدولية . . . إلخ ويفترض أن حصة البلد ترتبط فى تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوّره الداخلى ، وبقدر المكاسب التى حققها عن طريق تنامى علاقاته الاقتصادية الدولية وما تعكسه من حركة سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدى عاملة .

ورغم أن الحصص الحالية للأعضاء قد حددت على أساس من المؤشرات الهامة إلا أنها تبقى غير كافية ، وذلك لاعتماد المؤشرات القديمة وليس الجديدة التى تعكس المستوى الحالى لتطور البلد العضو . كما أن بعض هذه المؤشرات قد تخفى مكانة البلد ، فهناك فرق بين مؤشر الناتج المحلى والناتج القومى .

ولا بد من الانتقال من المراجعة الدورية للحصص التى تزيد مدتها عن أربع سنوات إلى مراجعة بواقع كل سنتين وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الجارية ومتابعة انعكاساتها على الناتج القومى ، وعلى حركة السلع والخدمات ، وعلى حركة رؤوس الأموال بالنسبة لكل دولة وأخذها بعين الاعتبار فى زيادة حصتها .

ب ـ المهام :

يلاحظ خلال العشرينتين الأخيرتين تحول كبير فى مهام صندوق النقد الدولى، فقد طغت وظائفه الأيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية ، وأضحى متخصصا فى وضع البرامج وإعداد السياسات الاقتصادية والإشراف على تطبيقها فى البلدان النامية لكى تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة فى انسياب الائتمان فى السوق الدولية، وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات النقدية والمالية التى تضمن القدرة على استمرار دفع الالتزامات على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ،والصندوق فى هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة أيديولوجية تتمثل فى عولمة المنهج الرأسمالى بموجته الليبرالية المتطرفة الحالية. فقد تزايد تدخله ،وتطورت مشروطيته ، وتنامى دوره كوسيط للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة انتقائية تنسجم مع المهمة المذهبية .

وانطلاقا مما سبق لا بد من إعادة النظر فى مهام الصندوق لتنقيتها من مظاهر التحيز الأيديولوجى وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول ، لينحصر دوره فى تأدية الوظائف

التى تساهم فى تحقيق الاستقرار فى النظام النقدى الدولى من خلال إعادة النظر فى دور حقوق السحب الخاصة ، ونظام أسعار الصرف ،وتنظيم السيولة، وتخليص حركية الائتمان من المشروطية الأيديولوجية والانتقائية .

٣ـ حقوق السحب الخاصة :

أنشأ صندوق النقد الدولى وحدة حقوق السحب الخاصة فى سنة ١٩٦٩ لتكون أصلا احتياطياً دولياً ولتستخدم كوحدة حسابية فى الصندوق وفى مؤسسات أخرى دولية وإقليمية .

وخلال عشرية السبعينات كانت قيمتها مرتبطة بسلة من العملات تتكون من ١٦ عملة رئيسية لمجموعة الدول التى تساهم بشكل معتبر فى التجارة الدولية ،وترتبط منذ ١٩٨٢ بخمس عملات هى الدولار الأمريكى، والين اليابانى والفرنك الفرنسى ، والمارك الألمانى والجنيه الإسترلينى .

وبقيت حقوق السحب الخاصة كما أريد لها حيث إنها ما زالت ليست الأداة الرئيسية للاحتياطيات الدولية فى النظام النقدى الدولى ، كما أنها لم تتحول إلى عملة دولية، وذلك بسبب تنامى ظاهرة الدولرة باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتون وودز الذى هيمنت عليه الولايات المتحدة طيلة نصف قرن ، الأمر الذى كان وما زال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحدّ من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدى الدولى . ولا غرابة إذا وجدنا أن نتائج الحلقة الدراسية التى نظمها الصندوق حول دور وحدة حقوق السحب الخاصة فى المستقبل ، تؤكد على بقاء الأوضاع الحالية « لا يبدو من المحتمل أن تصبح وحدة حقوق السحب الخاصة أداة الاحتياطى الرئيسية فى النظام النقدى الدولى .ولا يبدو أنّ مصيرها هو التطور من اعتماد غير مشروط لتصبح عملة عالمية بالمعنى الكامل » (١).

ولهذا تستمر الولايات المتحدة ومجرتها فى جعل « صحة الاقتصاد العالمى حبيسة أداءاتها الخاصة بها ، بينما كان إصدار وسائل الدفع الدولية قد صار تابعاً كليا للعجز التجارى الأمريكى » (٢).

وبناءً على ما سبق فإنّ الضرورة ملحة فى ظل التحديات الحالية والمستقبلية التى تواجه نظام النقد الدولى ، للإصلاح الجدى الذى يتم فى إطار تطوير وحدة السحب

(١) نشرة صندوق النقد الدولى ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢١ .

(٢) د. جورج قرم ، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة ، جذور إخفاق التنمية ،دار الطليعة بيروت ، ط ١، ١٩٩٤ ، ص ١٥٣ .

الخاصة على مستوى النواحى التالية :

أ ـ تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطى فى النظام النقدى الدولى:

فالتعديلات الخاصة بالعضوية والتصويت والحصص ستؤدى إلى مزيد من الديمقراطية المؤسسية التى تمكن من تقليص الهيمنة والاحتكار ، وتساعد على إجراء التغيرات الإصلاحية التى تخدم المجتمع الدولى بأسره على مستوى النظام الدولى .ولعلّ نقطة الانطلاق هى الارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة إلى مستوى الأداة الرئيسية للاحتياطى الدولى باتخاذ الإجراءات التى تجسد ذلك وتؤدى إلى التخفيف التدريجى لظاهرة الدولرة وانعكاساتها السلبية ، وتقلل بصورة فعّالة من الاعتماد على الدولار والسلة المرتبطة به فى ميدان الاحتياطات الدولية . ولا شكّ فى أنّ هذا الوضع الجديد سيقلص من حدة الآثار السلبية للسياسات النقدية الوطنية فى الدول الكبرى على النظام النقدى الدولى فالدول الصناعية: « تنتهج سياسة اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تتجه صوب خدمة مصالحها الوطنية ، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولى ، ويؤدى تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية إلى نشوء حالة عدم يقين تلحق الضرر بالتجارة والاستثمار » [1].

فإعادة الاعتبار لوحده حقوق السحب الخاصة فى مجال الاحتياطات الدولية يقلل من الطلب على العملات الرئيسية على المستوى الدولى لغرض الاحتياطى ضمن النظام النقدى الدولى ، فتقل تبعاً لذلك المخاطر المرتبطة بالتقلبات فى أسعار صرفها والتى تتعرض لها معظم الدول التى تستخدمها كاحتياطى فتنخفض حدة التبعية النقدية .

ب ـ تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية :

لعب الدولار الأمريكى دورا هاماً فى النظام النقدى حيث كان قابلاً للتحويل إلى ذهب بالسعر المحدد ، وكان يقوم بدور الوسيط بين الذهب وباقى العملات وبعد تزايد العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى ،وتنامى الاحتياطات الدولارية فى المصارف المركزية بمعظم الدول الصناعية ،وتطور أشكال المضاربات ، عجزت الولايات المتحدة عن الوفاء بالالتزام المتعلق بتحويل الدولار إلى ذهب وقررت إيقاف صرف الدولار بالذهب فى سنة ١٩٧١ ، فتحوّل النظام الدولى من الشكل الازدواجى فى التقييم واستعمال الاحتياطات

(١) مارجريت جاريتسن ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

والذى كان يتقاسمه الدولار والذهب إلى الشكل الأحادى الذى توسعت فيه الدولرة فى العلاقات النقدية والمالية الدولية،فأضحى الدولار يشكل ٦٠٪ من احتياطات المصارف المركزية ، ويشارك بنسبة ٨٠٪ فى الصفقات والاتفاقات المتعلقة بسوق العملات و ٥٠٪ من الصادرات العالمية ، رغم أن حصة الولايات المتحدة فى التجارة الدولية لا تزيد عن ١٦٪ (١).

هذه الوضعية أدت إلى اشتداد المنافسة بين العملات الرئيسية فى العالم من أجل توسيع مجالها الحيوى فى النظام النقدى الدولى لمواجهة السيطرة المتواصلة للدولار الأمريكى وانتقل الاهتمام من مستواه القطرى إلى مستوى التكتلات لتحمى نفسها من آثار الاضطرابات النقدية ، وتعظم مصالح اقتصادياتها ضمن أسواق الصرف التى تتجاوز قيمة مبادلاتها يومياً أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار فتكتل الاتحاد الأوربى يقوم بجهود قوية لإنشاء عملة « اليورو EURO » التى ستحتل مكاناً هاماً بين العملات القوية فى العالم لتستخدم كسياج وقائى للحفاظ على مكانة العملات الأوربية ، ولحماية الاتحاد الأوربى من الآثار السلبية للنظام النقدى الدولى .

وتسعى دول شرق آسيا بعد الاضطرابات النقدية التى تعرضت لها هذه البلدان ـ وخاصة تايلندا خلال السداسى الثانى من سنة ١٩٩٧ ـ إلى إنشاء صندوق يتكفل بدور حيوى فى هذا المجال ،رغم بوادر المعارضة من قبل الأطراف القوية فى المؤسسات النقدية الدولية والمؤامرات المضاربية التى أوقعت هذه البلدان فى أزمات مالية لم تشهدها من قبل مما اضطرها إلى الخضوع طوعاً أو كرها إلى توجيهات وبرنامج الصندوق .

وأمام هذه الوضعية النقدية المتردية باتت الضرورة ملحة للارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة عالمية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية فى السوق النقدية الدولية ، بل إن عملات البلدان الأعضاء تكون مرتبطة بهذه العملة الدولية التى تغدو عندئذ الأداة الأساسية فى التقييم والمبادلة والاحتياطى على المستوى الدولى. وإذا كان صندوق النقد الدولى: «لم يمنح أكثر من سلطة شرطى، فيما يتعلق بقواعد استقرار العملات وقابليتها للتحويل. . . ولم يؤسس دفعة واحدة كمصرف دولى يتمتع بسلطة الإصدار. . . لقد تم إحداثه كأداة لنظام نقدى لم يتحدد فى صلبه شروط إصدار النقد . ولذا لم يكن قادراً على منع النظام النقدى الدولى من الانزلاق بالشكل الذى حدث له»(٢).

---

(1) Yvs - Thibault de silguy , Einir avec les seismes monetaires, le monde: Dossiers - documnts , n : 252. mars 1997 . p . 2 .

(٢) ميشيل لولار ، مرجع سابق ، ص ١٢٨.

فإن تجسيد المقترح المتعلق بإنشاء عملة دولية يتطلب إجراء الإصلاحات الضرورية فى البنية المؤسسية والتنظيمية لصندوق النقد الدولى والمؤسسات المتكاملة معه فى النظام النقدى الحالى .

٤ـ نظام أسعار الصرف:

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة فى سنة ١٩٧١ قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، فقد أعلنت بذلك على انهيار إحدى أهم أسس اتفاقية بريتون وودز والتى تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة ،والانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة، ففى ظل النظام الأوّل كان دور الصندوق هو التأكيد من احترام البلدان الأعضاء للالتزامات الواردة فى المادة الرابعة ومنها :التزام الدول بتحديد سعر صرف عملتها بالذهب أو الدولار والامتناع عن إجراء تغير كبير فى أسعار صرفها إلا بعد موافقة الصندوق ،أما فى ظل نظام أسعار الصرف المرنة الذى بدأ تطبيقه اعتبارا من سنة ١٩٧٣ فإن دور الصندوق انحصر فى الرقابة على اقتصاديات البلدان الأعضاء باستعمال مجموعة من المؤشرات القياسية للكفاءة الاقتصادية،وكان تعامله تمييزياً خاصة بعد تطوّر أزمة المديونية وإخفاق مسيرة التنمية فى البلدان النامية حيث ازدادت رقابته عليها وبالمقابل ضعف دوره الرقابى والتوجيهى للدول الصناعية الكبرى وانحصرت فى التوصيات والتلميحات . . . إلخ .

ولم يؤد نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الاستقرار النقدى الذى طالما حلم به منظرو الصندوق وتوقعه بعض الخبراء فى البلدان المتقدمة . وفى هذا قال أحد الباحثين: «لقد كانت أسعار الصرف المرنة مجالاً أخطأ فيه المشتغلون بمهنة الاقتصاد وأنا منهم»[(١)] فقد ازدادت التقلبات فى قيمة العملات وما زالت إلى يومنا هذا ، ولا شك بأنه فى ظل تقلبات بمثل هذا العنف فى أسعار الصرف لا يكون ممكنا إدارة الاقتصاديات بكفاءة »[(٢)].

فخلق هذا الوضع اتجاها لتنامى آليات الاقتصاد الرمزى ، فازدادت التوظيفات المضاربية القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة فى أسعار صرف العملات ، وأضحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية فى الاقتصاديات العالمية،وأصبحت التدفقات النقدية بين البلدان أكبر بـ ٣٤ مرة من التدفقات الملائمة للصفقات المتعلقة بالسلع والخدمات. . . وسواء تعلق الأمر بالمضاربة على النقود، أو بالمضاربة على الأسهم ، صار العالم ملهى واسعاً، حيث وزعت موائد اللعب طولاً وعرضاً، والألعاب والمزايدات التى يشترك فيها ملايين اللاعبين لا تتوقف أبداً ، فلوحات الأسعار الأمريكية تبعتها لوحات أسعار طوكيو وهونج كونج ،ثم لندن وفرانكفورت

(١) المصدر السابق ، ص ٢٩٠ . (٢) المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

وباريس، وفى كل مكان الائتمان يدعم المضاربة، إذ كلّ واحد يمكنه أن يشترى بدون أن يدفع ويمكنه أن يبيع بدون أن يحوز » [١].

ففى ظلّ ميكانيزم نظام أسعار الصرف المرنة تطوّرت التدفقات النقدية والمالية المضاربية اليومية بصورة مذهلة ، فقد انتقل حجم التعامل اليومى فى أسواق الصرف من ٩٤ مليار دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٤٢٩ مليار دولار سنة ١٩٨٩ إلى أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٦ [٢].

إن هذه التحولات تستدعى مجموعة من التعديلات تنطلق من إعادة النظر فى نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المستقرة نسبيا،عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة التى تتحول إلى عملة دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له . وإذا كان الأوربيون يسعون حالياً للحد من تقلبات قيمة عملاتهم بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة فإنّ الاستقرار فى قيمة العملات « يكون ضرورياً أيضاً لنجاح بقية العالم الصناعى » [٣]والنامى .

وتحدد أسعار الصرف بين العملات ليس على أساس قوتها الشرائية الخاصة بالسلع والخدمات التصديرية أو القابلة للمبادلة الخارجية المحققة للميزة النسبية كما يؤكد على ذلك الصندوق النقدى الدولى الذى يعتمد ذلك على المؤشر فى تحديد قيمة عملات البلدان النامية وعادة ما تكون توصيته المتعلقة بتخفيض العملة شرطاً إجبارياً للحصول على المساعدات التى يقدمها الصندوق ، وفى هذا إجحاف كبير ، فيقتضى الأمر أن يتم الوصول إلى معدل الصرف الفعلى الذى يجسد العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية عن طريق الاستئناس بمؤشرين أساسيين على الأقل هما : مؤشر القوة الشرائية للعملة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التصديرية والقابلة للمبادلة ،وهو الذى يركز عليه الصندوق فى إطار دعمه لاقتصاديات الانفتاح ومؤشر القوة الشرائية الداخلية[٤] عند المقارنة بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة فى البلدان الأخرى لنفس السلعة من السلع

---

(١) موريس آلية : من الانهيار إلى الازدهار ، ترجمة رفيق المصرى ، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامى ، العدد الأول ١٩٩١ ، ص ٩٥ وما بعدها .

(2) Pierre AntomD La force des marches , Dossiers - document, Le monde n: 252 , 1997 p2 .

(٣) ليستر ثارو، مرجع سابق ص ٢٩٢ .

(٤) القدرة الشرائية الداخلية للعملية تستند إلى نظرية تعادل القوة الشرائية التى تؤكد بأن سعر الصرف بين العملات يجب أن يستند إلى قوتها الشرائية الداخلية بمعنى أن سعر الصرف لا بد أن يتطابق مع سعر تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملات المختارة .

والخدمات مقيّمة بالعملات الوطنية . فمراعاة معدلات الصرف لهذين المؤشرين فى إطار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة سيقلل من التكاليف والاضطرابات النقدية التى تحملتها البلدان التى تقوم بإجراء التحولات الاقتصادية تحت إشراف الصندوق .

ونحن نؤكد على ضرورة العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة نسبياً،وذلك لأنه لا يوجد ما يدل على كفاءة أسعار الصرف العائمة الحالية فى جميع الأوضاع والحالات ، ولعلّ مسألة اختيار أسعار الصرف هى من :« الموضوعات التى دار حولها حوار طويل الأمد فى الدراسات الاقتصادية ، وإذا كان لم يتم التوصل إلى حلّ لهذه المشكلة فذلك يعنى أنه لا يوجد نظام لسعر الصرف هو الأفضل لجميع الظروف »[(١)].

والحقيقة أن تزايد حدّة المضاربات فى ظلّ عدم استقرار أسعار صرف العملات وما نتج عنها من أزمات وتغيرات فى بنية وتركيب أسواق النقد والمال الدولية ، ترجح عدم كفاءة أسعار الصرف الحالية . وإن الاستقرار فى أسعار العملات سيقلل من حجم المضاربات المالية والنقدية والذى يؤدى إلى زيادة حجم الائتمان المخصص للاستثمارات الفعلية .

٥ـ تنظيم السيولة الدولية :

إن تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداءً رفع الصندوق النقدى الدولى فى إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نمو التجارة الدولية ،ويتماشى مع تطور حجم الأسواق المالية والنقدية الدولية ، وذلك عن طريق ربط الزيادة فى حصة الدولة لدى الصندوق بتطوّرها الاقتصادى وتزايد مكاسبها المتحققة فى السوق الدولية ، إضافة إلى الدور الذى يترتب على تحويل حقوق السحب الخاصة إلى الأداة الرئيسية للاحتياطات الدولية التى لا تزيد حالياً عن ٢١ ٪ من مجموع الاحتياطات غير الذهبية [(٢)] فى حين يشكل الدولار ٦٠٪ من احتياطات البنوك المركزية من العملات الرئيسية و ٥٠ ٪ من المدخرات الخاصة، رغم أنّ مساهمة الولايات المتحدة فى الإنتاج الاقتصادى العالمى لا يزيد عن الخمس[(٣)] ، فتتيح للصندوق سيولة متجددة يمكن تدعيمها بمورد جديد عند تكليف الصندوق بإلزام الأعضاء بحدود معينة من الاحتياطات تتناسب مع نموّ عوائد

---

(١) ستانلى فيشر ، المحافظة على استقرار الأسعار ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٦ ،ص ٣٤ .

(٢) نشرة صندوق النقد الدولى ، سبتمبر ١٩٩٦ ص ٢٠ .

(3) Hens - Peter Martin et harald schumann , Le piege de la mondialisation , traduit de l' allemand , solin , 1997, p: 98n.

توظيفاتهم واستثماراتهم الدولية .

كما أن من مقتضيات السيولة الدولية إتاحة الفرصة للصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير للبلدان الأعضاء فى الأحوال التى تستدعى ذلك بدون مشروطية أيديولوجية وسياسية تؤثر على سيادة الدول وحرية اختياراتها لمشاريعها المجتمعية . ولا يمكن لأى إصلاح للنظام النقدى الدولى أن يتجاهل هذه الوظيفة الأساسية التى تؤمن السيولة الدائمة « وبالنظر إلى النطاق العالمى للصندوق لا بد من أن يكون قادراً على مساعدة أى من البلدان فيه فى ظروف وأحوال معينة تماماً مثل البنك المركزى الوطنى الذى يكون مهيأ لمساعدة نظامه المصرفى ، وهذا الدور يتطلب من الحكومات الأعضاء أن تضع جزءاً كبيراً من احتياطاتها الدولية فى صندوق النقد الدولى » (١).

٦ـ تطوير آليات الائتمان الدولى :

إن الخصائص الحالية لآليات الائتمان الدولى تعمل بشكل مضطرد على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين: القطرى ، والدولى ، ومن بين تلك الخصائص التى تستدعى تطويراً نذكر :

- الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية .
- الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان .
- الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان .

أ ـ الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية :

تقوم المصارف بوظيفتين أساسيتين : إحداهما: موضوعية وهى تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى ، وثانيتهما : مذهبية وتتمثل فى طرق تعبئة الموارد وصيغ استخداماتها ، وكان ولا يزال الخلاف مستمراً حول طبيعة الوظيفة المذهبية وانعكاسات إعمالها فى الوقت النقدى القطرى والدولى على الوظيفة الموضوعية، وبدأت ردود الأفعال تتوالى بعد الانحرافات الكبيرة فى مسار المنظومة المصرفية ، إذ تحولت إلى مؤسسات لصناعة الائتمان وبيعه والاتجار فى النقود ، فازدادت الفوارق بين حجم الموارد التى تعبئه وحجم الائتمان الذى تصنعه ، وهذا ما أكده الاقتصادى موريس آليه بقوله: «إن آلية الائتمان ، كما تعمل اليوم ، تعتمد على الغطاء الجزئى للودائع ، وعلى خلق النقود من لا شىء ، وعلى الإقراض لأجل طويل أموالاً مقترضة لأجل قصير ، كل هذا من شأنه إحداث زيادة جسيمة فى أوجه الخلل الملاحظة. فالواقع أن جميع الأزمات

(١) مانويل غيتيان ، مرجع سابق ص ٤١ .

الكبرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين قد نشأت من فرط تزايد الائتمان ووعود الدفع وتحويلها إلى نقود » (١) .

فبعد انهيار نظام « بريتون وودز » فى بداية السبعينات ازداد ضعف الصندق الدولى فى ضبط حركية الائتمان على المستوى الدولى،حيث نشأت أسواق نقدية (مثل سوق الدولارات الأوربية) غير خاضعة للسياسات النقدية الوطنية ،ولا توجد فى النظام النقدى الدولى القائم آليات تحكم حركيتها الائتمانية .

الأمر الذى شجع المصارف الدولية النشاط على التفلت من القواعد المصرفية ، والخروج على المبادئ الاحتراسية والضمانات الائتمانية المعمول بها على المستوى القطرى والمتعارف عليها فى الميدان المصرِفى على المستويين الفكرى والنظرى مثل نسبة القروض إلى إجمالى رأس المال المصرف ، ونسبة القروض إلى الودائع ، ونسبة السيولة ، والاحتياطيات، ومدى التنوع فى سلة التوظيف ومحفظة الاستثمار وغيرها .

فتسابقت المصارف إلى خلق الائتمان بدون ضوابط ، فقدرت فى بداية الثمانينات نسبة القرض التى منحها ٢٤ بنكا أمريكيا إلى إجمالى رأسمالها حوالى ١٨٨ ٪ وازدادت القروض المكشوفة بصورة غير مسبوقة (٢).

ولتلافى هذه الوضعية التى أدت إلى اضطراب كبير فى حركة الائتمان على المستوى الدولى ،يستدعى الأمر توسيع دور الصندوق ليس لمراقبة البنوك المركزية فى البلدان المتخلفة الضعيفة ،ولكن فى ميدان مراقبة شبكة البنوك الدولية النشاط والمصارف الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمى،التى تخلصت من ضوابط السياسات النقدية القطرية وتتغافل عنها الدول المتقدمة التى تحقق لها مكاسب خيالية،من أجل إلزامها بالقواعد المصرفية التى تعظم مصلحة المجتمع الدولى ،ونعتقد بأن المكاسب المتوقعة من انتقال الصندوق من مراقبة المصارف المركزية للاقتصاديات النامية إلى مراقبة الاحتكارات المصرفية والتكتلات المالية الدولية ستكون أكبر وأعظم. وصولاً إلى منع خلق النقود الائتمانية بدون تغطية مناسبة :« إصلاح آلية الائتمان يجب أن يؤدى إلى منع خلق النقود من لا شىء وإلى منع تمويل القروض الطويلة الأجل باقتراضات قصيرة الأجل »(٣) . بغية الوصول إلى تثمين الوظيفة الموضوعية للنظام المصرفى الدولى .

---

(١) موريس آليه ، مرجع سابق ص ٦٦ .

(2) World Bank . world debt table. external debt of developing countries. 1985 / 1986.

(٣) موريس آليه ، مرجع سابق ،ص ٦٩ .

الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان :

إن نظام بريتون وودز الأصلى والمعدل ساهم فى زيادة الانحرافات المجالية الزمانية والمكانية فى استخدام الائتمان . فقد تطورت التوظيفات المضاربية القصيرة المدى بشكل مضطرد على حساب الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة الطويلة المدى ، وازدادت أهمية المجالات الترفيهية والكمالية والثانوية على حساب الميادين الأساسية والأنشطة الضرورية ، واستقطبت البلدان المتطورة معظم الاستثمارات والتوظيفات فى حين كان نصيب البلدان النامية ضعيفاً بالمقارنة مع عدد سكانها وحجم تحدياتها، وثقل المسؤولية التاريخية لمستعمريها .

وانطلاقاً مما سبق يستدعى الأمر إعطاء دور جديد للصندوق ليقوم بإحداث التوازن الذى يحقق كفاءة تخصيص الائتمان المتاح على المستوى الدولى باستخدام جملة من الكوابح والمحفزات ،التى تقلل من هيمنة رأس المال الدولى ،وتحد من الآثار الخطيرة لتطور التكتلات الاحتكارية وانعكاساتها السلبية على أداء السوق النقدية الدولية فى ميدان استخدام الائتمان وتخصيصه المجالى والزمانى والجغرافى ،وينتقل دور الصندوق من التأكيد على التوازنات النقدية والمالية فى البلدان النامية ومراقبتها وانتهاك سيادتها ،إلى تحقيق التوزانات النقدية والمالية فى السوق الدولية ،وتطهيرها من السلوكيات التوظيفية المضاربية التبذيرية وخاصة فى سوق العملات، وإن الاقتراح الذى تقدم به السيد جيمس توبين JAMES TOBIN منذ مدة طويلة والمتعلق بفرض ضريبة يسيرة على العمليات الخاصة بسوق العملات، وقد تجدد هذا الاقتراح من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة فى الورقة التى قدمت إلى ملتقى التشغيل والعولمة [١] حيث بينت إمكانية تطبيقها للتقليص من المخالفات والتقليل من تطور سوق العملات التى بلغت قيمة عملياتها اليومية أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار ،وأصبحت تستقطب حجما معتبرا من الائتمان الدولى. فتطبيق ضريبة بـ ١,٠ يؤدى إلى تخفيض بـ ٢٠٪ فى حجم هذا السوق .

وقدر الاقتراح الأممى عوائد هذه الضريبة بأكثر من ١٥٠ مليار دولار يمكن استخدام جزء منها لتمويل جميع المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية والتخلص من الضغوط السياسية للدول الممولة.

---

(1) Document d'information presente par le departement des affaires economiques et sociales, organisation des Nations Unies98 - confrence interpalmentaire sur l'enmploei et la mondoalisation . CAIRO 1997 , p7 .

ويمكن تطوير هذه الضريبة الخفيفة لاستعمالها كأداة فى تحقيق التوازن فى استخدامات الائتمان على المستوى الدولى ،وستكون نتائجها إيجابية وعوائدها كبيرة لاتقل عن ٣٠٠ مليار دولار،يمكن استخدام جزء منها فى زيادة موارد الصندوق ليقلل من الاعتماد الكبير على الحصص ، ويستطيع أن يوفر السيولة الدائمة الميسرة لتمويل عمليات التنمية الحقيقية فى البلدان النامية بما يساعد على توليد سلسلة من الآثار الإيجابية فى حركية النشاط الاقتصادى تعظم مصلحة الاقتصاديات المتقدمة والنامية .

ولا شك فى أهمية هذا الاقتراح الذى أضحى مقبولا وقابلا للتطبيق من الناحية التقنية .

Cette idee est attentivement etudiee aujourd hui , les chercheurs et les exprts des marches financiers concernes la conserent comme techinquement applicable. Cette taxe aurit pour effet de reduie l,influence des marches financiers internationaux sur les politiques macro-economique nationales, et peut etre aussi de favoriser une legere reduction des taux d'interet a l'echelle mondiale [1].

جـ ـ الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان :

إنّ النظام الائتمانى المصرفى الدولى يقوم على نظام الفائدة الربوى الذى ساهم فى تطور الاقتصاد الرمزى على حساب الاقتصاد الحقيقى الإنتاجى والخدماتى ، وأضحى عاملاً مساعداً على تحويل تيار معتبر من رؤوس أموال وأرباح المؤسسات الإنتاجية نحو التوظيف فى السوق النقدية والمضاربة فى السوق المالية ، على حساب التوسيع والتجديد والتطوير فى كثير من الأحيان ، ومن جهة أخرى أدى إلى تطور المديونية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتراكمت أهرامات الديون وأصبحت أخطر مشكلة تهدد تطور الأغلبية الساحقة من سكان العالم .

فقد آن الأوان لتتكفل مؤسسات النظام النقدى الدولى بصيغ ووسائل تحدث تعديلات فى جوهر نظام الائتمان والاستثمار ، ويزداد فيه ارتباط الجهاز المصرفى بالمؤسسات الإنتاجية ، وليس العكس ، بالبحث عن صيغ جديدة للمشاركة الإيجابية التى تعظم مصلحة جميع الأطراف ، والتى يضعف خلالها دور المؤسسات التى تربح دائما عن طريق آلية الفوائد الربوية بغض النظر عن طبيعة العمليات الاستثمارية .

---

(1) O . N . U , Idem , Ibod p 7-8 .

الخاتمة

لقد اتضح لنا كيف كانت بصمات الهيمنة الأيديولوجية واضحة منذ بداية تأسيس صندوق النقد الدولى وتحديد أهدافه وهيكله التنظيمى وطبيعة المؤسسات المكملة لدوره ، الأمر الذى يؤكد منذ البداية صعوبة قيام هذه المؤسسة بإدارة النظام النقدى الدولى إدارة مستقلة تحقق مصلحة المجتمع الدولى بكامله .

ولا غرابة بعد ذلك إذا لاحظنا بأن الدول الكبرى التى أسست الصندوق كانت أول من تخلى عن الالتزام بالضوابط النقدية والمالية التى وضعتها عن طريقه ،فانهارت بذلك الأسس الجوهرية التى قامت عليها اتفاقية التأسيس « بريتون وودز» ، وتوالت الأزمات النقدية والمالية وكان الصندوق منفعلاً بها وعاجزاً عن احتوائها والتحكم فيها .

وإن التراجعات عن المبادئ والأسس التى قام عليها الصندوق جعلت السيد ميشال لولار يخلص إلى القول بأنه: «لم يعد صندوق النقد الدولى كثير الشبه بالمؤسسات التى أحدثت فى « بريتون وودز »،وبدأ دوره يقل فى البلدان المتقدمة التى تهيمن على إدارته، وازداد تأثيره على البلدان النامية التى تشكل ثلثى أعضائه ، وأصبح دركى التحولات الاقتصادية السياسية ، وأضحى يلعب دورًا خطيراً فى إدارة أزمة المديونية العالمية حسب رؤيته الخاصة التى تعكس مصالح الدائنين ، وعجزت برامجه الليبرالية عن تحقيق النمو الاقتصادى المطلوب .

ولقد واجهت صندوق النقد الدولى تحديات كثيرة وخاصة فى المرحلة الحالية ، نذكر منها :

- التداعيات المرتبة على انهيار قواعد « بريتون وودز » فى بداية السبعينات ، وما رافقها من اضطرابات نقدية متنامية فى ظل غياب البديل الحقيقى .

- انفجار أزمة المديونية ، وتحول الصندوق من مؤسسة نقدية إلى مؤسسة إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية ، ليجعلها أكثر انسجاما مع مصالح رأس المال الدولى عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازنات النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعجز الصندوق عن مواجهة تحديات هذه الأزمة ، واستسهل وظيفة إدارة الأزمة وتيسيرها فى مقابل استحداث وتطوير الآليات الكفيلة بإزالة الإجحاف فى النظام الدولى .

- انهيار المعسكر الاشتراكى ، واتساع مهام الصندوق فى الإشراف على التحويل النظامى لهذه المجموعة من الدول ، وما يتطلبه من صياغة برامج وتوفير مساعدات وتقويم السياسات وتحمل انعكاساتها الاقتصادية وتكاليفها الاجتماعية ؛ وذلك لأن نتائج جهوده ما زالت دون مستوى توقعاته مما يعنى توسيع دائرة الانتكاسات فى المهام التى يقوم بها الصندوق فى هذه المجموعة من الدول .

- التحديات المرتبطة بتزايد الانفتاح الليبرالى القسرى ، وتدويل الاقتصاديات المحلية وعولمة أسواق رأس المال، وما أدى إليه تنامى الاقتصاد الرمزى المضاربى على حساب نمو الاقتصاد الحقيقى. وانعكاسات ذلك فى تزايد ضعف الصندوق فى توجيه أسواق النقد والمال بصورة تقلل من اضطراباتها ومخاطرها وآثارها السلبية على الأداء الاقتصادى بالدول المتقدمة والنامية على حد السواء .

وأمام الضعف المتزايد لكفاءة صندوق النقد الدولى فى إدارة وتوجيه النظام النقدى الدولى والتحكم فى قواه بما يحقق مصلحة المجتمع الدولى، فقد ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لتكييف هذه المؤسسات مع المستجدات الحالية والمتطلبات المستقبلية .

ولقد بينا بأن عملية التكييف وإجراءات الإصلاح تستدعى النظر فى عدد من القضايا أهمها :

العضوية والتصويت والمهام ، وحقوق السحب الخاصة ،ونظام أسعار الصرف ، والسيولة الدولية ، وآليات الائتمان الدولى .

وقد قدمنا مقترحات هامة ؛ نعتقد أنها لبنة تثرى النقاش المتعلق بضرورة إقامة نظام نقدى عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولى بأسره .

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **إبراهيم العيسوى** : الجات وأخواتها ـ النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٥ .

٢ ـ **أسامة المجدوب**: الجات من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، ط٢، ١٩٩٧ .

٣ ـ **السيد عاطف** : الجات والعالم الثالث ، مطبعة رمضان ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

٤ ـ **د. برهان غليون**: المحنة العربية ـ الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ .

٥ ـ **بول غليوى وجيليت هول** : التصحيح غير التقليدى ومدى انتشار الفقر ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٢ .

٦ ـ **بيل كلينتون وآل جور** : رؤية لتغيير أمريكا ـ الاهتمام بالناس أولاً ، مركز الأهرام للترجمة ، ١٩٩٢ .

٧ ـ **جاردنر** : تعزيز التكييف الهيكلى ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٩ / ١٩٨٧ .

٨ ـ **د. جورج قرم** : الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة ، جذور إخفاق التنمية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤ .

٩ ـ **دافيد ويليامز** : الاقتراض الدولى بين الفرص والقيود ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٣/ ١٩٨٣ .

١٠ ـ **دومنيك كارو** : صندوق النقد الدولى ، ترجمة مصطفى عدنان ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٨ .

١١ ـ **د. رمزى زكى** : الليبرالية المستبدة ، سيناء للنشر ، ١٩٩٣ ، والاعتماد على الذات، دار الشباب ، ١٩٨٤ ، والصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث ، دار سيناء للنشر ، ط١ ١٩٩٢ ، وبحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، ط١ ، ١٩٨٥ ، وأزمة القروض الدولية ، دار المستقبل ، ١٩٨٧ ، والتاريخ النقدى للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٥ .

١٢ ـ **سارج لاتوش** : تغريب العالم ، ترجمة خليل كلفت ، دار العالم الثالث ، ط ١ ، ١٩٩٢ .

١٣ ـ **سايمون ج . إيفنت** : نظام التجارة العالمى ـ المسار المقبل ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد ٤/ ١٩٩٩ .

١٤ ـ **ستانلى فيشر**: الأزمة والدور المتغير لصندوق النقد الدولى، مجلة التمويل والتنمية، العدد يونيو ١٩٩٨ ، والمحافظة على استقرار الأسعار ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٩٦/٩ .

١٥ ـ **شارلن س ـ بيارم** : الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلى ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٨١/٩ .

١٦ ـ **عادل حسين** : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، دار الوحدة ، ج١ ، ١٩٨١ .

١٧ ـ **عبد الواحد العفورى**: العولمة والجات ـ التحديات والفرص، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٠ .

١٨ ـ **عبد الوهاب كيرامان** : الاقتصاد الجزائرى بين الاستقرار والإصلاح الهيكلى ، بنك الجزائر .

١٩ ـ **د. عز الدين صالحانى** : صندوق النقد الدولى والمساهمة السعودية ، معهد الإنماء العربى ، ط١ ، ١٩٨٣ .

٢٠ ـ **ليستر ثارو** : الصراع على القمة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .

٢١ ـ **مارجريت جاريتس** : صندوق النقد الدولى بعد مرور ٥٠ عامًا ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٩٥ .

٢٢ ـ **مارى فرانس ليريتو** : الصندوق النقدى الدولى وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتور هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٣ .

٢٣ ـ **مانويل جويتيان** : دور صندوق النقد الدولى فى التكييف، مجلة التمويل والتنمية، ١٩٨٧/٤ ، وصندوق النقد الدولى كمؤسسة نقدية، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ١٩٩٤/٩ .

٢٤ ـ **محمد حسن بهلول** : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ، الجزائر .

٢٥ ـ **د. محمد ناظم حنفى** : الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٦ ـ **د. مصطفى عبد الغنى** : الجات والتبعية الثقافية ، مركز الحضارة العربية ، ط١ ، ١٩٩٨ .

٢٧ ـ د. **مصطفى مرعشلى** : السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ .

٢٨ ـ **موريس آليه** : من الازدهار إلى الانهيار ، ترجمة رفيق المصرى ، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامى ، العدد الأول ، ١٩٩١ .

٢٩ ـ **ميشال لولار** : الصندوق النقدى الدولى وعملياته ، ترجمة د. هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥ .

٣٠ ـ **ميلتون فريدمان**: الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان،المكتب الأردنى،١٩٨٧ .

٣١ ـ **والتر إيكان** : لمحة عن مؤسسة التمويل الدولية، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٤/ ١٩٨٤ .

٣٢ ـ برنامج الحكومة ، جويلية ١٩٩٧ .

٣٣ ـ تقرير لجنة الجنوب ، التحدى أمام الجنوب ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، ١٩٩٠ .

٣٤ ـ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، القاهرة ١٩٩٢ .

٣٥ ـ تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مركز الوحدة العربية ١٩٩٣ .

٣٦ ـ صندوق النقد الدولى ، موارد الصندوق مصادرها واستخداماتها ، معهد الصندوق، فيينا ، ١٩٩٤ .

٣٧ ـ مشروع قانون المالية التكميلى لسنة ١٩٩٧ .

٣٨ ـ نشرة صندوق النقد الدولى، أغسطس ١٩٩٤ ، وسبتمبر ١٩٩٥ ، وسبتمبر ١٩٩٦ .

39 - Dominique pantz, Instutution politique commerciales internasionales, Armant Colin, 1998.

40 - Philippe Engelhard, l'Homme mondial, Aplea, 1996.

41 - Lester Thurow, Les fractures du capitalisme, edition Village, paris, 1997.

42 -, Commission economique pour l'europe de l'O.N.U, economie bulletin, Novembre 1992.

43 - Hens-peter Martin et Harold Schumann, Le piege de la mondialisation, Solin, 1997.

44 - Jean Boncoeur et Harve Thouement, Histoire des idees economiques, tome 2, nathan, 1993.

45 - Walden Bello, et Shea Cuningham, Subir L'ajustement Structurel, Maniere de voir 28/1995.

46 - Michel Beaud, le basculement du monde, maniere de voir 28/1995.

47 - Frederic F.Clairmont et John Cavanagh, Sous les ailes du capitalisme planetaire, maniere de voir 28/1995.

48 - L'etat du monde 1996.

49 - L'etat du monde 1997.

50 - Marc Raffinot, Dette des tiers mondes : un retour sur le devant de la scene ?, l'etat du monde 1996.

51 - Jacques Brasseul, introdution a leconomie du developpement, Armont colin, 1993.

52 - Atlaseco 1997.

53 - Pascal Bye, Jean-pierre frey, le modele chilien, ca hiers des ameriques latines, cnrs-gresal ? 1992.

54 - Fereydoun A-Khavand, Le Nouvel ordre commercial mondial, Nathan, Paris- 1995.

55 - Conjoncture 2000.

فهرس الموضوعات

تصوير

الموضوع	الصفحة

القسم الثانى

دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى

فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية

رقم الإيداع : ١٦٩٥٢/ ٢٠٠١م
I.S.B.N:977-15-0338-3

هذا الكتاب

* لقد تميز النظام الدولى السابق بالازدواجية الأيديولوجية وثنائية نمط التنمية ، فكان الصراع متناميا من أجل تعميم تلك الأنماط وتصدير خصوصياتها المجتمعية إلى البلدان النامية ، إلا أنه بعد تطور أزمة المديونية العالمية وبسبب انهيار المعسكر الاشتراكى ـ بدأت موجة عولمة تسعى لتجديد آليات تعويم المنهج الرأسمالى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى ، وتدويل أزماته وتحميل تكاليفها للأطراف الضعيفة فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

* وأضحت المنظمات الدولية ممثلة فى « **صندوق النقد الدولى ـ مجموعة البنك الدولى ـ المنظمة العالمية للتجارة** » أطرافا قوية فى إدارة التحولات الاقتصادية فى البلدان النامية على وجه الخصوص ، مستغلة أوضاعها المتردية ، وتخلت عن دورها فى إدارة النظام النقدى والمالى الدولى.

* والكتاب يسلط الأضواء على هذه المنظمات من خلال النقاط الرئيسة التالية :
- تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمى .
- مبادئ النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف .
- وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة .
- الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولى وهيكله التنظ
مساعداته .
- مضمون برنامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤس
معهما .
- دور صندوق النقد الدولى فى إدارة أزمة المديونية فى الدول
- مخاطر برامج التكييف الهيكلى ومشاريع العولمة القسرية .

* **ودار الوفاء** إذ تقدم هذا الكتاب إنما ترجو أن يعم به
من وراء القصد ،

الناشر

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ـ ج.م.ع ـ المنصورة
الإدارة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب: ٢٣٠
ت: ٢٢٥٦٢٢٠/ ٢٢٥٦٢٣٠ ـ فاكس : ٢٢٦٠٩٧٤/ ٠٥٠
المكتبة : أمام كلية الطب ٢٢٤٩٥١٣ / ٠٥٠
E-Mail:DAR ELWAFA @ HOTMAIL . COM